

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار – إيليزي
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: محاسبة ومالية

دراسة تحليلية لتوافق التعليم المحاسبي الجامعي في الجزائر مع معايير التعليم المحاسبي دوليا

إعداد الطلبة:

- إشراق شروف
- محمد بوكراوة

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
بوضياف عمر عبد اللطيف	أستاذ محاضر "أ"	المركز الجامعي إيليزي	رئيسا
إيمان بية	أستاذ محاضر "أ"	المركز الجامعي إيليزي	مشرفا
بن حامد عبد الغني	أستاذ محاضر "أ"	المركز الجامعي إيليزي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2025/2024

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار - إيليزي
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية
تخصص: محاسبة ومالية

دراسة تحليلية لتوافق التعليم المحاسبي الجامعي في الجزائر مع معايير التعليم المحاسبي دوليا

إعداد الطلبة:

- إشراق شروف
- محمد بوكراوة

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
		المركز الجامعي إيليزي	رئيسا
إيمان ببة	أستاذ محاضر "أ"	المركز الجامعي إيليزي	مشرفا
		المركز الجامعي إيليزي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2025/2024

الإهداء

من قال أنا لها "نالها"

بعد مسيرة دراسية حملت في طياتها التعب والفرح، ها أنا أقف على عتبة تخرجي فالحمد لله على فرصة البدايات وبلوغ النهايات.

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا، الذي بفضلها ها أنا اليوم انظر إلى حلم طال انتظاره وقد أصبح واقعا افتخر به.

أما بعد وبكل حب أهدي ثمرة نجاحي وتخرجي:

إلى من أحمل اسمه بكل فخر... إلى الذي أنتهي إليه والأرض التي تحتويني... إلى من كلل العرق جبينه لأصل إلى ما أنا عليه اليوم... داعمي الأول في مسيرتي وسندي وقوتي بعد الله... والذي حفظه الله.

إلى بسمة حياتي وبلسم جراحي... إلى من ينير دعاءها طريقني... إلى تلك التي غمرتني بالحب والحنان وأشعرتني بالأمان... إلى من علمتني أن دنيا كفاح سلاحها العلم والمعرفة فهينت لي أسباب النجاح.. إلى قرة عيني والدتي.

إلى من قيل فيهم: "سنشد عضدك بأخيك" إلى من مدوا يدهم دون كلل ولا ملل وقت ضعفي "أخواتي" أدامكم الله ضلعا ثابتا لي.

إلى من أمنت بقدراتي وأمان أيامي "أختي الكبيرة" حنين.

إلى من تذكروني بقوتي وتقف خلفي كظلي "أختي الوسطي" خديجة.

وختاما إلى كل فرد من دائرة حياتي إلى كل من زرع في قلبي أملا، أو أضاف لمسة خاصة في مسيرتي شكرا لكم كل باسمه ومقامه.

إشراق

الإهداء

الحمد لله الذي ما نجحنا وما علونا ولا تفوقنا إلا برضاه الحمد لله الذي ما اجتزنا دربا ولا تخطينا جهدا إلا بفضلته وإليه ينسب الفضل.

(وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)

بعد مسيرة دراسية دامت سنوات حملت في طياتها الكثير من الصعوبات والتعب، ها أنا اليوم أقف على عتبة تخرجي أقطف ثمار تعبي وأرفع قبعتي بكل فخر، وامتنان.

فالحمد لله حبا وشكرا وامتنانا، ما كنت لأفعل هذا لولا فضل الله فالحمد لله على البدء وعلى الختام..

من كلكه الله بالهيبة والوقار... إلى من أحمل اسمه بكل فخر... وزين إسمي بأجمل الألقاب، إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم بعد فضل الله ما أنا فيه يعود لأبي، الرجل الذي سعى طوال حياته لكي نكون أفضل منه

-أبي الغالي-

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها، إلى ملاكي في الحياة التي احتضنتني بقلبيها قبل يديها وسهلت لي الشدائد بدعائها، التي كانت لي الأم والأخت ووجهتي الدائمة

-أمي الحبيبة-

إلى من قيل فيهم: سنشد عضدك بأخيك إخوتي "فارس" و"عبد العزيز" أدامكم الله ضلعا ثابتا لي

إلى من آمنت بقدراتي وأمان أيامي أختي "حنان"

إلى من أفاضوني بنصائحهم المخلصة عائلتي "بوكراوة" و"غالمة"

شكرو عرفان

نشكر الله عز وجل ونحمده الذي بفضلہ استطعنا انجاز هذا العمل

"ومن يتوكل على الله فهو حسبه"

وشكر خاص للمشرفة التي رافقتنا في إتمام هذا العمل الدكتور "إيمان ببة" ومساندتنا طوال مدة انجاز العمل كما لانسى دعمها المعنوي والنفسي والذي له اثر ايجابي على نفسيتنا لتقديم أفضل ما لدينا.

كما نتقدم بجزيل الشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة الذين تكرموا وتفضلوا بقراءة العمل وتحملوا عناء مناقشته وتقييمه في سبيل تحصيل أكبر فائدة له.

الشكر موصول أيضا للأستاذ عياشي الأخضر، والذي زودنا بالبيانات والمعلومات اللازمة لإتمام هذا العمل.

كما نشكر كل من ساهم في هذا المذكرة ولو بالكلمة الطيبة.

تهدف الدراسة إلى تحليل واقع التعليم المحاسبي الجامعي في الجزائر، من أجل تقييم مدى توافقه مع متطلبات التعليم المحاسبي على المستوى الدولي، ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد في الجانب النظري من الدراسة على المنهج الوصفي من أجل رصد أهم المفاهيم النظرية حول توافق التعليم المحاسبي الجامعي في الجزائر مع معايير التعليم الدولية في تخصص المحاسبة، أما في الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة، وقد استخدمت أداة المقابلة، لجمع المعلومات حول معايير التعليم المحاسبي في الجزائر، من أجل مقارنتها بالمتطلبات الدولية للتعليم المحاسبي.

بعد تحليل وتفسير النتائج، والإجابة على فرضيات الدراسة تم التوصل إلى أن يوجد نقاط تشابه واختلاف بين متطلبات التعليم المحاسبي الجامعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية والأجنبية. كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن الجهود والاصلاحات السنوية والمراجعة الدورية لمحتوى مناهج التكوين في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، كان لها دور فعال في تكييف المناهج التعليمية في تخصص المحاسبة مع المتطلبات الدولية، لكنها تعاني من عدة عراقيل منها: نقص التأطير، ضعف التكوين المستمر، وعدم توافر الموارد الملائمة.

الكلمات المفتاحية: تعليم محاسبي؛ معايير تعليم جامعي؛ مناهج تخصص محاسبة؛ معايير تعليم محاسبي دولية.

Abstract:

The study aims to analyze the reality of university accounting education in Algeria, in order to assess the extent of its compatibility with the requirements of accounting education at the international level, and to achieve this goal, the theoretical aspect of the study was relied on the descriptive approach in order to monitor the most important theoretical concepts about the compatibility of university accounting education in Algeria with international education standards in the accounting field, but on the applied aspect it has been relied on the case study curriculum, and the interview instrument has been used to collect information about education standards Accounting in Algeria, in order to compare it to the international requirements for accounting education.

After analyzing and interpreting the results, and answering the assumptions of the study, there were similar points and a difference between the requirements of university accounting education in Algeria compared to some Arab and foreign countries. The results of the study also indicated that the annual efforts, reforms, and periodic review of the content of training curricula in the field of economic and commercial sciences and management sciences had an effective role in adapting educational curricula in the specialty of accounting with international requirements, but they suffer from several obstacles, including: lack of framing, poor continuous training, and the lack of appropriate resources.

KeyWords: Accounting Education ; University Education Standards ; Accounting Curricula ; International Accounting Education Standards.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
I	الإهداء
III	الشكر والعرفان
IV	الملخص
V	فهرس المحتويات
VII	فهرس الجداول
أ-ث	مقدمة
	الفصل الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة حول التعليم المحاسبي الجامعي في الجزائر ومعايير التعليم والتكوين المحاسبي على المستوى الدولي
02	تمهيد
03	المبحث الأول: أساسيات حول التعليم المحاسبي
03	المطلب الأول: تاريخ وماهية التعليم المحاسبي
05	المطلب الثاني: عناصر وأدوات التعليم المحاسبي
08	المطلب الثالث: مرتكزات وواقع التعليم المحاسبي في الجزائر
18	المبحث الثاني: عرض ومناقشة الدراسات السابقة حول توافق التعليم المحاسبي الجامعي مع معايير المحاسبي الدولية
18	المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة باللغة العربية حول دراسة تحليلية لتوافق التعليم المحاسبي الجامعي في الجزائر مع معايير المحاسبي الدولية
24	المطلب الثاني: عرض الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
26	المطلب الثالث: مناقشة الدراسات السابقة
30	خلاصة الفصل الأول
	الفصل الثاني: دراسة تطبيقية مقارنة حول توافق التعليم المحاسبي الجامعي في الجزائر مع معايير التعليم المحاسبي على المستوى الدولي
23	تمهيد
33	المبحث الأول: رصد واقع التعليم المحاسبي في الجزائر

32	المطلب الأول: لمحة عامة حول مؤسسات التعليم العالي في الجزائر
37	المطلب الثاني: تصميم أداة الدراسة
40	المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية
40	المطلب الأول: عرض نتائج المقابلة حول مدى توافق التعليم المحاسبي الجامعي في الجزائر مع معايير المحاسبة الدولية
72	المطلب الثاني: الإجابة على فرضيات الدراسة
74	خلاصة الفصل الثاني
76	الخاتمة
78	قائمة المراجع

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
9	مقارنة بين المدخل التقليدي والمدخل الحديث في التعليم المحاسبي	1 – 1
11-10	برامج المهارات المطلوبة في التعليم المحاسبي	2 – 1
30-28	الفجوة العلمية بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	3 – 1
41	البرنامج الدراسي للسنة الأولى جذع مشترك علوم اقتصادية تسيير وعلوم تجارية	1 – 2
42	البرنامج الدراسي للسنة الثانية ليسانس فرع علوم مالية ومحاسبة	2 – 2
43	البرنامج الدراسي للسنة الثالثة ليسانس فرع علوم مالية ومحاسبة	3 – 2
44	البرنامج الدراسي للسنة أولى ماستر علوم مالية ومحاسبة	4 – 2
45	البرنامج الدراسي للسنة الثانية ماستر علوم مالية ومحاسبة	5 – 2
55	الاختبارات الكتابية والشفوية للامتحان النهائي للخبير المحاسبي	6 – 2

مقدمة

✓ توطئة:

شهد العالم في ظل العولمة المتسارعة، وتزايد الترابط والتداخل بين الاقتصاديات الوطنية والدولية، تطورات جوهرية مست مختلف القطاعات والمجالات، ومن بينها مهنة المحاسبة، التي أصبحت تلعب دورًا محوريًا في دعم الحكمة والشفافية، وتعزيز الثقة في المعلومات المالية، باعتبارها لغة المال والأعمال.

إن هذا التطور المتسارع في بيئة الأعمال، وتنامي متطلبات أصحاب المصالح المختلفة، فرض تحديات كبيرة على مهنة المحاسبة وعلى الكفاءات التي تؤطرها، مما استوجب ضرورة إعادة النظر في نظم التعليم والتكوين المحاسبي لمواكبة هذه المتغيرات، وضمان إعداد خريجين يمتلكون المهارات والمعارف التي تتماشى مع المعايير العالمية للتعليم المحاسبي.

ضمن هذا السياق برزت الحاجة إلى توحيد قواعد وأسس إعداد المحاسبين المهنيين، من خلال وضع معايير دولية تضمن مستوى معرفي ومهني موحد يتلاءم مع متطلبات السوق العالمية، وقد لعب الاتحاد الدولي للمحاسبين منذ تأسيسه سنة 1977، دورا رياديا في هذا المجال من خلال إصدار معايير التعليم المحاسبي الدولية، التي وضعتها هيئة معايير التعليم المحاسبي الدولية التابعة له؛ حيث تهدف هذه المعايير إلى تحديد المتطلبات الأساسية التي ينبغي أن يستوفها المحاسب المهني من حيث التكوين الجامعي، والتدريب العملي، والتطوير المهني المستمر، بما يضمن جودة المخرجات التعليمية وكفاءتها، ويعزز من تنافسية المحاسبين على الصعيد العالمي.

في ظل هذه الديناميكية الدولية، تسعى الدول إلى تكييف أنظمتها التعليمية مع هذه المعايير المحاسبية الحديثة، لتأهيل أطر قادرة على مواكبة التحولات الجارية، وتعد الجزائر من بين الدول التي انخرطت في هذا المسعى، خصوصا بعد تبنيها لنظام (ليسانس - ماستر - دكتوراه) ضمن إصلاح التعليم العالي سنة 2004، الذي يهدف إلى الرفع من جودة التكوين وربطه باحتياجات السوق، وتسهيل الحركة الدولية للطلبة والأساتذة.

إلا أن مدى توافق نظام التعليم الجامعي في تخصص المحاسبة بالجزائر مع معايير وشروط التعليم والتكوين المحاسبي في باقي دول العالم يعتبر محل تساؤل، خاصة في ظل وجود تحديات تتعلق بتحديث البرامج؛ تطوير المناهج التعليمية الجامعية؛ مستوى تكوين الطالب؛ تأهيل الأساتذة في تخصص المحاسبة؛ توفير البيئة التعليمية المناسبة للتكوين والتعليم؛ متطلبات سوق العمل؛... الخ، وعليه تم طرح الإشكالية الرئيسية كما يلي:

- ما واقع التعليم المحاسبي في الجزائر، وما مدى توافقه مع معايير التعليم والتكوين المحاسبي على المستوى الدولي؟

للإجابة على هذه الإشكالية الرئيسية للدراسة، تم تقسيمها للتساؤلات الفرعية التالية:

- ما العلاقة بين محتوى البرامج التعليمية المحاسبية في الجامعات الجزائرية ومتطلبات معايير التعليم المحاسبي دوليا؟

- ما هي أبرز العراقيل التي تواجه جهود تكييف المناهج التعليمية المحاسبية في الجزائر مع المعايير الدولية، وكيف تؤثر على فعالية هذا التكييف؟

للإجابة على الاشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية، تم تقديم إجابات مبدئية تعتبر كـ فرضيات فرعية للدراسة، نذكرها كما يلي:

- الفرضية الفرعية الأولى: هناك اختلاف كبير بين محتوى البرامج التعليمية المحاسبية في الجامعات الجزائرية ومعايير التعليم المحاسبي الدولية، مما يعرقل ويصعب عملية حصول خريجي الجامعات الجزائرية على المطابقة والتأهيل المهني المحاسبي في باقي دول العالم.
- الفرضية الفرعية الثانية: هناك جهود وإصلاحات سنوية لتكييف المناهج التعليمية في تخصص المحاسبة مع المتطلبات الدولية، لكنها تعاني من عدة عراقيل منها: نقص التأطير، ضعف التكوين المستمر، وعدم توافر الموارد الملائمة.

✓ هدف الدراسة:

للدراسة الحالية عدة أهداف، لكن الهدف الأساسي الذي تم التركيز عليه هو تحليل واقع التعليم المحاسبي في الجزائر بغية معرفة مدى توافقه مع معايير التعليم المحاسبي على المستوى الدولي، وأهم ما تضمنته من متطلبات ومبادئ.

✓ أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة في اعتبارها محاولة علمية تسعى لتسليط الضوء على واقع التعليم المحاسبي الجامعي في الجزائر في ظل التوجهات العالمية التي تسعى إلى توحيد المعايير التعليمية لمهنة المحاسبة. فمعايير التعليم المحاسبي الدولية تمثل ركيزة أساسية لإعداد محاسبين ذو كفاءة مهنية عالية، قادرين على مواكبة متطلبات السوق العالمية، مما يجعل من توافق التعليم الجامعي معها ضرورة ملحة، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية والتطورات التي تعرفها البيئة المحاسبية.

✓ مبررات اختيار موضوع الدراسة:

جاء اختيار موضوع توافق التعليم المحاسبي الجامعي في الجزائر مع معايير التعليم المحاسبي الدولية استجابة لعدة اعتبارات من أبرزها:

- رغبة الطالبان في لفت الانتباه حول ضرورة تحسين واقع التعليم المحاسبي في الجزائر، خاصة في ظل ما يلاحظ من فجوة بين التكوين الأكاديمي ومتطلبات سوق العمل؛
- ندرة الدراسات الميدانية التي تناولت هذا الموضوع في السياق الجزائري، مما يمنح للدراسة بعدا جديدا من حيث الأصالة وإمكانية فتح آفاق بحثية مستقبلية أوسع؛
- ارتباط موضوع الدراسة بتخصص الطالبان بشكل مباشر.

✓ منهجية الدراسة والأدوات المستعملة:

تم الاعتماد في الدراسة الحالية على المنهج الوصفي في الجانب النظري، كونه الأنسب لدراسة لرصد وتحليل الواقع الحالي للتعليم المحاسبي الجامعي في الجزائر، ومقارنته في ضوء معايير التعليم المحاسبي الدولية. أما في الجانب التطبيقي تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة، تم جمع البيانات والمعلومات اللازمة للدراسة باستخدام أداة مقابلة. حيث تم اجراء مقابلة مباشرة، مع مسؤول ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، على مستوى المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار-إيليزي-الجزائر.

✓ حدود الدراسة:

- الحدود الزمنية: تمت الدراسة من نوفمبر 2024 إلى غاية 18 أبريل 2025.
- الحدود المكانية: المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار-إيليزي-الجزائر.

صعوبات الدراسة:

- عدم توفر الكتب التي تشمل معلومات حول توافق التعليم المحاسبي الجامعي في الجزائر مع معايير التعليم المحاسبي الدولية؛
- صعوبة الوصول إلى المراجع المتخصصة التي تشمل معلومات حول توافق التعليم المحاسبي الجامعي في الجزائر مع معايير المحاسبة الدولية.

✓ هيكل الدراسة

لتحقيق هدف الدراسة، تم تقسيم الدراسة إلى فصلين وفقا لطريقة IMRAD، تم ذلك كما يلي:
الفصل الأول، قسم لمبشرين المبحث الأول خصص لعرض التطور التاريخي للتعليم المحاسبي وأهميته وأهدافه، مع التركيز على عناصره وأدواته، بما في ذلك المناهج والوسائل التكنولوجية الحديثة. كما تم تسليط الضوء في ذات الفصل على مرتكزات التعليم المحاسبي في الجزائر ودور الجامعات في تطويره، وأيضا تم تقييم واقع التأهيل المهني في هذا المجال. إضافة لذلك، تم في الفصل الأول مناقشة معايير التعليم المحاسبي الدولية ومدى مساهمتها في تحسين جودة التعليم المحاسبي وخدمات مهنة المحاسبة، وهذا بهدف تقديم رؤية شاملة لمراحل تطوير التعليم المحاسبي في الجزائر بما يتماشى مع المتطلبات الدولية. أما بالنسبة للمبحث الثاني خصص لعرض ومناقشة الدراسات السابقة العربية و الأجنبية المتعلقة بموضوع توافق التعليم المحاسبي الجامعي في الجزائر مع معايير التعليم المحاسبي الدولية.

بالنسبة للفصل الثاني المعنون بالدراسة التطبيقية حول توافق التعليم المحاسبي الجامعي في الجزائر مع معايير التعليم المحاسبي الدولية، تم التطرق في المبحث الأول منه إلى الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة، أما المبحث الثاني يتضمن نتائج الدراسة ومناقشتها، والإجابة على الفرضيات، في الأخير تم التطرق إلى خلاصة الفصل. وفي خاتمة الدراسة تم عرض أهم النتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول

الإطار النظري والدراسات السابقة
حول التعليم المحاسبي الجامعي في
الجزائر ومعايير التعليم والتكوين
المحاسبي على المستوى الدولي

تمهيد:

في الوقت الراهن، يعتبر التعليم المحاسبي كركيزة أساسية لتطوير مهنة المحاسبة، لكونه يساهم في إعداد جيل لديه القدرة على التعامل مع المتغيرات الاقتصادية والمحاسبية، والتي تعرف تسارعا كبيرا بسبب التغيرات التكنولوجية المتسارعة. فقد تغيرت النظرة التقليدية للمحاسبة من علم مجرد قائم بذاته، إلى لغة الأعمال التي تنقل البيانات المالية وتحللها لصنع القرارات الفعالة، حيث زادت الحاجة للتعليم المحاسبي من أجل تلبية احتياجات السوق وتطوير مهارات المحاسبين.

بغية إبراز أهمية التعليم المحاسبي، سيتم في الفصل الأول التركيز على الجوانب المختلفة للتعليم المحاسبي، بداية من عرض التطور التاريخي للمحاسبة، وصولا إلى تحديد ماهية وأهمية التعليم المحاسبي ودوره في تعزيز قدرات الأفراد. كما سيتم التطرق لعناصر وأدوات التعليم المحاسبي التي تساهم في بناء قاعدة معرفية متينة لدى الطلبة، بالإضافة إلى تحليل واقع التعليم المحاسبي في الجزائر والتحديات التي تواجهه. في الأخير، سيتم توضيح معايير التعليم المحاسبية الدولية ومدى تأثيرها على تحسين جودة التعليم المحاسبي ومساهمتها في رفع كفاءة مهنة المحاسبة عالميا، مع التركيز على العلاقة بين تبني هذه المعايير وجودة خدمات المهنة.

المبحث الأول: أساسيات حول التعليم المحاسبي

ظهرت الحاجة للتعليم المحاسبي بظهور أساسيات المحاسبة الحديثة، حيث يحتل التعليم المحاسبي أهمية كبيرة نظرا لخصوصية المحاسبة والحاجة المستمرة لها. فالمحاسبة مهنة منظمة تختص بتسجيل وتبويب الأحداث الاقتصادية من طرف كوادر ذوي كفاءة مهنية عالية. وهذا ما يستدعي الاهتمام بالتعليم المحاسبي لإعطاء مخرجات ذات كفاءة عالية، وعليه سيتم في هذا المبحث التطرق إلى تاريخ وماهية التعليم المحاسبي وأهميته وأهدافه.

المطلب الأول: تاريخ وماهية التعليم المحاسبي

تم تخصيص المطلب الأول، لعرض كل من تاريخ التعليم المحاسبي وتعريفه وأهميته وأهدافه في ثلاث فروع مستقلة عن بعضها. سيتم التطرق لمحتوى كل فرع بشكل أكثر تفصيلا في الفقرات التالية.

الفرع الأول: تاريخ التعليم المحاسبي

بدأ الاهتمام بموضوع التعليم المحاسبي منذ مطلع ستينات القرن الماضي، ففي عام 1962 عقد في حرم جامعة إلينوس (university of illinois) أول مؤتمر دولي اهتم بالتعليم والبحث المحاسبي، ونتيجة لكثرة المستجدات والتطورات في هذا المجال فضلا عن الاهتمام الواضح والمتزايد الذي أصبح يوليه الاتحاد الدولي للمحاسبين لهذا الموضوع فقد أصبح موضوع التعليم المحاسبي موضوعا دائما تتجدد وهذا مؤشر على أهميته وحيويته¹.

الفرع الثاني: مفهوم التعليم المحاسبي

بما أن التعليم المحاسبي مصطلح مركب من مصطلحين هما التعليم والمحاسبية وعليه سيتم التطرق لمفهوم كل منهما على حدى بغية الوصول لتعريف شامل حول التعليم المحاسبي.

يعرف التعليم بأنه أحد المجالات التي تؤدي إلى طرح كوادر مؤهلة للعمل تمتلك مختلف المعارف والمهارات اللازمة للإدانة مسيرة مختلف مجالات الحياة²، كما عرفته معايير التعليم المحاسبي الدولي على أنه عملية منهجية ليست عصرا على البيئات الأكاديمية، تهدف لإكساب الفرد القدرة على التطور والمعرفة، وتشير هيئة المحاسبة والمراجعة لدول المجلس التعاون لدول الخليج العربي. على أن التعليم عبارة عن إجراء أو عملية نظامية تهدف لتطوير المعارف والقدرات المهنية والشخصية³.

أما التعليم المحاسبي: هو عبارة عن عملية ممنهجة تؤديها جهات مسؤولة على رأسها الجامعات، تزود المتعلم بالمعارف والمهارات والقدرات العلمية والعملية التي تمكنه من تأدية مهنة المحاسبة⁴. ويقصد به جميع المفاهيم والمقررات

¹ باسمه فالح النعيمي، متطلبات الكفاءة المهنية لمراقبي الحسابات وفق المعيار الدولي الثامن للتعليم المحاسبي، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة زاخو، ديسمبر 2018، إقليم كوردستان العراق، ص 1087.

² علي عبد الحسين هاني الزاملي، التعليم المحاسبي ودوره في تطوير المهارات المهنية لخريجي قسم المحاسبة، مجلة الإدارة والإقتصاد، العدد الثاني عشر، ص 290.

³ عبد الكريم قاسم العابدي، دور التعليم المحاسبي المستمر في تعزيز جودة الأداء المحاسبي، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة زاخو، كردستان، العراق، 2020، ص 245.

والمعايير التي تقدمها برامج وتخصصات المحاسبة للطلبة ليمارسوا مهنتي المحاسبة والمراجعة¹ بما يتضمن ثلاث جوانب رئيسية: التعليم العلمي والعملي والتقني فالتعليم المحاسبي يمثل أحد حقول المعرفة التي تعتبر دعامة لمهنة المحاسبة². ويمكن تقسيم التعليم المحاسبي إلى قسمين³:

- التعليم المحاسبي العام: يقصد به العمل على تقديم المحاسبة كمطور للمعلومة وموصل لها من خلال تغطية المقررات لهذا الجانب.

- التعليم المحاسبي المخصص: يقصد به التعليم ما بعد التعليم العام، ويشمل الدراسة المتقدمة في مجال المحاسبة المالية والإدارية والضرائب... إلخ.

من خلال ما سبق يمكن تعريف التعليم المحاسبي بأنه: عملية تعليم وتدريب الأفراد على المفاهيم والمبادئ والأساليب المتعلقة بالمحاسبة، بهدف تأهيلهم لفهم العمليات المالية وإعداد التقارير المالية وتحليل البيانات المحاسبية. يشمل التعليم المحاسبي دراسة المواضيع المتعلقة بالمحاسبة المالية، والمحاسبة الإدارية، ومراجعة الحسابات، والقوانين المالية، وأنظمة المعلومات المحاسبية.

الفرع الثالث: أهمية وأهداف التعليم المحاسبي

أولاً: أهمية التعليم المحاسبي:

إن أهمية التعليم المحاسبي تنبع من أهمية المحاسبة والمزايا التي يمكن أن توفرها للبيئة التي تعمل فيها وبالتالي يمكن توضيح أهميتها في النقاط التالية⁴:

- يساهم التعليم المحاسبي في تطوير مهنة المحاسبة التي تعمل على تأمين مختلف المعلومات المالية للوضع المالي للمؤسسة بالشكل الذي يسمح لمختلف الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة من التعرف على مركزها المالي إضافة إلى تحديد نتائج أعمال المؤسسة في فترة زمنية محددة؛

- توفير المعلومات التي تخدم المستخدمين الخارجيين عن المؤسسة مثل المساهمين المقرضين، المحللين الماليين؛ الجهات والهيئات الحكومية، وغيرها ذات المصلحة بالمشروع؛

¹ عبد الرحمان محمد سليمان رشوان، دور التعليم المحاسبي في الجامعات الفلسطينية في تعزيز الممارسة المهنية والأخلاقية لمهنة المحاسبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد الثالث والأربعون، القدس، شباط، 2018، ص 256.

² منتصر أحمد حجازي، غادة إياد أبو ربحان، نسمة سيد سعيد، دور التعليم المحاسبي في تنمية المهارات المحاسبية لطالب كلية فلسطين التقنية، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، العدد 01، فلسطين دير البلح، 2021، ص 172.

³ ناظم شعلان جبار، مارية علي صوشة، اتجاهات لتطوير برامج التعليم المحاسبي التكامل بين بيانات الموقف للجنة تغيير التعليم المحاسبي ومعايير التعليم المحاسبي الدولية. مجلة العلوم التجارية، العدد 02، العراق، 2020، ص 232.

⁴ الطاهر خامرة، بوعمامة خامرة، تأهيل مخرجات التعليم المحاسبي للوفاء باحتياجات سوق الشغل، ورقة مقدمة ضمن المؤتمر المعنون بالملتقى الدولي الثاني حول متطلبات مهنة المحاسبة والتدقيق ودورها في الإصلاح المحاسبي، جامعة غرداية، الجزائر، 12 مارس 2019، ص 04

- يساهم التعليم المحاسبي بالإيفاء بمتطلبات واحتياجات التنمية الاقتصادية حيث تلعب مهنة المحاسبة دورا فعالا في مساعدة المسؤولين في اتخاذ القرارات بناء على أسس علمية وكمية سليمة.
- كما تكمن أهمية التعليم المحاسبي في العناصر التالية:¹
- يساهم التعليم المحاسبي في إعداد كوادر مهينة وفق أسس علمية تتميز بالقدرات الشخصية للحكم على الكثير من الأمور التي تهتم بها المحاسبة وتقع ضمن العمل المحاسبي؛
- يساهم التعليم المحاسبي على امتلاك المحاسب السمات والمهارات التي تكفل له جودة الأداء، والعمل على تطويرها لأداء مسؤوليته بما يلائم متطلبات العمل المحاسبي؛
- يساهم التعليم المحاسبي بتزويد الكوادر المحاسبية العاملة في الوحدات الاقتصادية المختلفة بأهم التطورات التي ترافق المهنة من خلال تطوير المحاسبين بالمعارف المستجدة من خلال برامج التعليم المحاسبي المستمر.

ثانيا: أهداف التعليم المحاسبي:

- إن الهدف الكلي للتعليم المحاسبي هو لتطوير محاسبين مهنيين مقتدرين، ومؤهلين (competent) لأداء العمل، ومن هذا الهدف تظهر أهداف أخرى لازمة ومكملة والتي أهمها:²
- إعداد محاسبين مستقبليين مهنيين (محترفين) يعملون على متابعة وتطوير قدراتهم مع ما يتطلبه الواقع العملي والحرص على تجديد مكتسباتهم؛
 - اكتساب المحاسبين المستقبليين مجموعة من المهارات المهنية المطلوبة وهي: مهارات الاتصال والمهارات الفكرية والشخصية؛
 - إمداد المحاسبين المستقبليين بالمعرفة اللازمة التي تضمن لهم التأهيل المحاسبي وتتضمن المعرفة العامة والمعرفة التنظيمية والإدارية والمحاسبية؛
 - تطوير مستوى المعرفة والمهارات والقيم الأخلاقية للمحاسبين المستقبليين؛
 - تدريس الطلبة على كيفية التعلم الذاتي من خلال تدريسهم المهارات والاستراتيجيات التي تساعد على التعلم بكفاءة، وكيفية استخدام الاستراتيجيات الكفاء للاستمرار بالتعلم خلال حياتهم المهنية.

المطلب الثاني: عناصر وأدوات التعليم المحاسبي

يعد التعليم المحاسبي من الركائز الأساسية في بناء الكفاءات المالية والمهنية، والتي تحتاجها المؤسسات لمواكبة تطورات العصر. فهو يهتم بإعداد الأفراد لفهم المبادئ المحاسبية وتحليل البيانات المالية بطريقة تمكنهم من اتخاذ قرارات

¹ علي عبد الحسين هاني الزاملي، مرجع سابق، ص292.

² أمل عبد الحسين كحيط، أحمد ميري أحمد، مدى ملائمة مناهج التعليم المحاسبي المتني في العراق لمعايير التعليم المحاسبي الدولية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، الكلية الإدارية التقنية، الكوفة، العراق، ص355.

اقتصادية سليمة. حيث يعتمد التعليم المحاسبي على مجموعة من العناصر والأدوات، التي تساهم في خلق تجربة تعليمية شاملة ومتطورة، وتمثل هذه الأدوات والعناصر في ما يلي:

الفرع الأول: عناصر التعليم المحاسبي

لتحقيق الهدف من التعليم المحاسبي فإنه لا بد من النظر إلى التعليم المحاسبي كنظام متكامل يتكون من مجموعة من العناصر المترابطة لتحقيق أهدافه، وهي تشمل كل من:¹

1. المدخلات: تتمثل في الأشخاص الذين يمكن تهيئتهم لممارسة العمل المحاسبي بمختلف أشكاله وأنواعه.
2. العمليات التشغيلية: المتمثلة بوسائل التعليم التي يمكن استخدامها في التزويد بالمهارات المحاسبية.
3. المخرجات: المتمثلة بالأشخاص المؤهلين والقادرين على ممارسة العمل المحاسبي الأكاديمي والمهني، بما يحقق الهدف من نظام التعليم المحاسبي بصورة عامة.
4. التغذية العكسية (الرقابة): تتمثل من خلال رقابة العناصر السابقة وتقييمها وتطويرها ومحاولة تصحيح أي انحرافات تحدث.

ومن خلال عناصر التعليم المحاسبي أعلاه يمكن الحكم على كفاءة النظام عن طريق العلاقة بين مدخلاته ومخرجاته، والتي تأتي من خلال مدى توافر العمليات التشغيلية المتمثلة بوسائل التعليم المختلفة ومناهج دراسية ومختبرات محاسبية وتطبيقات ميدانية إضافة إلى توافر الكادر العلمي المؤهل للقيام بذلك، كما يمكن الحكم على فاعلية النظام عن طريق العلاقة بين المخرجات والأهداف التي يهدف النظام إلى تحقيقها من خلال توافر الكوادر المحاسبية والأكاديمية والمهنية، ومدى قدرتها على تحقيق أهداف النظام.

الفرع الثاني: أدوات التعليم المحاسبي

تتمثل أدوات التعليم المحاسبي فيما يلي:

1. الخطة الدراسية (المناهج الدراسية): يعتقد القائمين على وضع المناهج الدراسية أنها كافية من الناحية النظرية وهي معدة وفق المناهج الدراسية المعتمدة في الجامعات الغربية وهي تتضمن الأجزاء الأساسية المطلوبة لإعداد محاسبين مؤهلين لممارسة مهنة المحاسبة، إذ أنها تشمل مواد تتعلق بالمحاسبة المالية والمحاسبة الحكومية ومحاسبة الشركات...إلخ، لكن ذلك لا يعني عدم وجود فجوة بين الواقع وبينما يدرس في الجامعات إلا أن القائمين على العملية التعليمية يعتقدون بأن هذه الفجوة مؤقتة تزول عند انخراط الطلبة في العمل الميداني وامتلاكهم للخبرة العملية حيث يعتقدون بأنهم يمتلكون المخزون النظري الكافي الذي يؤهلهم لمواصلة ممارسة المهنة، وسبب وجود هذه الفجوة هو

1 زوينة بن فرج، واقع التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية. مجلة الباحث الاقتصادي، العدد رقم 04، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريش، الجزائر، 2017، ص 134

تدني مستوى السوق بالنسبة لمهنة المحاسبة والذي ينبع بالدرجة الأولى من مستوى التطور الاقتصادي السائد والذي هو عادة يقود التطور في المحاسبة.¹

إن التغيرات الاقتصادية المالية بدأت تفرض على المتعاملين في السوق الاهتمام بالمحاسبة بشكلها العملي فمعظم الشركات الآن تطبق أنظمة محاسبية متطورة وتحاول أن تطبق أفضل السياسات المحاسبية العلمية معتمدة على تطبيق أفضل الكفاءات العلمية وهذا من شأنه العمل على تقليل الفجوة بين النواحي العملية والنظرية وكذلك إعطاء خريج الجامعة حجمه الذي يستحقه في العمل والاعتراف بأهلية وكفاءة المناهج الدراسية التي يعمل بها في الجامعات.

إن تضمين المناهج الدراسية بتكنولوجيا المعلومات والنظم التدريسية المؤتمنة في تدريس المحاسبة للطلاب أصبح مسألة هامة جدا، وعملية جذب الطلبة إلى نماذج وأساليب الإدراك والتعليم لدراسة المحاسبة مسألة ضرورية، إضافة إلى أن هناك حاجة ملحة لإعادة تصميم المناهج المحاسبية، والذي يحصل فيه الطلبة على هذه التكنولوجيا المستجدة، وكذلك تطوير مهارات التحليل السليمة والصحيحة الضرورية لهم، ليحققوا النجاح في حياتهم العملية.

2. الهيئة التدريسية (الكادر التدريسي): من المعروف أنه توجد علاقة بين نوعية وكفاءة الهيئات التدريسية وجودة التعليم المحاسبي فكلما امتلك المدرس التأهيل العلمي والخبرة العملية كان أقدر على إعطاء المادة بصورة نموذجية.² إن مصدر الحصول على الشهادة الجامعية له تأثير على جودة التعليم. وكذلك من المهم التركيز على الخبرة العملية التي يمتلكها المدرس إذ أن ذلك يزوده بالقدرة الكفيلة في شرح القضايا النظرية وتوصيلها إلى الطالب بصورة أفضل.

3. الظروف الخارجية (البيئة التعليمية): إن الظروف البيئية باختلاف جوانبها من سياسية واقتصادية واجتماعية لها دور مباشر في التأثير على نوعية ومستوى التعليم بشكل عام ومن المعروف أن للأوضاع الاقتصادية وما يطرأ عليها من تغيرات ستشكل الحافز بالنسبة لأقسام المحاسبة بأن تهتم بنوعية ومستوى خريجها حتى يتمكنوا من القيام بدورهم في عملية التنمية الاقتصادية المتوقعة، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن إيجاد جمعية مهنية لمهنة المحاسبة سيكون لها أثر إيجابي في التأثير على مستوى التعليم إن حصل التفاعل المطلوب بين المهنيين والأكاديميين وبشكل يخدم مهنة المحاسبة والإرتقاء بمستواها.³

أما نظرة المجتمع لمهنة المحاسبة فإن لها دور وتأثير على مدى الاستمرار في تطوير التعليم المحاسبي وكلما امتلك المجتمع الوعي المحاسبي الكافي كلما ساعد ذلك في الاهتمام بمهنة المحاسبة وتقديم الدعم الكافي لمحاولات تطويرها.

1 بلال أمجد محمد الصانغ، دور التعليم المحاسبي الجامعي في تأهيل الخريجين على استخدام الحاسوب في العمل المحاسبي الواقع وإمكانية التطوير، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد 06، العدد 20، كلية الإدارة والإقتصاد جامعة تكريت، محافظة نينوى، 2010، ص 128.

² نفس المرجع السابق

³ نفس المرجع السابق، ص 129.

كما أن هناك عامل مهم وهو توجيه العالم نحو استخدام معايير محاسبية موحدة والتي اتفق على تسميتها بمعايير المحاسبة الدولية والتي تصدر من مجلس معايير المحاسبة الدولية المكون من عدة دول تشكل فيها الدول المتقدمة النسبة الأعظم.

وتواجه منظمات الأعمال في وقتنا الحاضر تحولات جديدة وواسعة الانتشار ناجمة عن عمليات الحوسبة والمتمثلة في التجارة الإلكترونية والنقود الإلكترونية والصكوك الإلكترونية.

وتعتمد معظم نظم المحاسبة على التكنولوجيا الحديثة عند إجراء ومعالجة عملياتها وتسجيل قيودها المحاسبية. وإصدار التقارير والإبلاغ المالي.

المطلب الثالث: مرتكزات وواقع التعليم المحاسبي في الجزائر

يشهد التعليم المحاسبي في الجزائر قفزة نوعية، وهذا بسبب انتهاج سياسات تعليمية أكثر حداثة تهدف إلى تطوير المناهج والبرامج، وتعزيز المهارات التقنية والمهنية للطلبة المسجلين في تخصصات ذات الصلة بالمحاسبة. ومع ذلك، يواجه هذا القطاع العديد من التحديات، منها نقص التكامل بين الجانب الأكاديمي والمهني، والاحتياج إلى تبني تقنيات تعليمية حديثة تواكب التطورات العالمية.

وعليه يعد تحليل مرتكزات وواقع التعليم المحاسبي في الجزائر خطوة ضرورية لفهم مدى قدرته على تحقيق أهدافه، وتحديد جوانب القوة والضعف، واقتراح الحلول المناسبة للنهوض به بما يتماشى مع متطلبات الاقتصاد المحلي والعالمي.

الفرع الأول: مرتكزات ومداخل التعليم المحاسبي

تزداد باستمرار المطالبات بتطوير التعليم المحاسبي الذي يشكل القاعدة الأساسية في تنمية مهنة المحاسبة على النحو المطلوب من خلال محاولة جعل مخرجات التعليم المحاسبي تتناسب مع المهارات المحاسبية التي تخدم هذه المهنة، وقد جاءت هذه المطالبات بعد ظهور القصور الواضح في العديد من العوامل التعليمية مما نتج عنها تحديات مختلفة بقيت من دون تغيير لمدة طويلة. ولم تعد قادرة على إعداد مخرجات ذات تأهيل قادر على استيعاب النماذج العملية والتحليلية والفنية في المحاسبة والتدقيق.

وبما أن الطريقة التقليدية في تدريس المحاسبة هي الشائعة، إذ تدرس المحاسبة بكافة فروعها دون ترابط فيما بينها، مما أثر سلبا على تلك الطريقة، وأصبحت لا تتماشى مع المتطلبات المهنية والاحتياجات التطبيقية في الواقع. لذلك دعت الضرورة إلى الاهتمام بالتعليم المحاسبي وأساليبه وتكولوجيته من خلال الزيادة في التركيز على القدرات والمهارات الفنية التحليلية في مهنة المحاسبة.

وبسبب تعقد بيئة الأعمال وبروز المزيد من التحدي أمام المحاسبين المهنيين بسبب الانفتاح العالمي والتقدم التقني الهائل وغيرها من المبررات توجب إحداث تغيير في فلسفة التعليم المحاسبي وفقا للأسلوب التقليدي المتبع كما في الجدول رقم (1-1).

الجدول رقم (1-1): مقارنة بين المدخل التقليدي والمدخل الحديث في التعليم المحاسبي

المدخل الحديث	المدخل التقليدي
1. تناول قضايا عامة في التعليم المحاسبي وبيئة الأعمال والمعارف الفنية	1. التركيز على المسائل الفنية المحاسبية
2. تكامل كبير بين المقررات المحاسبية كالضرائب والمحاسبة الإدارية ونظم المعلومات والتدقيق	2. تكامل محدود بين فروع ومعارف المحاسبة في المفردات التعليمية
3. زيادة الاهتمام في حل المسائل المعقدة التي تتطلب عمقا في التحليل كالحالات العملية	3. التأكيد على العمليات الحسابية للوصول إلى إجابة وحيدة
4. الاهتمام بالتعليم والتعلم (التعليم الذاتي)	4. التأكيد على قواعد التعليم (التلقين)
5. الاعتراف بأهداف أكثر للتعليم المحاسبي منها التعلم للغرض المهني	5. التعليم المهني لأجل اجتياز الاختبارات
6. زيادة الاهتمام بالشخصية والمهارات والسلوكيات من خلال التقديم والعروض الجماعية	6. عدم الاهتمام بمسائل الاتصالات والعلاقات والمهارات الفردية
7. مشاركة الطلاب في التعلم من خلال الإبداع والتعلم الذاتي	7. تلقي الطلاب المجرد للفنون المحاسبية
8. إدخال الوسائل التقنية ونظم المعلومات في المناهج التعليمية المحاسبية	8. عرض الوسائل التقنية نظريا بما فيها نظم المعلومات
9. تناول المقررات الابتدائية للمحاسبة التنموية ودورها في عملية اتخاذ القرارات علاوة على تناول الجوانب المالية والدورة المحاسبية	9. تركيز المقررات الابتدائية المحاسبية على الدورة المحاسبية

المصدر: جبار جاسم الربيعي، عوامل بناء المهارات المحاسبية التقنية لطلبة هيئة التعليم التقني، مجلة التقني، المجلد العشرون، العدد 02، 2007، ص 4.

يتضح من خلال الجدول رقم (1-1) بأن المدخل التقليدي يتمحور حول التركيز على المسائل الفنية للمحاسبة والمعرفة النظرية، مع إهمال مهارات الاتصال والابتكار، ويهدف إلى التأهيل المهني لاجتياز الاختبارات. كما يعتمد على أسلوب التلقين التقليدي ولا يشجع على المشاركة النشطة للطلاب. في المقابل، يهتم المدخل الحديث بربط التعليم المحاسبي ببيئة الأعمال والمعارف التقنية الحديثة، مع دمج التخصصات الأخرى مثل الإدارة والقانون. يركز هذا المدخل على تطوير المهارات الشخصية والجماعية، وتشجيع التفكير النقدي وحل المشكلات العملية. كما يدمج التكنولوجيا بفاعلية في المناهج التعليمية ويشجع على التعلم الذاتي والإبداع.

بالتالي، يسعى المدخل الحديث إلى إعداد خريجين قادرين على مواجهة تحديات سوق العمل الحديثة. لذا فإن المدخل الحديث في التعليم المحاسبي يمكن من إعداد وتأهيل طالب المحاسبة وإمداده بكافة أنواع المعرفة والمهارات والسلوكيات وإكسابه القدرة على الاستنتاج والاستقراء والتقييم وإيصال المعلومات بالشكل الذي يخدم مهنة المحاسبة ويطورها باستمرار. وعليه فقد أصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين استراتيجية التعليم للتأهيل المهني الذي يركز على إدخال مفهوم التعليم بالتعلم الذي يتضمن تطوير مهارات ومعارف وأساسيات مهنية تمكن طالب المحاسبة من الإلمام بمتطلبات المهنة كما في الجدول الآتي:

الجدول رقم (2-1): برامج المهارات المطلوبة في التعليم المحاسبي

المحتويات	البرامج
1. المفاهيم المحاسبية والمبادئ الأساسية والإجراءات الفنية والبدهييات المحاسبية وأخلاقيات مزاوله المهنة	1. المعارف: يهدف إلى تناول الإجراءات الفنية وأساسيات المحاسبة وأخلاقيات المهنة والتعريف بالمعلومات المحاسبية وقياسها وإيصالها إلى المستخدمين.
1. دور نظم المعلومات المحاسبية 2. الضرائب 3. أخلاقيات المهنة وتنظيمها 4. محاسبة مالية متقدمة 5. المحاسبة الاجتماعية والمتخصصة	2. المعارف المتخصصة: بعد التعريف بالمبادئ المحاسبية تأتي مرحلة تقديم المعارف المتخصصة في الفروع المحاسبية والتي تؤهل المتعلم لفهم أعمق في المحاسبة وتمكينه من دخول مجال المهنة
1. تدفق المعلومات والثقافة في الحضارة والمدنية 2. أساسيات الفنون والآداب 3. استخدام التقدير وتحكيم العقل في الأمور	3. الثقافة العامة: توسيع مدارك المتعلم نحو الثقافة العامة والتفكير المنطقي وإثارة التساؤلات والتحليل الذهني
1. أساسيات الإدارة العامة والتمويل والتسويق والاقتصاد 2. مداخل بيئة التنظيم الإداري والاتصالات.	4. معلومات عن بيئة الأعمال: تأهيل المحاسب بأساسيات بيئة الأعمال التي يزاول عمله فيها
1. وهي مهارات تطبيق المعارف المحاسبية في حل المشاكل العملية والقدرات على التعايش مع البيئات المختلفة 2. التدريب على الأساسيات المناسبة في علم الاتصال 3. تخطيط عمليات التعامل مع كافة أشكال الاتصال 4. نقل المعارف في مختلف الظروف والبيئات	5. المهارات: وهي مهارات عديدة أبرزها: أ. مهارات التكيف والتفهم: وهي مهارات للتعامل مع البيئات المختلفة

<p>5. مهارات التفاوض</p> <p>1. القدرة على التركيز وإيجاد الحلول المفيدة</p> <p>2. التدريب على تفعيل التفكير العقلاني والترجيح</p> <p>3. التأهيل على التحليل والبحث عن الحقائق</p> <p>4. التفكير في المسائل الأساسية والأخلاقية والتمييز بين</p> <p>البدهييات والأمور القابلة للجدل</p> <p>5. التعامل مع الضغوط المختلفة وتحديد الأولويات</p>	<p>ب. مهارات الإتصال:</p> <p>وهي مهارات للإتصال مع المعلومات استقبالا وإيصالا للغير مع القدرة على بيان الآراء وتحليلها</p>
<p>1. الصفات الذاتية كالتفهم والتعاون والاحترام</p> <p>2. التفاعل والإيجابية والثقة والعمل الجماعي</p> <p>3. تقبل الآراء وتفهم الشخصيات</p>	<p>ت. مهارات ذهنية:</p> <p>وهي مهارات لشحذ القدرات العقلية والتفكير المنطقي للمساعدة في عملية اتخاذ القرارات</p>
<p>1. التفكير الإبداعي والرؤية الاستراتيجية</p> <p>2. البحث والتمحيص</p> <p>3. القيادة والدافعية</p> <p>4. الإصرار وتوجيه الإدارة</p> <p>5. الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية</p> <p>6. الالتزام بأهمية التعلم المستمر</p> <p>7. الالتزام بالممارسات الأخلاقية</p>	<p>ث. مهارات ذاتية:</p> <p>وهي مهارات لتفعيل دور المحاسب في فهم المهنة وبيئة الأعمال المتعددة</p> <p>ج. مهارات شخصية:</p> <p>وهي تنمية الجوانب الشخصية لدى ممارس مهنة المحاسبة في المستقبل</p>

المصدر: جبار جاسم الربيعي، عوامل بناء المهارات المحاسبية التقنية لطلبة هيئة التعليم التقني، مجلة التقني، المجلد العشرون،

العدد 02، 2007، ص 5-6.

يهدف برنامج المهارات المطلوبة في تعليم المحاسبة إلى إعداد محاسبين قادرين على مواجهة التحديات المعاصرة من خلال تنمية مهاراتهم الأكاديمية، والمهنية والشخصية. يشمل البرنامج عدة محاور، حيث يركز المحور الأول على المهارات المعرفية المتعلقة بفهم القواعد المحاسبية والأسس النظرية إلى جانب تعزيز التفكير التحليلي والنقدي. أما المحور الثاني فيتضمن مهارات تقنية تتعلق باستخدام تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات المحاسبية لتعزيز كفاءة الأداء. وفي المحور الثالث، يتم تطوير المهارات الشخصية من خلال التدريب على العمل الجماعي، القيادة وحل المشكلات بشكل فعال. كما يولي البرنامج اهتماما بتنمية المهارات الفكرية مثل التفكير الإبداعي والتحليلي لدعم اتخاذ القرارات المناسبة. وأخيرا يركز البرنامج على القيم الأخلاقية والمهنية لضمان التزام المحاسبين بالمعايير الأخلاقية، التعامل الفعال مع الضغوط، وتطوير قدرتهم على التفاعل مع بيئة العمل بشكل مرن.

الفرع الثاني: دور الجامعات في التطوير المحاسبي

تعد عملية تطوير مناهج التعليم المحاسبي مهمة أساسية تتطلب التنسيق بين العديد من الهيئات، ويمكن أن تؤدي الجامعات وبمساهمة الباحثين والأساتذة دورا مهما في عملية التطوير باعتبارها الركيزة الأساسية في تخريج كوادر مؤهلة للعمل المحاسبي، حيث أن الأكاديميين المتخصصين في المعرفة المحاسبية باعتبارهم مدرسين وباحثين في نفس الوقت يمكن أن يكون لهم دورا هاما و متميزا في تطوير أسلوب التعليم المحاسبي وإحداث تغييرات جذرية في برامجه، الأمر الذي سيؤدي إلى مخرجات محاسبية مؤهلة بهدف تحسين مستوى الخدمات المحاسبية.

أولا- متطلبات التأهيل العلمي والعملية للمحاسب

تطرفت الأدبيات البحثية في مجال المحاسبة إلى العديد من الدراسات التي تناولت موضوع تطوير مهنة المحاسبة، وقد اتبعت هذه الدراسات اتجاهات عديدة للوصول إلى مخرجات مؤهلة مهنية ترتقي بالأداء المحاسبي نحو مستويات أعلى، فالبعض ركز على تطوير المهنة من خلال استخدام المعايير المحاسبية والرقابية الدولية بغية رفع كفاءة أداء المحاسبين، والبعض الآخر اعتقدوا أن التطوير يتم من خلال نقل التقنيات المحاسبية عبر قنوات ووكالات مثل الشركات المتعددة الجنسيات والوكالات الدولية.

بالتالي زيادة خبرة المحاسبين، في حين يرى آخرون أن تطوير مهنة المحاسبة يتم من خلال مؤسسات التعليم المحاسبي وباتجاهين. الاتجاه الأول لتطوير مهنة المحاسبة يتم من العملية التعليمية ووضع معايير لقبول الطلبة في أقسام المحاسبة بالجامعات وبصاحب ذلك تطوير مناهج التعليم المحاسبي، وينظر أصحاب هذا الرأي إلى أن تطوير العملية التعليمية ووسائلها ينتج عنه الحصول على مخرجات مؤهلة علميا وعمليا. أما الاتجاه الآخر فقد جاء لتفسير دور المحاسب في النشاط الاقتصادي ودره في المجتمع، وبالتالي فإن أصحاب هذا الرأي يرون أنه لا بد من عملية إعادة تقييم لهذه المهنة والبحث في مقوماتها، وقد نشطت الجمعيات والاتحادات المهنية المحاسبية في هذا المجال لإبراز أهمية مقومات المهنة في رفع كفاءة أداء المحاسبين.¹

ثانيا- دور التعليم المحاسبي في تأهيل المحاسبين في ظل الاتجاهات المعاصرة لمهنة المحاسبة

تؤدي المؤسسات الجامعية دورا مهما في إعداد كفاءات محاسبية مؤهلة تمتلك المهارات العلمية والتطبيقية التي تمكنهم من مواصلة مهنة المحاسبة، وذلك من خلال ما ينبغي أن تكون عليه في وضعها وتبنيها ومواكبتها لأساليب التعليم المبنية على الكفاءة في الإعداد المهني، أي تلك التي تركز على إكساب المتعلم القدرات والمهارات المهنية. كما يتطلب الأمر من هذه المؤسسات الانتقال من الأسلوب التقليدي في التعليم إلى أسلوب نقل المهارات والتي دعت المنظمات المهنية وأبرزها الاتحاد الدولي للمحاسبين إلى ضرورة التحرك ضمن هذا الاتجاه بمعنى أن المهارات التي يتم تطويرها خلال المراحل التعليمية المختلفة، يمكن أن تفيد مكتسبها عند انتقاله إلى مرحلة العمل، وبالتالي فإن هذا المفهوم يمكن من معرفة المهارات المطلوبة

1 عبد الله بن صالح، أهمية تطوير التعليم المحاسبي في ضوء مستحداث معايير الإبلاغ المالي الدولية ودورها في تحرير الخدمات المحاسبية في الدول العربية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسية بن بوعل، الشلف، الجزائر، 2016/2017، ص 91.

في العمل، ثم يصادر إلى دمجها في البرامج التعليمية، فضلا عن أن هذه المهارات المطورة بعد ذلك عمليا يمكن أن ينقلها المحاسب عند انتقاله بين بيئات العمل المختلفة.¹

ضمن هذا المنظور فقد تعددت الآراء حول كيفية تطوير مهنة المحاسبة، فمن وجهة نظر سكوت (scoot1970) يتطلب تطوير المعلومات المحاسبية لكي تلي متطلبات مستخدمي التقارير المحاسبية الداخليين والخارجيين للمؤسسات من جهة، أما الجهة الأخرى فإنها تتمثل في مجموعة التشريعات والقوانين التي تنظم عمل المحاسبة، ويأتي من خلال وجود منهج مدروس مبني على معايير للتعليم المحاسبي. فيما ذهب آخرون إلى أن تطوير مهنة المحاسبة باعتماد منهج النظم يتم من خلال تغيير مناهج التعليم المحاسبي على أن يتم تقسيم المحاسبة وفقا للعناصر التالية (وظيفة المحاسبة في القطاع الخاص، مهنة المحاسبة المحلية، وظيفة المحاسبة في المؤسسات التعليمية، والمحاسبة في القطاع الحكومي). وعليه يتطلب تطوير مهنة المحاسبة إبراز أهمية المحاسبة في تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ووضع إطار عام لتطوير المحاسبة بما يتلاءم ومتطلبات ظروف البيئة الاقتصادية والاجتماعية، كذلك يتطلب الأمر تطورا متزامنا لعناصر النظام المحاسبي كافة، وأن تكون خطة التطوير مبنية على مدخل النظم.

ثالثا- مقومات التأهيل العملي للمحاسب القانوني

نظرا لأهمية التدريب والخبرة في إحداث تغييرات في سلوك المحاسبين وتنمية مهاراتهم وقدراتهم ورفع كفاءة مهنة المحاسبة من خلال زيادة المعرفة وتطوير المهارات وزيادة مخزون المعلومات وسد الفجوة بين متطلبات سوق العمل وإمكانيات وقدرات المحاسبين. فقد نادى معظم المنظمات المهنية في أغلب دول العالم بضرورة أن يستكمل الراغب في الحصول على شهادة محاسب قانوني متطلبات التدريب والخبرة.

1. تعريف الخبرة العملية

يمكن تعريف الخبرة المهنية بالمهارات والقدرات التي يتم اكتسابها أثناء الممارسة، والتي تؤدي إلى إنجاز المهمة بجودة عالية. أما الخبرة المهنية في مهنة المحاسبة فتعرف على أنها المعرفة المتعلقة بمشاكل محاسبية معينة، مع القدرة على حل هذه المشاكل بطريقة متميزة ناتجة عن التنظيم الجيد للمعرفة داخل هيكل الذاكرة، بما يسمح باستدعاء المعرفة وقت الحاجة إليها.²

2. محددات اكتساب الخبرة المهنية للمحاسب

لقد توصلت العديد من الدراسات التي تناولت مفهوم الخبرات وعلاقتها بالأداء المهني مضامين ومستوى المعارف من خلال دراسة العلاقة بين متغيرات المعرفة الفكرية والعلمية التي يتم تنظيمها ضمن إطار يحدد الخصائص الإدراكية النظرية في مجال محدد، وبين متغير الأداء الذي يستند إلى تصورات عقلية وفكرية مرتبطة بممارسة المهنة ممارسة عامة.

1 نفس المرجع السابق، ص 95-96

2 علي السويبي، أحمد عمر، معايير مراجعة الحسابات في اللجنة الشعبية العامة لجهاز المراجعة المالية في ليبيا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010-2011، ص 189

وبالتالي ترتبط الخبرة العملية بالعديد من المتغيرات التي تؤثر فيها مثل العوامل التكنولوجية والمشاكل المحاسبية التي تواجه الممارسة العملية وهي بذلك تكونت نتيجة المعارف المتراكمة والخبرات التي يتم اكتسابها بالممارسة العملية، كما توجد العديد من المحددات التي تؤثر على الخبرة المحاسبية منها:¹

- الخصائص الإدراكية التي تكون قاعدة المعرفة التي يكتسبها المحاسب، من خلال برامج التعليم المختلفة التي يتم ربط الخبرة من خلالها بالمهارات والمعلومات المكتسبة؛
- الممارسة العملية المهنية علاوة على المقدرة الفطرية الذاتية للمحاسب والتي تنعكس جميعها ع
- لى الأداء الناجح والتميز للمهام التي توكل إليه؛
- اعتماد الكثير من أحكام مهنة المحاسبة على الأحكام الشخصية للمحاسب؛
- تحسين جودة القرارات من خلال الخبرة التي تكتسب نتيجة تطور المعارف، مما يقلل من المجهود اللازم لاتخاذ قرارات سليمة وهذا ينعكس في النهاية على كفاءة وفعالية المهنة.

وهناك العديد من الطرق المستخدمة لقياس الخبرة المحاسبية في هذا المجال كطريقة تقدير النظر وتعني مقارنة النظر أو الند لقياس الخبرة، وعادة لا يفضل استخدام هذه الطريقة نظرا لتأثرها بعوامل مختلفة عند قياس الخبرة، مثل الشخصية والذكاء. وطريقة جودة القرار على الرغم من أنها قد تكون الطريقة الأكثر دقة لقياس الخبرة لأن جودة القرار في المحاسبة من الصعب قياسها لعدم وجود معايير موضوعية لتقييمها، ويفضل استخدام هذه الطريقة في قياس الخبرة في مجالات أخرى بخلاف المحاسبة والمراجعة. كما يتم قياس الخبرة على أساس عدد السنوات التي يقضيها المحاسب في تنفيذ مهام معينة وتلقى هذه الطريقة قبولا عاما نظرا لسهولة تفهيمها وتفترض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة في مستوى الخبرة المهنية منها:²

- المعرفة العامة بالمحاسبة كتشابه المؤهل العلمي وطرق اكتساب المعرفة؛
- ظروف مكاتب المحاسبة، من حيث التقارب في الحجم وعدد العملاء، أنشطة العملاء؛
- المقدرة على التعامل مع مشاكل المهمة.

رابعاً: التعليم المهني المستمر

تنسجم بيئة المحاسبة بالتعقيد نظرا للتطورات المتسارعة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية، هذه التطورات أثرت بشكل كبير على مهنة المحاسبة من خلال دورها في توفير معلومات للمستخدمين تمثل نتائج هذه التطورات، كما أن التطورات الكبيرة في تكنولوجيا المعلومات والاتجاه الدولي نحو تحرير الخدمات المحاسبية وتنوع الأنظمة المحاسبية في العديد من الدول أدى إلى ضرورة مسايرة المحاسب لهذه المتغيرات من خلال تحسين مستوى التعليم والتأهيل المحاسبي، ويعد التعليم المهني المستمر ضرورة أساسية لاستمرارية التعليم للمحاسب والمحافظة على

1 عبد الله بن صالح، مرجع سبق ذكره، ص98.

2 نفس المرجع السابق، ص99.

مهاراته وكفاءته بهدف تطوير أدائه وتوفير خدمات محاسبية ذات كفاءة وبالتالي العمل على تطوير الممارسات المحاسبية المهنية.

1. مفهوم التعليم المهني المستمر

تم إصدار معيار التعليم المحاسبي الدولي السابع التعليم المهني المستمر، والذي نص على ضرورة مطابقة المنظمات المحاسبية المهنية بإلزام المحاسبين بضرورة التعليم المستمر في إطار تطوير المهنة، على أن يخضع هذا التطوير لهذه السلطات حيث نظمت فقرات هذا المعيار ماهية هذا الإخضاع والذي يتمثل في قيام السلطات المهنية بتوفير برامج التطوير المهني المستمر، وتشجيع وتسهيل عملية الدخول في البرامج المعروضة من قبل الآخرين وتقويم مدى ملائمة هذه البرامج، والتحقق منها، والرقابة على جودتها، وتوفير الردع المناسب للمحاسبين الذين لا يلبون متطلبات هذا المعيار أو الذين يفشلون في تطوير قدراتهم والمحافظة على كفاءتهم خصوصا أولئك الذين يشغلون أعمالا ذات مخاطر عالية.¹

ومن خلال ما سبق يمكن تقديم بعض التعاريف للتعليم المهني المستمر كالاتي:

● **التعريف الأول:** حسب معيار التعليم المحاسبي السابع يعني الأنشطة التي يطور بها الأفراد قدراتهم ومهاراتهم، من خلال مختلف طرق التعلم: كالتعليم النظامي، والتعلم عن بعد، وغيرها، ويمكن تلخيصها في ما يلي:²

- المشاركة في الندوات الدراسية والمؤتمرات وغيرها؛
- الاعتماد على التعلم الذاتي كالخبرة، والانعكاس، وإرجاع الأثر، والملاحظة وغيرها، بالإضافة إلى التدريب المنظم أثناء العمل، وخارج العمل على برنامج جديد، أو التدريب على أنظمة جديدة، أو على إجراءات وتقنيات جديدة تستخدم لأداء الدور المهني؛
- الأبحاث المحاسبية المهنية؛
- تعليم مقرر دراسي أو تعليم دورة تعليمية للتطوير المهني المستمر في مجال مرتبط بالمسؤوليات المهنية أي من خلال أنشطة التدريس، ونقل المعرفة للآخرين؛
- الدراسة الرسمية المرتبطة بالمسؤوليات المهنية؛
- تفعيل المشاركات في المؤتمرات ومناقشة الأفكار ضمن حلقات نقاش؛
- تشجيع البحوث المحاسبية التي تتضمن مشاكل محاسبية معينة؛
- المطالعة وتفعيل البحوث وتطبيقها في الواقع العملي؛
- إجراء امتحانات التأهيل المحاسبي.

● **التعريف الثاني:** التعليم المستمر يمثل ذلك النوع من التعليم قصير المدى نسبيا والذي يهدف إلى تحديث الأطر الوظيفية مع وضعية مستجدة أو تقنية حديثة.¹

¹ عبد السلام علي العربي، رندة عطية بوفارس، المهارات الواجب توافرها في المحاسب ومجوداته لتطويرها، ورقة مقدمة ضمن المؤتمر الوطني الأول حول المحاسبة، غرفة التجارة والصناعة، الهيئة العامة لإذاعات الجماهيرية العظمى، طرابلس، ليبيا، 12 جوان 2006، ص 14.

² عبد الله بن صالح، مرجع سبق ذكره، ص 100.

- التعريف الثالث: هو عملية التدريب التي تساعد المحاسبين على تحسين أدائهم المحاسبي، من خلال توفير القدرة على مسايرة التغيرات التي تطرأ على تلك الأعمال.²

2. أهداف التعليم المهني المستمر

يؤدي التعليم المهني المستمر إلى تحسين كفاءة المحاسبين والمحافظة على أدائهم لتوفير خدمات محاسبية ذات كفاءة، ويمثل مجموعة برامج محاسبية تتضمن أساليب للتعليم والتعلم الذاتي. ولضمان نجاح هذه البرامج يقتضي التنسيق الفعال بين مختلف المنظمات المحاسبية المهنية والجامعات لإعداد برامج تعليم محاسبي فعالة وتقييمها بشكل مستمر استجابة للمتغيرات والعوامل التي تؤثر فيها وخدمة لأهدافه والتي تشمل ما يلي:³

أ. أهداف تعليمية: يتم من خلالها إعداد وتصميم برامج التعليم المهني المستمر في مجالات محاسبية مهنية وفق خطة تمكن المحاسبين من خلالها من اكتساب خبرات جديدة وربطها بالخبرات السابقة، ثم قياس أثر تلك البرامج على كفاءة المحاسبين بهدف تقييم مدى ملاءمة البرنامج من حيث الكم والكيف.

ب. أهداف ثقافية: تعمل برامج التعليم المهني المستمر بناء على هذه الأهداف على تزويد المحاسبين بمختلف التغيرات والمستجدات في مجال المعارف المحاسبية من خلال استخدام العديد من الوسائل التعليمية الملائمة لتسهيل عملية الفهم والتطبيق لها وتحقيق أهداف البرنامج.

ج. أهداف تطبيقية: من خلالها يتم تجميع مختلف المعارف المكتسبة والعمل على تطبيقها في الممارسة العملية. وبهذا فقد قامت جمعية المحاسبة الأمريكية باقتراح برامج تدريبية من خلال المستويات الآتية:⁴

- برامج التدريب الأولية؛
- برامج التحديث للمعلومات؛
- برامج التعليم المهني المستمر للحصول على العضوية؛
- برامج التعليم المهني المستمر للمحاسبين والمكاتب المحاسبية؛
- برامج التعليم المهني المتعلقة بمستجدات المهنة؛
- برامج التعليم المهني المستمر في مجال الخدمات الاستشارية؛
- برامج تعليم مهني مستمر لمجالات مختلفة.

¹ نفس المرجع السابق، ص100.

² حنان الصادق بيزان، التعليم المستمر وتحديث المعلومات، ورقة مقدمة ضمن الندوة الدولية بعنوان "التعليم المفتوح بوسائل الاتصال الحديثة"، المركز الوطني للبحوث والاستشارات العلمية، طرابلس، ليبيا، 20-22 جويلية 1999، ص229.

³ علي السويبي، أحمد عمر، مرجع سبق ذكره، ص193.

⁴ نفس المرجع السابق، ص193.

الفرع الثالث: واقع التأهيل المحاسبي في الجزائر

يهدف التعليم الجامعي إلى إنتاج ونقل ونشر المعرفة، وتلعب المؤسسات الجامعية دورا بالغ الأهمية في إعداد إطارات مؤهلة لممارسة العمل كمحاسب، ويقع على الجامعة إعداد دفعات من الطلبة المتعلمين في تخصص المحاسبة، يمتازون بالكفاءة العالية ويمتلكون المهارات المطلوبة، بما يتلائم والتطورات الحديثة في بيئة الأعمال وتكنولوجيا المعلومات.

1- متطلبات الدخول إلى برامج التعليم المحاسبي:

يبدأ تدريس التعليم المحاسبي في الجزائر من الطور الثانوي من خلال فرع السنة ثانياة والثالثة ثانوي تخصص تسيير واقتصاد، وفيما يخص شروط قبول الدراسة بتخصص المحاسبة في الجامعة، فليست هناك أي شروط، فيتم قبول كافة الطلبة المتحصلين على شهادة البكالوريا في الفروع العلمية أو فرع التسيير والاقتصاد، ويدرس الطلبة في السنة الأولى جامعي جذع مشترك في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ومن خلال السنة الثانية يتم توجيههم دون أي شرط للقبول في تخصص المحاسبة، وينح الطلبة بعدها شهادة تؤهلهم للعمل في المجال المحاسبي.

وتطبق الجزائر منذ سنة 2004 نظام (ليسانس، ماستر، دكتوراه) LMD الذي تم تعميمه على جميع الجامعات،

حيث حدد الأهداف الكبرى لهذا النظام في:¹

- تحسين نوعية التكوين الجامعي؛
- ملائمة نظام التكوين العالي مع باقي الأنظمة التكوينية في العالم؛
- اقتراح مسارات تكوينية متنوعة وتكييفها مع الحاجات الاقتصادية؛
- تثمين العمل الذاتي للطلبة، ونصيب إجراءات لمرافقة الطلبة في أعمالهم، وتثمين المكتسبات وتسهيل تحويلها، وتنمية التكوين عبر مراحل الحياة إلى جانب التكوين الأولي، وفتح الجامعة والتكوين على الخارج.
- وبعد سنوات من تطبيق نظام (ليسانس، ماستر، دكتوراه) LMD في المؤسسات الجامعية الجزائرية، ظهرت العديد من المشكلات التي حالت دون تحقيقه لأهدافه، وأهمها:²
- نسبة مرتفعة من الرسوب والتوقف عن الدراسة؛
- كثافة وتركيز البرامج تستدعي أن تتوفر في الأستاذ الكفاءة والجدية في العمل من جهة، ومن جهة أخرى أن يكون الطالب على قدر من المسؤولية والالتزام لإتمام البرامج المسطرة، مع وجود بيئة عمل مناسبة ومثالية؛
- تعدد التخصصات وتشابكها، وتفرعها، مما يؤدي إلى تشتت أهداف التكوين والتعليم؛
- عدم إعداد مشاريع التكوين وفق المعايير العالمية لجودة التعليم الجامعي؛
- غياب جسور التواصل بين الجامعة والشركاء الاقتصاديين، وغياب الخرجات العلمية والترقيات الميدانية.

¹ الهادي براي، عبد العزيز قتال، دراسة تحليلية لتوافق التعليم المحاسبي في الجزائر مع معايير التعليم المحاسبي الدولية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 07، العدد 02، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، الجزائر، 2021، ص140.

² نور الدين جرد، تطوير بيئة المحاسبة لتحقيق نجاح النظام المحاسبي المالي في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2018-2019، ص63.

المبحث الثاني: عرض ومناقشة الدراسات السابقة حول توافق التعليم المحاسبي الجامعي مع معايير المحاسبي الدولية

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع توافق التعليم المحاسبي الجامعي في الجزائر مع معايير التعليم المحاسبي الدولية و تناولته من زوايا مختلفة، وقد تنوعت هذه الدراسات بين العربية والأجنبية. سيتم عرض مجموعة من الدراسات التي تم الاطلاع عليها، مع الإشارة إلى أهم مرتكزاتها، وتقديم تعليق عليها يتضمن جوانب الاتفاق والاختلاف وبيان الفجوة العلمية، وهذه الدراسات نوردتها وفقا لتسلسلها الزمني.

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة باللغة العربية حول دراسة تحليلية لتوافق التعليم المحاسبي الجامعي في الجزائر مع معايير المحاسبي الدولية

(1) دراسة هوارية مبسوط، عمار درويش، سنة 2016، مقال علمي، بعنوان: واقع التعليم المحاسبي ومدى استجابته لمتطلبات مهنة المحاسبة في الجزائر¹.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أهمية التعليم المحاسبي في توفير محاسبين مهنيين قادرين على ولوج عالم الشغل بكفاءات تمكنهم من مواجهة تحديات التغيير السريع في بيئة الأعمال ومعالجة المشكلات الاستثنائية، ولتحقيق هذا الهدف اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي من خلال عرض ومناقشة أهم ما ورد في الأدبيات البحثية حول واقع التعليم المحاسبي بالجامعات والمدارس والمعاهد المتخصصة في الجزائر، مع التركيز على اقتراحات لتحسين التعليم المحاسبي في الجزائر، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:

- ضرورة إعادة النظر في برامج التعليم المحاسبي في الجزائر، وتطوير مضامينه لتتوافق وتوصيات الاتحاد الدولي للتعليم المحاسبي.
- توسيع ثقافة التعليم المحاسبي بإنشاء تخصصات جديد، ومراكز ومعاهد تعليم حديثة تعني بالتكوين المحاسبي، بالإضافة إلى تيسير دخول عالم مهنة المحاسبة بإصدار قوانين واضحة تنظم المهنة وتفعيل تطبيقها.

¹ هوارية مبسوط، عمار درويش، واقع التعليم المحاسبي ومدى استجابته لمتطلبات مهنة المحاسبة في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية المعقدة، العدد 01، 2006.

(2) دراسة عبد الله بن صالح، سنة 2016، أطروحة دكتوراه، بعنوان: أهمية تطوير التعليم المحاسبي في ضوء مستجدات معايير الإبلاغ المالي الدولية ودورها في تحرير الخدمات المحاسبية في الدول العربية¹.

سلطت الدراسة الضوء على معايير التعليم المحاسبي الدولية، وكيف يمكن الاستفادة منها عند تصميم برامج التعليم المحاسبي بالجامعات في الدول العربية، وكذلك وضع الإطار الذي يمكن من خلاله تصميم وتقييم هذه البرامج باستمرار. لتحقيق الأهداف العامة والثانوية للدراسة اعتمد الباحث على المنهج الاستنباطي من خلال أدوات الوصف والتحليل، وذلك لدراسة تاريخ المحاسبة وتطورها وأيضا دراسة جوانب تطوير المهنة في الدول العربية وكذا دراسة الأساس النظري والقانوني للتشريعات المحاسبية وللعمل المحاسبي ومتطلبات التأهيل العلمي والعملي للمحاسبين واعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية في تطوير التعليم المحاسبي بالدول العربية. توصل الباحث لنتيجة مهمة هي:

• أن معايير التعليم المحاسبي الدولية تساعد في عملية تصميم برامج محاسبية و تطويرها باعتبارها توفر نتائج للتعليم قابلة للقياس و التحقق بالإضافة إلى أن معايير التعليم المحاسبي الدولية توفر المبادئ التوجيهية التي يمكن أن تساعد في تحديد مخرجات التعليم المتوقعة من البرامج المحاسبية.

(3) دراسة مريا علي صوشة، سنة 2018، أطروحة دكتوراه، بعنوان: المسار التعليمي لمهنتي المحاسبة والمراجعة في ظل متطلبات معايير التعليم المحاسبي الدولية².

تهدف الدراسة إلى تحديد المجالات التي بإمكانها تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر، وبيان أوجه التطوير الممكنة للدخول لبرامج التعليم المحاسبي المهني من منظور متطلبات معيار التعليم الدولي IESI، تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للإمام بالمفاهيم النظرية محل الدراسة من تعريفات لمعايير التعليم المحاسبي وممارسات الهيئات المهنية المحققة له، كما تم الاعتماد أيضا على المنهج التاريخي لعرض مختلف التطورات التي مرت بها مهنة المحاسبة في الجزائر والفئات المحددة لممارستها، توصلت الدراسة إلى ضرورة إعادة التصنيف الحالي لمهني المحاسبة بشكل يراعي فيه التصنيف المقدم من طرف الاتحاد الدولي للمحاسبين.

¹ عبد الله بن صالح، أهمية تطوير التعليم المحاسبي في ضوء مستجدات معايير الإبلاغ المالي الدولية ودورها في تحرير الخدمات المحاسبية في الدول العربية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2016.

² مريا علي صوشة، المسار التعليمي لمهنتي المحاسبة والمراجعة في ظل متطلبات معايير التعليم المحاسبي الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر، (2018).

4) دراسة نور الدين مزباني، سنة 2018، مقال بعنوان: واقع برامج التعليم المحاسبي في الجامعات الجزائرية وتوافقها مع متطلبات المعيار 3 من المعايير الدولية للتعليم المحاسبي¹ -دراسة ميدانية-

هدفت الدراسة إلى تحديد مدى اكتساب خريجي تخصص المحاسبة بالجامعات الجزائرية للمهارات المهنية المطلوبة وفقا للمعيار الدولي للتعليم المحاسبي رقم 3، تم الاعتماد في هذه الدراسة على التحليل الإحصائي لجمع الآراء لعينة مكونة من 80 أستاذ دائم مختص في المحاسبة ينتمون لمختلف الجامعات الجزائرية.

توصلت الدراسة إلى أن خريجي المحاسبة بالجامعات الجزائرية لا يكتسبون المهارات المهنية المنصوص عليها في معيار التعليم المحاسبي الدولي الثالث من وجهة نظر المستجوبين.

5) دراسة حورية عجيلة، سنة 2019، أطروحة دكتوراه، بعنوان: مدى التوافق بين محتوى التعليم المحاسبي ومتطلبات تأهيل مهنة المحاسبة بالجزائر-دراسة ميدانية².

هدفت إلى التعرف على واقع محتوى التعليم المحاسبي ومدى تلبية متطلبات تأهيل مهنة المحاسبة بالجزائر من أجل معرفة ما يحول دون تطويرها ومحاولة وضع بعض المتطلبات التي تساهم في رفع من الأداء العلمي والمهني للمحاسبين، ومن أجل تحقيق هدف الدراسة اعتمدت الباحثة على دراسة ميدانية تم من خلالها توزيع 121 استبيان على عينة من المهنيين والأكاديميين المهتمين بالمجال المحاسبي، ومن خلال تحليل البيانات التي تم الحصول عليها واختيار فرضيات الدراسة تم التوصل إلى جملة من النتائج أهمها:

• ضعف سياسات قبول تخصص محاسبة بالجامعة الجزائرية، وأن البرامج المحاسبية المعتمدة وأساليب التعليم المحاسبي بالجامعة الجزائرية لم ترق إلى تلبية متطلبات المهنة.

6) دراسة علي مامي، سنة 2019، بعنوان: مدى التوافق التكوين المحاسبي في الجزائر مع متطلبات المعايير الدولية للتعليم المحاسبي، دراسة مقارنة³.

تهدف الدراسة إلى إبراز مدى توافق التكوين المحاسبي في الجزائر مع متطلبات المعايير الدولية للتعليم المحاسبي، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تعريف جودة التعليم المحاسبي ومناهجه، بالإضافة إلى ماهية معايير التعليم المحاسبي الدولي والتطور التاريخي لها، من ثم إجراء مقارنة بين متطلبات التكوين المحاسبي في الجزائر والمعايير الدولية وتحديد أوجه التطابق والاختلاف بينهما.

¹ نور الدين مزباني، واقع برامج التعليم المحاسبي في الجامعات الجزائرية وتوافقها مع متطلبات المعيار 3 من المعايير الدولية للتعليم المحاسبي-دراسة ميدانية- مجلة البحث، العدد 18، 2018.

² حورية عجيلة، مدى التوافق بين محتوى التعليم المحاسبي ومتطلبات تأهيل مهنة المحاسبة بالجزائر -دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، (2019).

³ علي مامي، مدى التوافق التكوين المحاسبي في الجزائر مع متطلبات المعايير الدولية للتعليم المحاسبي (IES)، دراسة مقارنة، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد (18)، العدد (01)، جامعة الجلفة، الجزائر، (2019).

خلصت الدراسة بجملة من النتائج أهمها أن المعيار متطلبات دخول برامج التعليم المحاسبي المالي يطبق تطبيقا كليا، ومعيار التطوير المهني الأولي (المهارة المهنية) لا يطبق ، أما بالنسبة لمعيار التطوير المهني المستمر فيطبق هذا المعيار تطبيقا جزئيا، وبذلك يعتبر الالتزام بتطبيق ما جاءت به هذه المعايير خطوة مهمة وضرورية في سبيل تكوين وتأهيل مهنيين جزائريين قادرين على الاستجابة لمتطلبات مهني التدقيق والمحاسبة.

(7) دراسة ياسمينه عامرة، سنة 2019، مقال علمي، بعنوان: متطلبات تحسين جودة التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية وفق المعايير الدولية، دراسة قياسية¹.

هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية مؤسسات التعليم العالي المحاسبي في توفير محاسبين مهنيين قادرين على ولوج عالم الشغل، وذلك بكفاءات تمكنهم من مواجهة تحديات التغير السريع في بيئة الأعمال ومعالجة المشكلات الاستثنائية، تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتقديم وشرح المفاهيم التي تضمنها موضوع الدراسة، وتم الاستعانة في الجانب التطبيقي على أداة الاستبيان لجمع آراء عينة الدراسة من الواقع حول محتويات عملية تدريس المحاسبة، تم توزيع الاستبيان على مجموعة من الموظفين والممارسين لمهنة المحاسبة بولاية تبسة.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

● هناك ضرورة لإعادة النظر في برامج التعليم المحاسبي الجزائر، وتطوير مضامينه، وتوسيع ثقافة التعليم المحاسبي بإنشاء تخصصات جديدة، ومعاهد ومراكز تكوين حديثة تعني بالتكوين المحاسبي.

(8) دراسة عبد الحكيم مصلي، سنة 2019 ، مقال علمي، بعنوان: التعليم المحاسبي في ليبيا وتحديات سوق العمل². هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة على كفاءة التعليم المحاسبي ومدى توافقه مع متطلبات سوق العمل الليبي، حيث تم استخدام أداة الاستبيان، وزعت على عينة الدراسة الممثلة في أساتذة المحاسبة بالجامعات وكل طلبة وخريجي أقسام المحاسبة، بالإضافة إلى مجموعة من المدراء بسوق العمل، تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة. تم توصل الدراسة إلى النتائج التالية:

● ضعف كبير في البنية التحتية للمنظومة المحاسبية الليبية وذلك لعدم توافرها على أساليب تعليمية حديثة تتماشى ومتطلبات السوق، علاوة على عدم وجود شراكة بين أقسام المحاسبة ومؤسسات سوق العمل.

¹ ياسمينه عامرة، متطلبات تحسين جودة التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية وفق المعايير الدولية، دراسة قياسية، المجلة الجزائرية للموارد البشرية، المجلد (03)، العدد (01)، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، (2019).

² عبد الحكيم مصلي، التعليم المحاسبي في ليبيا وتحديات سوق العمل، مجلة البحوث والدراسات، العدد(38)، ليبيا، 2020.

9) دراسة نجوى محمد بحر الدين أبو بكر، سنة 2020، مقال علمي، بعنوان: مدي توافق التعليم المحاسبي في الجامعات السعودية مع متطلبات سوق العمل في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030¹.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التعليم المحاسبي بالجامعات السعودية وتوافقه مع متطلبات سوق العمل من وجهة نظر هيئة التدريس وأرباب العمل بالمملكة العربية السعودية، وقد تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي و المنهج التاريخي في هذه الدراسة.

ولتحقيق أهداف الدراسة و اختبار الفرضيتين تم تصميم استمارتين استبيان كأداة لجمع البيانات وتم توزيعها على أعضاء هيئة التدريس في أقسام المحاسبة في الجامعات السعودية وأرباب العمل بالمملكة العربية السعودية، حيث بلغ حجم العينة (70) عضو هيئة تدريس، و (70) فرد من أرباب العمل. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها:

• وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيري الدراسة وأن التعليم المحاسبي في الجامعات السعودية يساهم في تطوير قدرة الطالب وصقله بالمعارف التي يتطلبها سوق العمل.

10) دراسة خلف الله بن يوسف وقويدر معاش، سنة 2021، بعنوان: متطلبات تحيين برامج التعليم المحاسبي في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية في ظل تبني معايير التعليم المحاسبي الدولية².

هدفت الدراسة إلى تبيان أهمية تحيين برامج التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية في ظل تبني معايير التعليم المحاسبي الدولية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري أما في الجانب التطبيقي فقط اعتمد الباحثان على أداة استبيان، من اجل جمع البيانات الأولية، وزع على عينة عشوائية مكونة من (42) أستاذ دائم متخصصا في المحاسبة ينتمون لمختلف الجامعات الجزائرية. توصلت الدراسة إلى:

• أن خريجي المحاسبة بالجامعات الجزائرية لا يكتسبون المهارات الأكاديمية والمهنية المنصوص عليها في معايير التعليم المحاسبي الدولية من وجهة نظرا لمستجوبين.

• عدم توفير مخرجات جودة التعليم المتعلقة بمختلف أنواع المهارات المهنية لدى خريجي المحاسبة في طور ليسانس والماستر.

¹ نجوى محمد بحر الدين أبو بكر، مدي توافق التعليم المحاسبي في الجامعات السعودية مع متطلبات سوق العمل في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030، جامعة عين شمس كلية التجارة قسم المحاسبة والمراجعة، العدد 02، المجلد 25، 2020.

² خلف الله بن يوسف و قويدر معاش ، متطلبات تحيين برامج التعليم المحاسبي في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية في ظل تبني معايير التعليم المحاسبي الدولية IES، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد (05) ، العدد(02) ، سنة (2021).

(11) دراسة الهادي براي وعبد العزيز قتال ، سنة 2021 ، مقال علمي ، بعنوان: دراسة تحليلية لتوافق التعليم المحاسبي في الجزائر مع معايير التعليم المحاسبي الدولية¹.

تهدف الدراسة إلى معرفة مدى توافق التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية مع معايير التعليم المحاسبي الدولية المتعلقة بالكفاءة الفنية والمهارات المهنية والقيم المهنية والأخلاق والمواقف، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي. حيث توصلت الدراسة إلى:

- تطابق المواد التي تدرس بالجامعة الجزائرية بشكل كبير مع محتوى برامج التعليم المحاسبي الدولية المتعلقة بالكفاءة الفنية، كما أن الطالب يقوم مذكرة تخرج، وهذا يساهم في اكتساب بعض المهارات المهنية والخبرة العملية تمكنه من العمل في المستقبل، وأن طالب يدرس مقياس الفساد وأخلاقيات العمل، ومقياس قانون محاربة الفساد، مما يعطي فكرة عامة عن القيم والأخلاق والمواقف المهنية، كما لاحظنا نقصا في تطبيق بعض المعايير مقارنة بما يتطلبه معيار التعليم المحاسبي الدولي.

(12) دراسة زباني عبد الحق ، بن سعيد حياة، سنة 2021، مقال علمي، بعنوان: مداخل وأساليب التعليم المحاسبي على الصعيد الدولي².

هدفت هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى إبراز مداخل وأساليب التعليم المحاسبي على الصعيد الدولي وهذا من خلال التطرق إلى مفاهيم التعليم المحاسبي وعرض أهم تطبيقاته في بعض دول العالم، و للإجابة على هذه التساؤلات البحثية وتحقيق أهداف البحث أعتمد الباحثان على المنهج الوصفي في تبيان وتوضيح الجانب النظري من خلال الدراسات السابقة والدوريات والوسائل العلمية. أظهرت نتائج الدراسة أن:

- الانفجار المعرفي يعتبر من بين العوامل التي أسهمت في ظهور الحاجة إلى التعليم المحاسبي، كذلك يواجه التعليم المحاسبي في بعض جامعات العالم بشكل عام والجامعات الجزائرية بشكل خاص عدة معوقات تنحصر معظمها في ضعف الأنظمة واللوائح والقوانين المنظمة لمهنة المحاسبة، بالإضافة إلى أن أساليب تدريس المحاسبة في بعض جامعات العالم وخاصة بعض الجامعات الجزائرية لازالت تعتمد على الطريقة التقليدية (أسلوب التلقين) أكثر من اعتمادها على أسلوب التعليم الذاتي.

¹ الهادي براي وعبد العزيز قتال ، دراسة تحليلية لتوافق التعليم المحاسبي في الجزائر مع معايير التعليم المحاسبي الدولية، مجلة الإنسانية والاجتماعية، المجلد(07)، العدد(02)، جامعة قسنطينة2 عبد الحميد مهري، قسنطينة، الجزائر، سنة (2021).

² زباني عبد الحق ، بن سعيد حياة، مداخل وأساليب التعليم المحاسبي على الصعيد الدولي، الملتقى الدولي الأول حول تدويل التعليم المحاسبي نحو تعزيز القاعدة التعليمية للممارسة المحاسبية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 05 أكتوبر 2021.

(13) دراسة ميلود بورحلة، نجيب بن سليمان، سنة 2021، مقال علمي، بعنوان: واقع التعليم المحاسبي في الجامعات الجزائرية ومدى انسجامه مع متطلبات المعيار الدولي للتعليم المحاسبي رقم 4، دراسة ميدانية¹.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى مطابقة البرامج التعليمية للمحاسبة مع متطلبات المعيار الدولي للتعليم المحاسبي رقم 4، ولتحقيق أهداف الدراسة. وزعت استمارة استبيان على عينة من الأساتذة محاسبة، بعد تحليل إحصائي للاستمارات. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أن خريجي المحاسبة بالجامعات الجزائرية لا يكتسبون المتطلبات المهنية المنصوصة عليها في المعيار الدولي للتعليم المحاسبي رقم 4، وعدم مساهمة البرامج التعليمية المحاسبية في تطوير كفاءات العلمية و العملية للطلبة.

المطلب الثاني: عرض الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

يوجد نقص في الدراسات الأجنبية التي تطرقت لموضوع الدراسة الحالية بشكل مباشر، وقد تم الحصول على دراستين باللغة الأجنبية فقط، يتم عرض محتواها وفقا للترتيب التالي:

(1) دراسة **Jamila said Ghamber**، سنة 2017، مقال علمي، بعنوان:

Difficulties Facing The Education Of International Accounting Standards From The Point View Of Teaching Members And Students Of The Accounting Department At Surman Economic College²

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الصعوبات التي تواجه تعليم الجامعات الليبية لمعايير المحاسبة الدولية، من وجهة نظر الأطراف ذات العلاقة، المتمثلة في أعضاء هيئة التدريس، وطلبة قسم المحاسبة في إحدى كليات الاقتصاد في ليبيا، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبيان، وزع منها (115) استبيان، أعتمد منها (84) استمارة استبيان لأغراض التحليل والدراسة، وبنسبة استرداد بلغت: 73%، وقد تم استخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، واختبار (one sample-t test)، الاختبار فرضيات الدراسة، وتشير نتائج الدراسة إلى أن تعليم المعايير المحاسبية الدولية يواجه صعوبات متعددة يمكن ترتيبها كما يلي: صعوبات متعلقة بطلاب قسم المحاسبة، صعوبات تنظيمية وتشريعية، صعوبات متعلقة بأعضاء هيئة التدريس، صعوبات تمويلية وإدارية، صعوبات متعلقة بطبيعة معايير المحاسبة الدولية.

¹ ميلود بورحلة، نجيب بن سليمان، بعنوان: واقع التعليم المحاسبي في الجامعات الجزائرية ومدى انسجامه مع متطلبات المعيار الدولي للتعليم المحاسبي رقم 4، دراسة ميدانية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد (15)، العدد (03)، المركز الجامعي تندوف، الجزائر، سنة (2021)

² Jamila said Ghamber, **Difficulties Facing The Education Of International Accounting Standards From The Point View Of Teaching Members And Students Of The Accounting Department At Surman Economic College**, Zarqa Journal for Research and Studies in Humanities, Vol 2, N° 02, 2017.

(2) دراسة Amani Hussein، سنة 2017، مقال علمي، بعنوان:

Importance of Generic Skills in Accounting Education : Evidence from Egypt.¹

هدفت هذه الدراسة إلى تأثير العولمة و التحديات الاقتصادية الجديدة و الابتكارات في مجال تكنولوجيا المعلومات على دور مجال المحاسبين المحترفين، وتؤكد متطلبات الاعتماد الحالية والأطر التعليمية لمهنة المحاسبة المعاصرة من خلال دراسة أهمية المهارات العامة في تعليم المحاسبة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري أما بالنسبة للجزء التطبيقي فتم إجراء مقارنة بين آراء المهنيين والطلاب باستخدام اختبارات t لعينة مستقلة لفحص ما إذا كانوا يدركون أهمية عناصر المهارات بطريقة مختلفة .

توصلت الدراسة إلى أن نتائج البحث مع معايير التعليم الدولية والعديد من الدراسات لأهمية المهارات العامة خمسة عوامل وهي المهارات الفكرية والاتصالية والشخصية والقدرة الإبداعية والتنظيم والبحث والمهارات التحليلية يوصي بأن تقوم الجامعات في مصر بإعادة تقييم عملية تعليم المحاسبة لديها وإقامة روابط قوية.

المطلب الثالث: مناقشة الدراسات السابقة

سيتم في هذا المطلب مناقشة الدراسات السابقة المعروضة حيث سيتم مناقشتها من حيث الهدف والمنهج والأداة والفترة الزمنية.

• من حيث الهدف:

ركزت مختلف الدراسات السابقة على توضيح أهداف معينة نذكر منها: واقع محتوى التعليم المحاسبي، تطابق البرامج التعليمية للمحاسبة مع متطلبات المعيار الدولي للتعليم المحاسبي، التعرف على مختلف الصعوبات التي تواجه تعليم الجامعات الليبية لمعايير المحاسبة الدولية.

أما الدراسة الحالية اختلفت عن هذه الدراسات من جانب الهدف كونها ربطت بين التعليم المحاسبي في الجامعات الجزائرية ومعايير المحاسبة الدولية من حيث مدى التوافق بينها، هدفت الدراسة إلى إظهار وتحليل هذا التوافق لمعرفة مدى تأثيره على جودة التعليم المحاسبي وكفاءة الخريجين في مواجهة تحديات المناهج الدراسية والتوجهات المستقبلية لتطوير التعليم المحاسبي في الجزائر، والذي يساهم في تحسين مستوى الأداء المالي والمحاسبي في المؤسسات الجزائرية.

¹ Amani Hussein , **Importance of Generic Skills in Accounting Education : Evidence from Egypt**, International Journal of Accounting and Financial Reporting, Vol 5 , N° 02, 2017.

• من حيث المنهج:

استخدمت اغلب الدراسات السابقة المنهج الوصفي التحليلي بالنسبة للجزء النظري، باستثناء ثلاث دراسات، واحدة منها اعتمدت على المنهج الاستنباطي واثنين استخدموا المنهج التحليلي والمنهج التاريخي، وتم الاعتماد في الدراسة الحالية على المنهج الوصفي في الجانب النظري أما الجانب التطبيقي فتم الاعتماد على منهج دراسة الحالة، لكونه المنهج الأكثر تحقيقاً لهدف الدراسة الحالية.

• من حيث الأداة:

اعتمدت أغلب الدراسات السابقة على أداة الاستبيان لجمع المعلومات ووزع الاستبيان على عينات مختلفة، باستثناء دراسة واحدة تم فيها المقارنة بين آراء المهنيين والطلاب، وقد تم الاعتماد في الدراسة الحالية على أداة المقابلة لجمع المعلومات التي يمكن من خلال إجراء مقارنة بين معايير التعليم المحاسبي الجامعي في الجزائر مع معايير التعليم المحاسبي في بعض دول العالم.

• من حيث الفترة الزمنية والمكان:

في الإطار الزمني كل الدراسات السابقة تمت في الفترة الزمنية الممتدة ما بين (2016-2021) إلا أن الدراسة الحالية في سنة 2025 وهذا ما يدل على وجود فرق بينهما أما بالنسبة للإطار المكاني فاعتمدت الدراسات كانت في الجزائر ونفس الشيء بالنسبة للدراسة الحالية.

الجدول رقم (1-3) خصص لتوضيح الفجوة العلمية بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية بشكل أكثر دقة واختصاراً، مما يسهل عملية المقارنة بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية و التي تهدف لمعرفة دراسة تحليلية لتوافق التعليم المحاسبي الجامعي في الجزائر مع معايير التعليم المحاسبي دولياً.

الجدول رقم (1-3): الفجوة العلمية بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

الدراسة الحالية	المنهج المتبع/الأداة	المكان/الزمان	الهدف	اسم الباحث وعنوان الدراسة
هدف الدراسة الحالية: رصد واقع التعليم المحاسبي في الجامعات الجزائرية ومقارنته بمعايير التعليم والتكوين المحاسبي على المستوى الدولي	المنهج الوصفي	الجزائر سنة(2016)	توضيح أهمية التعليم المحاسبي في توفير محاسبين مهنيين قادرين على ولوج عالم الشغل بكفاءات تمكنهم من مواجهة تحديات التغير السريع في بيئة الأعمال ومعالجة المشكلات الاستثنائية.	هوارية مبسوط، عمار درويش واقع التعليم المحاسبي ومدى استجابته لمتطلبات مهنة المحاسبة في الجزائر
المنهج الوصفي في الجانب النظري منهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي أداة الدراسة الحالية: المقابلة	المنهج الاستنباطي	الجزائر سنة(2016)	معرفة طرق الاستفادة من معايير التعليم المحاسبي الدولية عند تصميم برامج التعليم المحاسبي بالجامعات في الدول العربية، و كذلك وضع الإطار الذي يمكن من خلاله تصميم وتقييم هذه البرامج باستمرار.	عبد الله بن صالح أهمية تطوير التعليم المحاسبي في ضوء مستجدات معايير الإبلاغ المالي الدولية و دورها في تحرير الخدمات المحاسبية في الدول العربية
المنهج الوصفي في الجانب النظري منهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي أداة الدراسة الحالية: المقابلة	المنهج الوصفي التحليلي و المنهج التاريخي.	الجزائر سنة(2018)	تحديد المجالات التي بإمكانها تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر، وبيان أوجه التطوير الممكنة للدخول لبرامج التعليم المحاسبي المهني من منظور متطلبات معيار التعليم الدولي	علي صوشة المسار التعليمي لمهنتي المحاسبة و المراجعة في ظل متطلبات معايير التعليم المحاسبي الدولية
		الجزائر سنة(2018)	تحديد مدى اكتساب خريجي تخصص المحاسبة بالجامعات الجزائرية للمهارات المهنية المطلوبة وفقاً للمعيار الدولي للتعليم المحاسبي رقم 3	نور الدين ميزاني واقع برامج التعليم المحاسبي في الجامعات الجزائرية وتوافقها مع متطلبات المعيار 3 من المعايير الدولية للتعليم المحاسبي

المنهج الوصفي التحليلي	الجزائر سنة(2019)	إبراز مدى توافق التكوين المحاسبي في الجزائر مع متطلبات المعايير الدولية للتعليم المحاسبي.	علي مامي مدى التوافق التكوين المحاسبي في الجزائر مع متطلبات المعايير الدولية للتعليم المحاسبي، دراسة مقارنة.
المنهج الوصفي التحليلي/أداة الاستبيان	الجزائر سنة(2019)	التعرف على واقع محتوى التعليم المحاسبي ومدى تلبيته لمتطلبات تأهيل مهنة المحاسبة بالجزائر من أجل معرفة ما يحول دون تطويرها ومحاولة وضع بعض المتطلبات التي تساهم في رفع من الأداء العلمي والمهني للمحاسبين	حورية عجيلة مدى التوافق بين محتوى التعليم المحاسبي ومتطلبات تأهيل مهنة المحاسبة بالجزائر-دراسة ميدانية
المنهج الوصفي التحليلي/ أداة الاستبيان	الجزائر سنة(2019)	إبراز أهمية مؤسسات التعليم العالي المحاسبي في توفير محاسبين مهنيين قادرين على ولوج عالم الشغل، وذلك بكفاءات تمكنهم من مواجهة تحديات التغير السريع في بيئة الأعمال ومعالجة المشكلات الاستثنائية.	ياسمينه عمامرة متطلبات تحسين جودة التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية وفق المعايير الدولية، دراسة قياسية
المنهج الوصفي التحليلي/ أداة الاستبيان	ليبيا سنة(2019)	تحليل العوامل المؤثرة على كفاءة التعليم المحاسبي و مدى توافقه مع متطلبات سوق العمل الليبي.	عبد الحكيم مصلي التعليم المحاسبي في ليبيا وتحديات سوق العمل
المنهج التحليلي والمنهج التاريخي	المملكة العربية السعودية سنة(2020)	التعرف على مدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التعليم المحاسبي بالجامعات السعودية وتوافقه مع متطلبات سوق العمل من وجهة نظر هيئة التدريس وأرباب العمل بالمملكة العربية السعودية	نجوى محمد بحر الدين أبوبكر مدى توافق التعليم المحاسبي في الجامعات السعودية مع متطلبات سوق العمل في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030
المنهج الوصفي التحليلي/أداة	الجزائر سنة(2021)	تبيان أهمية تحين برامج التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية في ظل تبني معايير التعليم المحاسبي الدولية	خلف الله بن يوسف وقويدر معاش متطلبات تحيين برامج التعليم المحاسبي في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية في ظل تبني

الاستبيان			معايير التعليم المحاسبي الدولية IES
المنهج الوصفي التحليلي.	الجزائر سنة(2021)	تلمس مدى توافق التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية مع معايير التعليم المحاسبي الدولية المتعلقة بالكفاءة الفنية والمهارات المهنية والقيم المهنية والأخلاق والمواقف.	الهادي براي و عبد العزيز قتال دراسة تحليلية لتوافق التعليم المحاسبي في الجزائر مع معايير التعليم المحاسبي الدولية
المنهج الوصفي	الجزائر سنة(2021)	إبراز مداخل وأساليب التعليم المحاسبي على الصعيد الدولي وهذا من خلال التطرق إلى مفاهيم التعليم المحاسبي وعرض أهم تطبيقاته في بعض دول العالم،	زياني عبد الحق ، بن سعيد حياة مداخل وأساليب التعليم المحاسبي على الصعيد الدولي
المنهج الوصفي/أداة الاستبيان	الجزائر سنة(2021)	تحديد مدي مطابقة البرامج التعليمية للمحاسبة مع متطلبات المعيار الدولي للتعليم المحاسبي رقم 4	ميلود بور حلة و نجيب بن سليمان واقع التعليم المحاسبي في الجامعات الجزائرية ومدى انسجامه مع متطلبات المعيار الدولي للتعليم المحاسبي رقم 4، دراسة ميدانية
المنهج الوصفي التحليلي/ أداة الاستبيان	ليبيا سنة (2017)	معرفة الصعوبات التي تواجه تعليم الجامعات الليبية لمعايير المحاسبة الدولية، من وجهة نظر الأطراف ذات العلاقة ، المتمثلة في أعضاء هيئة التدريس ، وطلبة قسم المحاسبة في إحدى كليات الاقتصاد في ليبيا	Jamila said Ghamber Difficulties Facing The Education Of International Accounting Standards From The Point View Of Teaching Members And Students Of The Accounting Department At Surman Economic College
المنهج الوصفي / مقارنة	مصر سنة (2017)	تأثير العولمة و التحديات الاقتصادية الجديدة و الابتكارات في مجال تكنولوجيا المعلومات على دور مجال المحاسبين المحترفين، وتؤكد متطلبات الاعتماد الحالية والأطر التعليمية لمهنة المحاسبة المعاصرة من خلال دراسة أهمية المهارات العامة في تعليم المحاسبة	Amani Hussein Importance of Generic Skills in Accounting Education : Evidence from Egypt. International Journal of Accounting and Financial Reporting

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الدراسات السابق

خلاصة الفصل الأول:

تم التطرق في الفصل الأول والخاص بالجانب النظري من الدراسة الحالة لاستعراض تاريخ التعليم المحاسبي وأهميته وأهدافه، مع التركيز على عناصره وأدواته، بما في ذلك المناهج والوسائل التكنولوجية الحديثة. كما سلط الضوء في ذات الفصل على مرتكزات التعليم المحاسبي في الجزائر ودور الجامعات في تطويره، وأيضاً تم تقييم واقع التأهيل المهني في هذا المجال. بالإضافة إلى ذلك، ناقش الفصل الأول معايير التعليم المحاسبي الدولية ومدى مساهمتها في تحسين جودة التعليم المحاسبي وخدمات مهنة المحاسبة، وهذا بهدف تقديم رؤية شاملة لمراحل تطوير التعليم المحاسبي في الجزائر بما يتماشى مع المتطلبات الدولية.

أما في المبحث الثاني من الفصل الأول فقد خصص لعرض أهم ما ورد في الدراسات السابقة النظرية والتطبيقية حول التعليم المحاسبي ومعايير المعتمدة في الجزائر وخارج الجزائر، حيث تم اختيار أهم الدراسات السابقة التي عالجت موضوع الدراسة الحالية بشكل مباشر أو تطرقت لأحد متغيراته. وهذا بغية رصد الفجوة العلمية ومعرفة أهم الفروقات وأوجه الشبه التي تعالجها الدراسة الحالية مقارنة بما سبقها من دراسات باللغة العربية والأجنبية على المستوى الوطني والدولي.

الفصل الثاني

دراسة تطبيقية مقارنة حول توافق
التعليم المحاسبي الجامعي في الجزائر
مع معايير التعليم المحاسبي على
المستوى الدولي

تمهيد:

تعد المحاسبة أداة أساسية في تعزيز الشفافية و المساءلة في المؤسسات، وتزداد أهمية التعليم المحاسبي الجامعي في إعداد كوادر مؤهلة قادرة على مواكبة التطورات المتسارعة في المعايير المحاسبية الدولية. وفي ظل التوجه العالمي نحو توحيد القواعد والإجراءات المحاسبية من خلال معايير المحاسبة الدولية، برزت الحاجة إلى دراسة مدى توافق التعليم المحاسبي الجامعي مع هذه المعايير.

ولهذا خصص الفصل الثاني من أجل عرض الدراسة التطبيقية التي سيتم فيها تقييم محتوى البرامج الأكاديمية ومخرجاتها في ضوء متطلبات معايير التعليم المحاسبية الدولية، وذلك للكشف عن مدى ملائمة المناهج الدراسية و المهارات المكتسبة مع الممارسات المحاسبية العالمية، وتحديد الفجوات المحتملة واقتراح سبل تطوير التعليم المحاسبي بما يواكب متطلبات السوق الدولية ويعزز من كفاءة الخريجين.

المبحث الأول: رصد واقع التعليم المحاسبي في الجزائر

تعد الدراسة التطبيقية إحدى الركائز الأساسية للبحث العلمي، حيث تتيح الربط بين الإطار النظري والواقع العملي بغرض فحص الفرضيات والاجابة على الاشكالية موضوع الدراسة. وانطلاقا من أهمية التعليم العالي في بناء المجتمعات وتطويرها، تتناول هذه الدراسة واقع مؤسسات التعليم العالي في الجزائر من خلال تحليل هيكلية ووظيفي وتاريخي لها، إلى جانب تصميم أداة بحث فعالة لجمع المعطيات الميدانية.

يتناول هذا المبحث إجراءات وخطوات الدراسة التطبيقية، حيث يخصص المطلب الأول لتقديم لمحة عامة عن مؤسسات التعليم العالي في الجزائر، من خلال تعريف التعليم العالي، توضيح وظائف هذه المؤسسات، واستعراض التطور التاريخي لمراحل التكوين والتعليم العالي. أما المطلب الثاني فيتتمحور حول تصميم أداة الدراسة، ويشمل تعريف المقابلة، شروط إعداد استمارة المقابلة، معايير إجراء مقابلة ناجحة، وأخيرا عرض الأسئلة المعتمدة في الاستمارة.

المطلب الأول: لمحة عامة حول مؤسسات التعليم العالي في الجزائر

الفرع الأول: تعريف التعليم العالي في الجزائر

يعد التعليم العالي الركيزة الأساسية في المنظومة العالمية الجديدة للتقديم والتطور إذ أصبح نتاج العقل الإنساني وسيلة تنافس الأمم على امتلاك المعرفة واستخدامها في الإبداع العلمي، فيعرف التعليم العالي على انه ذلك التعليم الذي يقوم على التوجيه والإرشاد وصقل مواهب الطالب وملكته المعرفية وبناء شخصيته، وتنمية قدراته ومساعدته على إبراز واستخدام كل ما لديه من إمكانيات في الترشيد والتطوير والابتكار.

كما نجد التعريف التالي للتعليم العالي بالجزائر حسب الجريدة الرسمية والتي جاء فيها: "كل نمط للتكوين أو للتكوين للبحث يقدم على مستوى ما بعد التعليم الثانوي من طرف مؤسسات معتمدة من طرف الدولة، وتتكون مؤسسات التعليم العالي من الجامعات والمراكز الجامعية والمدارس والمعاهد الخارجية عن الجامعة، كما يمكن أن تنشأ معاهد ومدارس لدى دوائر وزارية أخرى بقرار مشترك مع الوزير المكلف بالتعليم العالي".¹

هو نظام تعليمي تسييره وتملكه الدولة ويتميز بمجانية التعليم حيث أن الطالب الجامعي لا يشارك الا بثمن رمزي يتمثل في حقوق التسجيل التي تبلغ 200 دج سنويا (2 أورو) لذلك وجب على الدولة تعميم الجامعات في جميع أرجاء البلاد (92 مؤسسة جامعية).

حيث يعرف التعليم العالي حسب الجريدة الرسمية وفقا للقانون 99-05 في المادة الثانية بأنه: "كل نمط للتكوين او البحث يقدم على مستوي ما بعد التعليم الثانوي من طرف مؤسسات التعليم العالي المعتمد من طرف الدولة".²
وتتمثل مؤسسات التعليم العالي في:

¹ صافي فتحية، بلجيلالي فتحية، مؤسسات التعليم العالي بالجزائر ودورها الداعم للابتكار وزيادة الأعمال، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 15، العدد 01.

² راضية بوزيان، إدارة الجودة الشاملة ومؤسسات التعليم العالي، دراسة ميدانية في بعض جامعات الشرق الجزائري، ط1، عمان، مركز الكتاب الأكاديمي، 2015، ص 23.

- الجامعات المنظمة أساسا في شكل كليات بصفتها وحدة تعليم وبحث ويمكن ان تنشأ في كلية او كليات خارج المدينة (عددها في الجزائر 36 جامعة).
- المراكز الجامعية (15 مركز جامعي في الجزائر).
- المدارس الوطنية العليا (16 مدرسة) و المدارس العليا للأساتذة (05 مدارس عليا).
- و يضمن هذا التعليم في مجال التكوين العالي:¹
- التكوين العالي للتخرج (قصير وطويل المدى).
- التكوين العالي لما بعد التخرج (الماجستير و الدكتوراه).
- كما تتميز المؤسسات الجامعية بمركزية كبيرة في التسيير.

الفرع الثاني: وظائف مؤسسات التعليم العالي في الجزائر

إن وظائف التعليم العالي ممثلا في الجامعة وأهدافها تختلف باختلاف العصور وتتغير بتغير متطلبات النظم السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، فبعد أن كانت منعزلة عن المجتمع ومشكلاته ومقصود دورها على النشاط الأكاديمي أصبحت تسعى لخلق شراكة بينهما وبين هذا الأخير المجتمع.²

حيث تمارس هذه المؤسسات دورا بارزا في تطوير المجتمع وخدمته، وتتجلى أهم وظائفها في النقاط التالية:

- 1- التعليم وإعداد القوى البشرية: تعتبر هذه الوظيفة من أهم الوظائف التي ارتبطت بالتعليم الجامعي منذ نشأته في العصور الوسطى، حيث أسندت لها مهمة الإعداد للمهن المختلفة عن طريق تقديم تعليم عالي متخصص، وبذلك فهي تمثل استثمار في الرأس المالي البشري الذي لا يقل أهمية عن الاستثمار المادي وتكلف عملية إعداد الموارد البشرية لاكتساب المهارات قدرا معينا من الأموال، لكن هذه المهارات تعطى عائدا يغطي تكاليف إعدادها وقد يفوق ذلك بكثير إذ أن إسهامه في إعداد وتهيئة الأجيال القادمة للعمل والمشاركة في التنمية الشاملة لتقديم المجتمع و النهوض به في كل المجالات الأخرى.³
- 2- البحث العلمي: يعتبر البحث العلمي احد الوظائف الثلاث التي يستند إليها التعليم الجامعي في مفهومه المعاصر فالتوقع من الجامعة أن تقوم بتوليد المعرفة والاختراعات المطلوبة عن طريق متابعة البحث والتعمق العلمي والإسهام في تقديم المعرفة الإنسانية لوضعها في خدمة الإنسان والمجتمع عن طريق تشخيص مشكلاته الاجتماعية والاقتصادية، وإيجاد الحلول العلمية المناسبة لتطوير الحياة في مجتمعات هذه الجامعة، فلا يمكن أن توجد جامعة بالمعنى الحقيقي، إذا هي أهملت البحث العلمي.

¹ الربيعي، سعيد بن محمد، التعليم العالي في عصر المعرفة-التغيرات والتحديات وأفاق المستقبل، عمان دار الشروق، 2007، ص 10.

² يعقوبي خليفة، بلبية محمد، معايير تطبيق ادارة الجودة الشاملة في التعليم العالي بالجزائر، وجهة نظر محور العملية التدريبية، مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، العدد 05، 2013، ص 273.

³ الربيعي، سعيد بن محمد، التعليم العالي في عصر المعرفة التغيرات والتحديات وأفاق المستقبل، عمان، دار الشروق، 2007، ص 27.

3- التنشيط الثقافي والفكري العام: يعتبر نشر العلم والثقافة من رسالة الجامعة، والتي هي بمثابة مركز الإشعاع الفكري والمعرفي وتنمية الملكات المهارات العلمية والمهنية، والتي تمثل الحجر الأساسي لعمليات التنمية الوطنية¹. فلجامعة دور كبير في تقديم المعرفة وتشجيع القيم الأخلاقية والنهوض بالمجتمع، كما أنها تسعى للحفاظ على هوية المجتمع و التجديد في هذه الهوية باتجاه تحديات المستقبل.

الفرع الثالث: التطور التاريخي لمراحل التكوين والتعليم العالي في الجزائر

على الرغم من أن الدولة الجزائرية في سنة 1962 كانت في مرحلة إعادة البناء إلا أنها قامت بمجموعة من الإصلاحات، التي ركزت فيها على توسيع إمكانية الوصول إلى مختلف مراحل التعليم العالي وصقل صورتها المؤسسة عالميا دون التخلي عن تقاليد ذات القيمة المؤسسية الوطنية الأصلية.

ولهذا نجد بأن أهم الأهداف الرئيسية التي تم على أساسها تطوير التعليم العالي منذ سنة 1962 تتمثل في: إضفاء الطابع الديمقراطي (الدمقرطة)، الجزائر، التعريب، التوجه والتقني. هذا الأخير تم تبنيه كونه خيار له تأثير بالغ الأهمية على عملية اتخاذ القرار في مسألة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وجهد التصنيع واثمين الموارد الطبيعية والبشرية.

أولا: المراحل الانتقالية لمنظومة التعليم العالي الجزائرية

يمكننا عرض الإصلاحات المتعاقبة التي عرفتها منظومة التعليم العالي من خلال أربعة مراحل أساسية، كما يلي:

المرحلة الأولى:

تمثلت هذه المرحلة في إرساء قواعد الجامعة الوطنية، حيث كانت مؤسسات التعليم العالي في بدايات البناء الوطني وتمركز وجودها في مناطق جغرافية محدودة من الوطن.

المرحلة الثانية (إصلاح 1971):

بدأت هذه المرحلة بعد الظهور الفعلي لمفهوم الجامعة الجزائرية مع إنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي سنة 1970، وهذا ما أدى إلى إطلاق عملية الإصلاح الكبرى لمنظومة التعليم العالي سنة 1971 (إعادة الهيكلة) والتي ركزت على أربع محاور رئيسية وهي: إعادة صياغة برامج التكوين بشكل كلي، تنظيم بيداغوجي جديد للدراسة، تكثيف النماء في التعليم العالي، إعادة تنظيم شامل للهيكل الجامعة. وهذا ما يدل على أن إصلاح سنة 1971 قد أتاح لمنظومة التعليم العالي الجزائرية فرصة المساهمة بشكل فعال وحاسم في التنمية الوطنية، كونه سمح بضمان تكوين الإطارات اللازمة لمؤسسات الدولية وللإقتصاد الوطني، فضلا عن مساهمته في تلبية احتياجات الجامعة الجزائرية من الاساتذة والمكونين ذوي الخبرات العالية، كما كان إصلاح 1971 أساسا للتفكير في تدعيم وتصحيح مسار التعليم العالي من خلال وضع خريطة جامعية سنة 1982 والتي تم تحديثها سنة 1984.

¹ فضيل دلبو واخرون، إشكالية المشاركة الديمقراطية في الجامعة الجزائرية، قسنطينة، مخبر علم الاجتماع والاتصال و مخبر التطبيقات النفسية والتربوية، منشورات جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة، 2001، ص 10.

المرحلة الثالثة:

تمثلت هذه المرحلة في دعم منظومة التعليم العالي وعقلنتها تماشيا مع التحولات التي يشهدها كل من المجتمع والاقتصاد الجزائريين. وقد تم الشروع في ذلك من خلال سن القانون رقم 99-05 المؤرخ في 4 أفريل 1999 والذي يتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، الذي شمل عدة مواد قانونية من شأنها فتح آفاق مستقبلية للتنمية على المستوى الديموغرافي وعلى مستوى البنى التحتية.

المرحلة الرابعة (إصلاح 2004):

يمكن النظر لإصلاح 2004 كنقطة نوعية أو كأكبر تحول مثير للنقاش وللجدل عرفته منظومة التعليم العالي الجزائرية، يهدف الى تحسين وتعزيز ثقافة جودة التدريس من خلال تبني نهج استشاري تمثل في تنفيذ إصلاح منظومة التعليم العالي الجزائرية وفقا لسياق عملية بولونيا أو ما يعرف بنظام ل م د (LMD) وهو اختصار لنظام التعليم العالي وفقا لثلاث مراحل تكوينية مرحلة الليسانس ومرحلة الماستر ومرحلة الدكتوراه.

حيث يعتبر تقسيم مراحل التكوين بهذا الشكل أول مؤشر من مؤشرات تبني الإصلاح طوعيا وفقا لنهج عملية بولونيا، كما لا تزال عملية الإيفاء التدريجي بباقي مؤشراتنا الأساسية سارية المفعول لحد اليوم .

وحسب وجهة نظر اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية فإن قرار تبني الإصلاح وفقا لنظام LMD سنة 2004 جاء جراء عجز نظام التعليم العالي الكلاسيكي على الاستجابة بفعالية للتحديات الكبرى التي يفرضها التطور غير المسبوق في العلوم التكنولوجيات و بروز المهن الجديدة، فضلا عن التحديات المتمثلة في عوامة منظومات التعليم العالي. كما أبرزت ذات اللجنة في أحد تقاريرها مختلف العوائق التي تعاني منها منظومة التعليم العالي الجزائرية والحلول الواجب إدخالها لتمكين الجامعة الجزائرية من القيام بالدور المنوط بها من خلال تكييف منظومتها التكوينية مع المتطلبات والحاجيات الوطنية والعالمية.

وعلى ضوء توصيات ذات اللجنة المشار إليها أنفا، وكذا الاستشارات الواسعة للأسرة الجامعية التي تمت تحت إطار الندوات الجهوية الجامعية والأيام الدراسية على مستوى المؤسسات الجامعية واللقاءات بمشاركة خبراء دوليين من عدة جامعات أجنبية (كندية، أمريكية، فرنسية، بلجيكية، بريطانية) التي بدأت مع السنة الجامعية 2002-2003، وأيضا توجيهات المخطط التنفيذي الذي صادق عليه مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في 30 أفريل 2002 حددت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي استراتيجية عشرية لتطوير قطاع التعليم العالي للفترة الممتدة من 2004 إلى غاية 2013 حيث تضمنت هذه الاستراتيجية في أحد محاورها الأساسية إعداد وتطبيق إصلاح شامل وعميق للتعليم العالي، وتمثلت المرحلة الأولى لهذا الإصلاح في وضع هيكلية جديدة للتعليم ذات ثلاث أطوار تكوينية وهي: مرحلة الليسانس، مرحلة الماستر، مرحلة الدكتوراه.

هذه الهيكلة الجديدة (أي وفقا لنظام LMD) شرع في تطبيقها رسميا مع حلول السنة الجامعية 2004-2005 وتم تعميمها تدريجيا لتشمل حاليا جميع التخصصات الجامعية باستثناء التخصصات الطبية. وهي هيكلة مختلفة تماما عن الهيكلة السابقة (أي النظام الكلاسيكي).¹

المطلب الثاني: تصميم أداة الدراسة التطبيقية

يوجد عدة أدوات تصلح من أجل تحقيق أهداف الدراسات النظرية والتي يمكن من خلالها إسقاط المحتوى النظري لأي دراسة على أرض الواقع، وبما أن موضوع الدراسة الحالية يهدف إلى معرفة مدى توافق التعليم المحاسبي في الجزائر مع معايير التعليم المحاسبي الدولية. وعليه فإن الأداة المناسبة لجمع البيانات هي "أداة المقابلة"، وسيتم عرض تعريفها وشروط إعداد وتصميم استمارة المقابلة في الفقرات التالية.

الفرع الأول: تعريف المقابلة

تعد تقنية المقابلة من أهم أدوات جمع المعطيات في دراسة الأفراد و الجماعات الإنسانية وبعد التحقيق بواسطة المقابلة تقنية يطرح خلالها الباحث مجموعة من الأسئلة مدروسة ومدققة وهادفة من أجل خدمة موضوع البحث على مجموعة مختارة من عينة البحث حيث "تعد الطريقة الأكثر استعمالا في البحث، وهي شكل من الاتصال المميز في المجتمع الحديث".²

كما تعتبر المقابلة محادثة موجهة يقوم بها الفرد مع آخرون أو مع أفراد يهدف حصوله على أنواع من المعلومات لاستخدامها في بحث علمي أو الاستعانة بها في عمليات التوجيه و التشخيص و العلاج.³ وعليه فإن المقابلة عبارة عن استبيان شفهي مباشر وجه لوجه، أو غير مباشرة عن طريق الهاتف أو محادثات الأنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي.

الفرع الثاني: شروط إعداد استمارة المقابلة

استمارة المقابلة يقصد بها قائمة الأسئلة التي يقوم بها الباحث باستيفاء بياناتها من خلال مقابلة تتم بينه وبين المبحوث، أي أنها تتضمن موقف المواجهة المباشرة، حيث "تعد أكثر وسائل جمع المعلومات شيوعا وفاعلية في الحصول على البيانات الضرورية لأي بحث، والمقابلة ليست بسيطة بل هي مسألة فنية".

فهي: "عملية اجتماعية صرفه تحدث بين شخصين؛ الباحث و المبحوث ، أو المقابل الذي يستلم المعلومات ويجمعها ويصنفها، و المبحوث الذي يعطي المعلومات إلى الباحث بعد إجابته عن الأسئلة الموجهة إليه من قبل المقابل". إذا استمارة المقابلة، هي: مجموعة من النقاط والموضوعات التي يجب على القائم بالمقابلة ان يغطيها مع المبحوث خلال الحوار الذي يجريه معه، ويسمح في هذه الحالة بدرجة عالية من المرونة في الطريقة والصياغة والترتيب الذي تخضع له الأسئلة التي

¹ إيمان ببة، تحليل واقع الإصلاح والتغيير وأثرها على أداء مؤسسات التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2015، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، قسم علوم

التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصي مبراح-ورقلة، ورقلة، الجزائر، 2017، ص: 42-50.

² ليندة بطاد و آخرون، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، كتاب جماعي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات والسياسات الاقتصادية، ألمانيا، 2019، ص: 66.

³ إبراهيم بخي، الدليل المنهجي في إعداد وتنظيم البحوث العلمية، مطبوعة أكاديمية، جامعة قاصدي مبراح ورقلة، الجزائر، 2007، ص: 10.

يوجهها الباحث للمبحوث، فإن المقابلة:"هي تلك الأداة التي تستخدم لدراسة سلوك فرد أو أفراد للحصول على إجابة عن موقف معين أو عن أسئلة معينة، أو لملاحظة النتائج المحسوسة للتفاعل الجماعي أو الاجتماعي.¹

الفرع الثالث: شروط المقابلة الجيدة

من أجل أن تحقق المقابلة الغرض المطلوب يجب أن تتوافر فيها الشروط التالية:

- قابلية المعلومات المطلوبة للإجابة عنها من قبل المستجوب؛
- فهم الشخص المستجوب لأسئلة الباحث واتصالها بموضوعه؛
- توفير الدافع لدى المجيب كي يقدم إجابات صحيحة ودقيقة وقدرة الباحث على تبيين ذلك؛
- من الشروط المهمة لأعداد مقابلة جيدة، إعداد أسئلتها مسبقا من قبل الباحث، ومن ثم عرضها على المبحوثين بطريقة منظمة وواضحة؛
- ترك حرية الإجابة للمبحوثين دون مقاطعتهم إلا في الحالات الضرورية التي تستدعي ذلك، كالخروج عن مسار المقابلة وأهدافها؛
- تتميز المقابلة بكونها أداة أساسية في البحث؛ فقد تكون عينة غير متعلمة وعند عرض أداة الاستبيان عليهم قد لا يستطيع الباحث الحصول على بيانات دقيقة وصحيحة، لذا فإن أداة المقابلة تعد أداة مناسبة جدا؛
- على الباحث تدوين كافة الإجابات و الملاحظات في سجل خاص بعد المقابلة أو إثنائها حتى لا يتم نسيانها او يقوم بتسجيلها صوتيا بعد طلب أذن المبحوثين؛
- تعد المقابلة على حنكة الباحث في ربط خطوط ومسار وعدم انحرافها عن مقاصدها؛
- وقد تتعرض أداة المقابلة لصعوبات منها عدم رغبة المبحوثين في الاستمرار في الإجابة عن بقية الأسئلة مما يؤدي إلى عرقلة إتمامها.

الفرع الرابع: عرض الأسئلة الخاصة باستمارة المقابلة:

باتباع كافة الشروط المنهجية المشار إليها أعلاه قمنا بإعداد بطاقة المقابلة، حيث شملت ثمانية أسئلة، تم صياغتها بطريقة تتيح جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات، وهذا بغرض الإلمام بمختلف جوانب المشكلة محل الدراسة، هذه الأسئلة موضحة وفقا للترتيب التالي:

- (1) ما هي المناهج المقررات الدراسة الخاصة بتخصصات المحاسبة في الجزائر؟
- (2) من يتولى مهمة إعداد مقترحات محتوى المقررات الدراسية لتخصصات المحاسبة في الجزائر؟
- (3) هل تخضع عملية إعداد المقررات الدراسة لتخصصات المحاسبة لنفس الشروط والمعايير؟

¹ ليندة بطاد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 67.

- 4) هل المقررات الدراسية لتخصصات المحاسبة موحدة على مستوى الوطن؟
- 5) هل يتوافق محتوى مقررات التعليم المحاسبي في باقي الدول العربية؟
- 6) هل يتوافق محتوى مقررات التعليم المحاسبي في الدول الأجنبية؟
- 7) هل تمنح شهادات الجامعة في تخصص المحاسبة الخريج الجزائري إمكانية المعادلة خارج الجزائر؟
- 8) هل يمكن لحامل شهادة جامعية في تخصص المحاسبة مواصلة دراسات عليا خارج الجزائر

المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية

بعد إعداد بطاقة المقابلة وخضوعها للتحكيم، تم إجراء مقابلة شخصية بتاريخ 04 مارس 2025، مع الأستاذ "الأخضر عياشي" بصفته أستاذ محاضر "أ"، تخصص محاسبة وتدقيق، يشغل منصب مسؤول ميدان في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، على مستوى المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار-إيليزي-الجزائر. أسفرت نتائج المقابلة على جمع معلومات تخدم هدف الدراسة، وتسهل الإجابة على الفرضيات، سيتم عرضها في الفقرات التالية.

المطلب الأول: عرض نتائج المقابلة حول مدى توافق التعليم المحاسبي الجامعي في الجزائر مع معايير المحاسبة الدولية بعد إجراء المقابلة مع مسؤول الميدان، والتي دامت ساعتين من الزمن، تم التحصل على المعلومات اللازمة للدراسة وكذا مجموعة من الوثائق التي تخص التكوين الجامعي في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سيتم عرض الإجابات كما يلي:

■ أولاً: المناهج الدراسية الخاصة بتخصصات المحاسبة في الجزائر

فيما يخص محتوى برامج التعليم المحاسبي في الجامعات الجزائرية صرح مسؤول الميدان بأن:

- برامج التكوين القاعدي لمرحلة الليسانس تخضع لقرارات اللجنة البيداغوجية الوطنية للميدان، التي تعمل على إعداد تصاميم عروض التكوين حسب خصوصيات كل ميدان تكوين، وفي هذا الصدد، تضع اللجنة البيداغوجية الوطنية لميدان التكوين في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير برنامج التكوين للحصول على شهادة الليسانس، والذي يتكون من:

1. السنة الأولى جذع مشترك علوم اقتصادية تسيير وعلوم تجارية

يتكون برنامج السنة الأولى جذع مشترك من سداسين متتاليين يشكلان الأولى جذع مشترك، بحجم ساعي قدره

15 أسبوع لكل سداسي، ويتضمن برنامج السنة الأولى جذع مشترك ما يلي:

الجدول رقم (1-2): البرنامج الدراسي للسنة الأولى جذع مشترك علوم اقتصادية تسيير وعلوم تجارية

برنامج السداسي الثاني			برنامج السداسي الأول			وحدة التعليم	
تاريخ الفكر الاقتصادي	اقتصاد المؤسسة	اقتصاد جزئي 2	المحاسبة المالية 2	مدخل للاقتصاد	اقتصاد جزئي 1	المحاسبة المالية 1	أساسية
		رياضيات 2	إحصاء 2		رياضيات 1	إحصاء 1	منهجية
		قانون تجاري	إعلام آلي 1	مدخل للقانون		مدخل لعلم اجتماع المنظمات	استكشافية
		لغة أجنبية 2				لغة أجنبية 1	أفقية

المصدر: المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار، نموذج مطابقة عرض تكوين ل.م.د ليسانس أكاديمي، إليزي، الجزائر، 07
جويلية 2022، ص 3-4

حيث يتم تقسيم المواد إلى وحدات تعليمية متنوعة تشمل الأساسية، المنهجية، الاستكشافية، والأفقية. يوضح الجدول توزيع المواد بين السداسي الأول والثاني، حيث تتضمن الوحدات الأساسية مقررات مثل المحاسبة، الاقتصاد، ومدخل للإحصاء، مما يعكس التركيز على بناء قاعدة معرفية قوية. أما الوحدات المنهجية والاستكشافية فتشمل مواد تدعم مهارات البحث والتحليل مثل الرياضيات، القانون، ومدخل لعلم الاجتماع. كما يتم تعزيز الكفاءة اللغوية من خلال مقررات اللغة الأجنبية. يعكس هذا التنظيم منهجا متكاملًا يهدف إلى تزويد الطلبة بأساس علمي متين ومتعدد التخصصات.

2. السنة الثانية ليسانس تخصص علوم مالية ومحاسبية

تتضمن هاته المرحلة سداسيين متكاملين يشكلان السنة الثانية علوم المالية والمحاسبة، بحجم ساعي قدره 15 أسبوعا لكل سداسي، ويتضمن برامج السنة الثانية ليسانس تخصص علوم مالية ومحاسبية ما يلي:

الجدول رقم (2-2): البرنامج الدراسي للسنة الثانية ليسانس فرع علوم مالية ومحاسبة

السداسي الرابع				السداسي الثالث				وحدة التعليم
المعايير المحاسبية الدولية	تسيير المؤسسة	اقتصاد كلي 2	مالية المؤسسة	مالية عمومية	اقتصاد نقدي	اقتصاد كلي 1	محاسبة التسيير	الأساسية
أساسيات بحوث العمليات		إحصاء 4		مدخل لإدارة الأعمال		رياضيات مالية	إحصاء 3	المنهجية
أخلاقيات الأعمال		ريادة الأعمال		منهجية				الاستكشافية
لغة أجنبية 3				إعلام آلي 2				الأفقية

المصدر: المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار، نموذج مطابقة عرض تكوين ل.م.د ليسانس أكاديمي، إيزي، الجزائر،

07 جويلية 2022، ص 5-6

والملاحظ أن المواد المتخصصة في المحاسبة والمالية تزداد مقارنة بالسنة الأولى، مما يعكس التدرج الأكاديمي نحو التخصص. تنقسم الوحدات التعليمية إلى أساسية، منهجية، استكشافية، وأفقية، حيث تشمل الوحدة الأساسية مواد مثل محاسبة التسيير، الاقتصاد النقدي، والمالية العامة، مما يتيح للطلاب فهما معمقا للمجال. أما الوحدة المنهجية فتتضمن مقررات في الإحصاء والرياضيات المالية، وهي مهارات ضرورية لتحليل المالي. كما تركز الوحدة الاستكشافية على مهارات البحث من خلال مادة منهجية البحث، بينما تستمر الوحدة الأفقية في دعم مهارات التواصل عبر مقررات الإعلام الآلي واللغة الأجنبية. يعكس هذا التوزيع تطور البرنامج نحو إعداد الطلاب لتخصص أكثر دقة في العلوم المالية والمحاسبة.

3. برنامج السنة الثالثة ليسانس

تتضمن هذه المرحلة أيضا سداسيين متتاليين يشكلان السنة الثالثة ليسانس، حيث يقوم الطالب في السداسي السادس بإعداد تقرير التبرص في التخصص، الذي هو عبارة عن بحث أكاديمي يتضمن موضوع بحث، وهذا قصد معرفة الطالب للخطوات الأساسية في المنهجية، بالإضافة إلى الاطلاع على الواقع الميداني للمؤسسات ذات العلاقة بموضوع البحث، وهذا يساهم في اكتساب الطالب بعض المهارات المهنية والخبرة العملية. وهو عبارة عن مذكرة صغيرة تمكن الطالب

من تطبيق ما تم الحصول عليه من معارف على أرض الواقع، من خلال عرض الجانب النظري والجانب التطبيقي لموضوع في التخصص، كما تمكن الطالب من الممارسة الميدانية لمختلف مفاهيم ومواضيع التخصص، من خلال إسقاط ما درسه خلال مرحلة الليسانس من مفاهيم نظرية وتطبيقية على الواقع الميداني للمؤسسات ذات العلاقة بموضوع البحث. ويتضمن برنامج السنة الثالثة ليسانس تخصص علوم مالية ومحاسبية ما يلي:

الجدول رقم (2-3): البرنامج الدراسي للسنة الثالثة ليسانس فرع علوم مالية ومحاسبة

السادس السداسي				السادس الخامس				وحدة التعليم
مراقبة التسيير	تدقيق محاسبي	جباية المؤسسة 2	المحاسبة المالية المعمقة 2	محاسبة الشركات	نظرية المحاسبة	جباية المؤسسة 1	المحاسبة المالية المعمقة 1	الأساسية
مشروع التخرج ليسانس		محاسبة عمومية		تقنيات الاستقصاء		التسيير المالي		المنهجية
تحليل البيانات				قانون الشركات				الاستكشافية
لغة أجنبية متخصصة 2				لغة أجنبية متخصصة 1				الأفقية

المصدر: المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار، نموذج مطابقة عرض تكوين ل.م.د ليسانس أكاديمي، إيزي، الجزائر،

07 جويلية 2022، ص 7-8

والملاحظ اختلاف وحدات التدريس الأساسية في مرحلة التخصص عن المراحل التي سبقتها، سواء في مرحلة السنة الأولى جذع مشترك، أو السنة الثانية علوم مالية ومحاسبية، في أنها تتضمن المواد المتعلقة بالتخصص، لأن التخصصات المعتمدة كان الهدف الأساسي من فتحها هو تلبية احتياجات سوق الشغل، وبالتالي لا بد أن يخضع الطالب في مرحلة التخصص إلى مواد تعليمية متخصصة تؤهله لممارسة مهنة معينة، وتستحوذ المواد المتعلقة بالتخصص على

النصيب الأكبر في كل برنامج، من خلال تواجد عدة مقاييس نظرية وتطبيقية، كما نلاحظ تواجد دائم للغة الأجنبية، في حين، لا يوجد مقياس خاص بأخلاقيات مهنة المحاسبة يدرس في السنة الثالثة.

4. مرحلة الماجستير:

تستغرق مدة التكوين في مرحلة الماجستير سنتين مقسمة إلى أربعة سداسيات، الثلاث سداسيات الأولى يدرس فيها الطالب مجموعة من المقاييس النظرية والتطبيقية، في حين يتمثل السداسي الرابع والأخير من السنة الثانية ماجستير في إعداد ومناقشة مذكرة التخرج، ويمثل الجدول التالي بعض المواد التي يدرسها الطالب حسب كل تخصص:

الجدول رقم (2-4): البرنامج الدراسي للسنة أولى ماجستير علوم مالية ومحاسبة

السداسي الثاني				السداسي الأول				وحدة التعليم
المحاسبة القطاعية 1	محاسبة الشركات المعمقة 2	الهندسة المالية	معايير إعداد التقارير المالية IFRS 2	السياسات المالية للمؤسسة	محاسبة الشركات المعمقة	التسيير المالي المعمق	معايير إعداد التقارير المالية الدولية IFRS 1	الأساسية
منهجية إعداد مذكرة الماجستير		تنظيم وأخلاقيات مهنة المحاسبة		الإتصال والتحرير الإداري		المعايير الدولية للتدقيق		المنهجية
برمجيات إحصائية				النمذجة الإحصائية				الإستكشافية
لغة أجنبية متخصصة 2				لغة أجنبية متخصصة 01				الأفقية

المصدر: المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار، نموذج مواءمة عرض تكوين ل.م.د ماجستير أكاديمي، إليزي، الجزائر، 17

أكتوبر 2022، ص 3-4

الجدول رقم (2-5): البرنامج الدراسي للسنة الثانية ماستر علوم مالية ومحاسبة

السداسي الثالث		وحدة التعليم
المحاسبة القطاعية 2	الإستراتيجية المالية	مراقبة التسيير المعمقة
حوكمة الشركات	تقييم المؤسسات	المنهجية
القانون الجزائري للأعمال		الاستكشافية
ندوة في التكنولوجيا المالية		الأفقية

المصدر: المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار، نموذج مواءمة عرض تكوين ل.م.د ماستر أكاديمي، إيزي، الجزائر، 17 أكتوبر 2022، ص 5

تتنوع المجالات المعرفية التي يدرسها الطالب خلال مرحلة الماستر بين المالية والمحاسبة والاقتصاد والقانون والإدارة، مع التركيز بشكل واضح على المقاييس ضمن تخصصه سواء كان تخصصه ضمن المالية أو المحاسبة أو الجباية أو التدقيق أو البنوك والتأمينات، كما يعتبر مقياس قانون محاربة الفساد أقرب المقاييس للقيم والأخلاق والمواقف المهنية على اعتبار أن هذه الأخيرة تحارب الفساد بمختلف أشكاله، وخلال السداسي الرابع والأخير من التكوين لنيل شهادة الماستر، يعمل الطالب على إنجاز مذكرة بحث ضمن تخصصه تناقش علنا في نهاية السداسي الرابع أمام لجنة متخصصة في الموضوع المقترح، وتجسد هذه المذكرة كل المعارف المتحصل عليها في المسار التكويني، بالإضافة إلى مجهود الطالب الشخصي من خلال حضور المنتديات والملتقيات والتريصات المنظمة في المؤسسة.

■ ثانيا: المكلف بمهمة إعداد مقترحات (محتوى) المقررات الدراسية لتخصصات المحاسبة في الجزائر

أجاب مسؤول الميدان عن السؤال الذي مفاده "من يتولى مهمة إعداد مقترحات (محتوى) المقررات الدراسية لتخصصات المحاسبة في الجزائر؟" كالتالي: يتولى مهمة إعداد مقترحات المقررات الدراسية لتخصصات المحاسبة في الجزائر لجنة خاصة تعينها الوزارة يرأسها الدكتور إبراهيم لجلط وفي كل جامعة يكون هناك عضو في هذه اللجنة يقدم اقتراحات حول المقاييس التي سيتم تدريسها في الجامعات ومحتواها.

- ثالثا: شروط ومعايير إعداد المقررات الدراسية لتخصصات المحاسبة
أجاب مسؤول الميدان عن السؤال الذي مفاده "هل تخضع عملية إعداد المقررات الدراسية لتخصصات المحاسبة لنفس الشروط والمعايير" كالتالي: نعم تخضع عملية إعداد المقررات الدراسية لتخصصات المحاسبة لنفس الشروط والمعايير من حيث الأساس لكن المراحل تختلف.
- رابعا: وحدة المقررات الدراسية لتخصصات المحاسبة على المستوى الوطني
تمت الإجابة عن التساؤل الذي مفاده "هل المقررات الدراسية لتخصصات المحاسبة موحدة على المستوى الوطني؟" من طرف مسؤول الميدان كالتالي: نعم المقررات الدراسية لتخصصات المحاسبة موحدة على المستوى الوطني
- خامسا: توافق محتوى مقررات التعليم المحاسبي في الجزائر مع محتوى مقررات التعليم المحاسبي في باقي الدول العربية
تمت الإجابة عن التساؤل الذي مفاده "هل يتوافق محتوى مقررات التعليم المحاسبي في الجزائر مع محتوى مقررات التعليم المحاسبي في باقي الدول العربية؟" من طرف مسؤول الميدان كالتالي: نعم يتوافق محتوى مقررات التعليم المحاسبي في الجزائر مع محتوى مقررات التعليم المحاسبي في باقي الدول العربية. يبقى الاختلاف في أرقام الحسابات فقط.
- سادسا: توافق محتوى مقررات التعليم المحاسبي في الجزائر مع محتوى مقررات التعليم المحاسبي في الدول الأجنبية
تمت الإجابة عن التساؤل الذي مفاده "هل يتوافق محتوى مقررات التعليم المحاسبي في الجزائر مع محتوى مقررات التعليم المحاسبي في الدول الأجنبية؟" من طرف مسؤول الميدان كالتالي: نعم يتوافق محتوى مقررات التعليم المحاسبي في الجزائر مع محتوى مقررات التعليم المحاسبي في باقي الدول الأجنبية. يبقى الاختلاف في أرقام الحسابات فقط.
- سابعا: إمكانية معادلة الشهادات الجامعية الجزائرية في تخصص المحاسبة خارج الجزائر
تمت الإجابة عن التساؤل الذي مفاده "هل تمنح الشهادات الجامعية في تخصص المحاسبة الخريج الجزائري إمكانية المعادلة خارج الجزائر؟" من طرف مسؤول الميدان كالتالي: نعم تمنح الشهادات الجامعية في تخصصات المحاسبة الخريج الجزائري إمكانية المعادلة خارج الجزائر.
- ثامنا: إمكانية مواصلة دراسات عليا خارج الجزائر لحامل شهادة جامعية في تخصص المحاسبة، وشروط ومتطلبات التعليم والتأهيل المحاسبي في كل دولة
تمت الإجابة عن التساؤل الذي مفاده "هل يمكن لحامل شهادة جامعية في تخصص المحاسبة مواصلة دراسات عليا خارج الجزائر؟" من طرف مسؤول الميدان كالتالي: نعم يمكن لحامل شهادة جامعية في تخصص المحاسبة مواصلة

دراسات عليا خارج الجزائر. لكن توجد بعض الشروط التي تضبط متطلبات التأهيل العلمي لمزاولة مهنة المحاسبة في بعض الدول كالمملكة العربية السعودية، الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، ليبيا، جمهورية مصر العربية، الأردن. سيتم عرض الشروط والمتطلبات وفقا لنظام التعليم المحاسبي في كل دولة بالترتيب التالي:

✓ أولا: متطلبات التعليم والتأهيل المحاسبي في الجزائر

تهدف هذه المرحلة لإعداد محاسبين مهنيين مؤهلين لممارسة مهنة المحاسبة في الجزائر والرفع من مستوى جودة الخدمات المحاسبية المقدمة، وهذا يقتضي اكتساب المترشح لمعارف متخصصة ومعقدة ذات طابع نظري وتطبيقي. ولتحقيق هذا الهدف تم إنشاء المعهد المتخصص لمهنة المحاسب بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 288-12 المؤرخ في 2012/07/21.

1- معهد التعليم المتخصص للمحاسب

حسب المرسوم التنفيذي 288-12 معهد التكوين المتخصص مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويخضع للقواعد المطبقة على الإدارة في علاقاته مع الدولة وللقواعد التجارية في علاقاته مع الغير، ويحدد مقره بالجزائر العاصمة ويوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالمالية.¹

1-1 مهام وصلاحيات معهد التعليم المتخصص:

حسب المادة 05 من المرسوم التنفيذي 288-12 يكلف المعهد بضمان التكوين المتخصص قصد الحصول

على شهادة الخبير المحاسب وشهادة محافظ الحسابات ويتولى القيام بما يأتي:²

- تنفيذ برامج التكوين المتخصص قصد الحصول على شهادة الخبير المحاسب وشهادة محافظ الحسابات؛
- ضمان التكوين المتواصل الموجه لمهنيي المحاسبة؛
- المساهمة في تطوير البحث في مجال المحاسبة والجباية والمالية والتدقيق والإعلام والآلي للتسيير؛
- المشاركة في تعميم التقنيات العصرية لهندسة التكوين في المحاسبة والتدقيق والمالية؛
- إقامة علاقات تبادل وتعاون مع الهيئات الوطنية أو الدولية التي تنشط في نفس مجال النشاط.

2-1 إدارة معهد التعليم المتخصص للمحاسب

يتولى إدارة معهد التعليم المتخصص بمجلس الإدارة ويسيره مدير عام مزود بمجلس علمي وبيداغوجي.

1-2-1 مجلس الإدارة: يرأسه الوزير المكلف بالمالية أو ممثله وتكون عضويته كما يلي:³

- ممثل عن الوزير المكلف بالتعليم العالي؛

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، إنشاء معهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب وتنظيمه وسيره، العدد 43، المرسوم التنفيذي رقم 288-12، الجزائر، 2012/07/21، ص 10.

² نفس المرجع السابق.

³ نفس المرجع السابق، ص 10-11.

- ممثل عن الوزير المكلف بالإحصاء؛
- ممثل عم المجلس الوطني للمحاسبة؛
- ممثل عن جمعية البنوك والمؤسسات المالية؛
- ممثل عن الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة؛
- ممثل عن المصنف الوطني للخبراء المحاسبين؛
- ممثل عن الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات؛
- ممثل عن الاتحاد الوطني للتأمين وإعادة التأمين؛
- ممثل منتخب من سلك أساتذة المعهد؛
- ممثل منتخب عن طلبة المعهد؛

ويعين أعضاء مجلس الإدارة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية لمدة 03 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة بناء على اقتراح من السلطة التي ينتمون إليها.

2-2-1 المدير العام: يعين المدير العام للمعهد حسب التنظيم المعمول به وتنتهى مهامه حسب الأشكال نفسها. وتكون صلاحياته كما يلي:¹

- تحضير أشغال اجتماعات بمجلس الإدارة؛
- تنفيذ قرارات مجلس الإدارة والسهل على تحقيق الأهداف الموكلة للمعهد؛
- إعداد مشروع النظام الداخلي للمعهد وتنفيذه بعد موافقة مجلس الإدارة عليه؛
- اقتراح أعمال تنفيذ برامج التكوين المتخصص ومشاريع التكوين المتواصل؛
- اقتراح مشاريع التعاون والمبادلات المتعلقة بالمعايير الدولية للمحاسبة والتدقيق؛
- إعداد مشروع الميزانية التقديرية للمعهد وعرضها على مجلس الإدارة؛
- ممارسة السلطة السليمة على جميع المستخدمين؛
- اتخاذ جميع التدابير الضرورية لتحسين التعليم والتكوين المقرر في المعهد.

3-2-1 المجلس العلمي والبيداغوجي: ينتخب المجلس العلمي والبيداغوجي رئيسا من بين أعضائه ويتكون من:²

- المدير المكلف بالتكوين المتخصص؛
- المدير المكلف بالتكوين المتواصل؛
- 03 أساتذة دائمين من المعهد ينتخبهم نظراؤهم؛

¹ نفس المرجع السابق، ص12.

² نفس المرجع السابق، ص12-13.

- خبير محاسب، أستاذ ينتخبه نظراؤه؛
 - محافظ حسابات، أستاذ ينتخبه نظراؤه؛
 - ممثل عن المصنف الوطني للخبراء المحاسبين؛
 - ممثل عن الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات؛
 - ممثل عن المجلس الوطني للمحاسبة.
- تحدد قائمة أعضاء المجلس العلمي والبيداغوجي بقرار من وزير المالية لمدة 03 سنوات قابلة للتجديد. كما تمثل
صلاحيات المجلس العلمي والبيداغوجي للمعهد المتخصص فيما يلي:¹
- إعداد المجلس البيداغوجي والعلمي للنظام الداخلي عند انعقاد أول اجتماع والمصادقة عليه؛
 - أعمال تنفيذ برنامج التكوين المتخصص وكذا كفايات تنظيم الامتحانات وكفايات الانتقال إلى المستوى الأعلى؛
 - مشاريع برامج التكوين المتواصل؛
 - التقييم البيداغوجي للطلبة؛
 - نشاطات التكوين بالمعهد وتنظيم أشغال البحث في مجال المحاسبة؛
 - منشورات المعهد وتنظيم التظاهرات العلمية المنظمة أو المدعمة للمعهد؛
 - توظيف الأساتذة؛
 - اتفاقيات التعاون والتبادل مع الهيئات الوطنية والدولية؛
 - تعيين لجان الامتحان النهائي قصد الحصول على شهادة الخبير المحاسب و محافظ الحسابات؛
- كما يمكن الإشارة أنه يجتمع المجلس العلمي والبيداغوجي للمعهد مرة واحدة كل 04 أشهر في دورة عادية، كما يمكنه أن
يجتمع في دورة غير عادية بناء على استدعاء من رئيسته أو ثلثي الأعضاء.²

2- التكوين النظري المتخصص للمحاسب

يرتكز التكوين في هذه المرحلة على جوانب متعددة في المراجعة والمحاسبة والإدارة والجباية بأنواعها المختلفة
وبدراسة معمقة مع دراسة الحالات العملية.

1-2 كيفية الالتحاق بمعهد التعليم المتخصص للمحاسب

يتم الالتحاق بالمعهد المتخصص للحصول على شهادة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات عن طريق المسابقة
على أساس الاختبار من بين المترشحين الحاصلين على الشهادات المنصوص عليها في أحكام المرسوم التنفيذي رقم 11-27
المؤرخ في 16/02/2011.¹ وتتضمن مسابقة الالتحاق بالمعهد اختبارات كتابية للقبول واختبارات شفوية للقبول النهائي.

¹ نفس المرجع السابق، ص 13.

² نفس المرجع السابق.

وفيما يخص الشهادات المطلوبة لدخول معهد التكوين المتخصص فلقد حددت المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 11-72 المؤرخ في 16/02/2011 قائمة الشهادات المطلوبة التي تمنح حق المشاركة في مسابقة الالتحاق بمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب كما يلي: "يجب على المترشحين للتكوين للحصول على شهادة الخبير المحاسب أو محافظ الحسابات التي ينظمها معهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب أو من قبل كل معهد آخر معتمد من الوزير المكلف بالمالية أن يكونوا حائزين على شهادة جامعية أو شهادة أجنبية معترف بمعادلتها قصد قبولهم للمشاركة في مسابقة الالتحاق بالتكوين".²

كما نصت المادة 03 من نفس المرسوم على أنه تحدد قائمة الشهادات المطلوبة بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالتعليم العالي.³

2-2 التكوين النظري:

يتابع الطلبة الناجحون في مسابقة الالتحاق بالمعهد المتخصص دورة تكوينية أولى متخصصة لمدة سنتين تتوج بشهادة الدراسات العليا للمحاسبة والتدقيق بعد الحصول على مجمل المواد المطلوبة.⁴ وبعد الحصول على هذه الشهادة يمكن للطلبة الناجحون الاختيار بين شهادة محافظ الحسابات أو شهادة الخبير المحاسب.

في حالة اختيار شهادة محافظ الحسابات يلزم الطلبة بمتابعة تربية مهني نظامي يخضعون عند إتمامه للامتحان النهائي.

أما الطلبة الذين اختاروا شهادة الخبير المحاسب فهم ملزمون بدورة تكوينية ثانية لمدة سنة واحدة تتوج عقب الحصول على المواد المطلوبة بشهادة الدراسات العليا للمحاسبة المعمقة والمالية.

3- التكوين التطبيقي المتخصص:

بعد الحصول على شهادة الدراسات العليا للمحاسبة والتدقيق بالنسبة لمحافظي الحسابات وشهادة الدراسات المعمقة في المحاسبة والمالية بالنسبة للخبير المحاسب تأتي مرحلة التكوين التطبيقي وتضم كل من التبرص الميداني والامتحان النهائي للحصول على شهادة الخبير المحاسب أو شهادة محافظ الحسابات.

¹ نفس المرجع السابق.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الشهادات الجامعية التي تمنح حق المشاركة في مسابقة الالتحاق بمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب، العدد 11، المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 11-72، الجزائر، 16/02/2011، ص 05.

³ نفس المرجع السابق.

⁴ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي 12-288، مرجع سبق ذكره، ص 14.

1-3 التبرص الميداني:

حسب المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم 11-393 الذي يحدد شروط وكيفيات سير التبرص المهني لا يقبل لإجراء التبرص المهني للخبير المحاسب إلا المترشحون الحاصلون على شهادة الدراسات العليا في المحاسبة المعمقة والمالية من معهد التعليم المتخصص.¹

كما نصت المادة الثالثة من نفس المرسوم أنه لا يقبل لإجراء التبرص المهني لمحافظ الحسابات إلا المترشحون الحاصلون على شهادة الدراسات العليا في المحاسبة والتدقيق.²

كما نصت المادة الثامنة من نفس المرسوم أنه تحدد مدة التبرص المهني للخبراء المحاسبين بسنتين على مستوى مكتب أو شركة خبرة محاسبية مسجلين في جدول المصنف الوطني للخبراء المحاسبين منذ سنتين على الأقل. ويمكن تمديد مدة التبرص بناء على رأي لجنة التكوين بالمجلس الوطني للمحاسبة.³

وتضمنت الفقرة التاسعة أنه تحدد مدة التبرص المهني لمحافظي الحسابات بسنتين على مستوى مكتب أو شركة محافظة حسابات مسجلين في جدول الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات منذ سنتين على الأقل. ويمكن تمديد مدة التبرص بناء على رأي لجنة التكوين بالمجلس الوطني للمحاسبة.⁴

2-3 مراقبة التبرص:

حسب المادة 11 من المرسوم 11-393 يؤطر المتبرص مشرف يعينه المجلس الوطني للمحاسبة من بين المهنيين المسجلين في جداول المصنف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات منذ سنتين على الأقل من السير المنتظم للتبرص لصالح المجلس الوطني للمحاسبة.

ويقوم المشرف على التبرص بالمهام التالية:

- التكفل بالمتبرص؛
- ضمان التكوين المهني الأمثل للمتبرص؛
- تأطير المتبرص وتوجيهه ودعمه بمجهوداته الفكرية وتحسيسه بالتزاماته المهنية؛
- إعلام لجنة التكوين بالمجلس الوطني في أجل شهر واحد بكل حالة من شأنها الإخلال بالسير العادي للتبرص؛

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، شروط وكيفيات سير التبرص المهني ودفع أجر الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمعتمدين، العدد 65، المرسوم التنفيذي رقم 11-393، الجزائر، 2011/11/30، ص 18.

² نفس المرجع السابق.

³ نفس المرجع السابق.

⁴ نفس المرجع السابق.

- منح المتريص كل التسهيلات للمشاركة في أعمال التكوين الضرورية لتحضير الامتحانات وكذا في الاجتماعات التي ينظمها مراقب التريص.

وقد حدد المرسوم التنفيذي رقم 11-393 المؤرخ في 24/11/2011 الذي يحدد شروط وكيفيات سير التريص المهني في المادة 06 منه العدد الأقصى بخمسة متريصين لكل مشرف أو مراقب.¹

3-3 المصادقة على التريص:

حسب المادة 14 من المرسوم 11-393 يجب على المتريص خلال الشهر الذي يلي كل سداسي إرسال تقرير تريص يؤشره المشرف على التريص إلى لجنة التكوين بالمجلس الوطني للمحاسبة ويتضمن:²

- جانب يعالج الأعمال المنجزة في المكتب أو شركة الخبرة المحاسبية أو شركة محافظة الحسابات؛

- جانب يعالج الموضوع المحدد بالاتفاق مع المشرف على التريص؛

كما يجب إرفاق التقرير بشهادة المشاركة في أعمال التكوين التي ينظمها كل مجلس.

في حين أشارت المادة 15 من نفس المرسوم أنه لا يمكن لمراقب التريص الإشراف على أكثر من عشرة متريصين في

السنة. ويجب أن يتأكد مراقب التريص من ما يلي:³

- المواظبة والسلوك المهني للمتريص؛

- طبيعة الأعمال المنجزة ونوعيتها وكذا التقارير السداسية التي يعدها المتريص؛

- كيفيات التكوين المهني الذي يكتسبه المتريص وقيمه.

وتضمنت المادة 18 من نفس المرسوم أنه يقوم المجلس الوطني للمحاسبة عند نهاية التريص إما بتسليم شهادة نهاية التريص التي تسمح بقبول المتريص في امتحانات الخبرة المحاسبية أو محافظ الحسابات أو المحاسب المعتمد، أو رفض تسليم نهاية شهادة التريص أو لمدة محددة من التريص نظرا لعدم الانضباط أو عدم انتظام العمل المنجز أو المعرفة الغير كافية المكتسبة خلال التريص، أو تقرير فترة تريص جديدة لمدة سنة واحدة يستدعي من خلالها المتريص إلى تحسين معارفه التقنية والمهنية وتعميقها.

4-3 الامتحان النهائي:

حسب المادة 24 من المرسوم التنفيذي رقم 11-393 يقبل لإجراء الامتحان النهائي للخبرة المحاسبية ومحافظة

الحسابات الطلبة الخبراء ومحافظي الحسابات الذين أتموا بنجاح التكوين المتخصص الذي يقدمه معهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسبة والحاصلون على شهادة نهاية التريص التي يسلمها المجلس الوطني للمحاسبة.

¹ نفس المرجع السابق.

² نفس المرجع السابق، ص 19.

³ نفس المرجع السابق.

يجرى الامتحان النهائي للحصول على شهادة الخبير المحاسب وشهادة محافظ الحسابات ويتضمن اختبارات كتابية وشفوية وذلك بعد الحصول على ما يلي:¹

- الحصول على شهادة الدراسات العليا للمحاسبة والتدقيق بالنسبة لشهادة محافظ الحسابات؛
- شهادة الدراسات العليا للمحاسبة والتدقيق مضافا إليها شهادة الدراسات العليا للمحاسبة المعمقة والمالية بالنسبة لشهادة الخبير المحاسب؛
- الحصول على شهادة نهاية التبرص التطبيقي النظامي؛
- النجاح في الامتحان النهائي للخبرة المحاسبية أو محافظة الحسابات وتحصلوا على معدل عام 20/10 على أن لا يقل أي من النقطتين عن 10/8.

وقد نص المرسوم 288-12 في المادة 28 على أنه تحدد كفايات اختبارات الامتحان النهائي الكتابية والشفوية بناء على قرار مشترك بين وزير المالية ووزير التعليم العالي والبحث العلمي.²

3-5 التعليم المهني المستمر:

اهتم قانون تنظيم المهنة في الجزائر بموضوع التعليم المهني المستمر حيث نصت المادة 30 من المرسوم التنفيذي 288-12 المؤرخ في 2012/07/21 بأنه تتوج دورات التكوين والتعليم المتواصل باختبارات تقييمية تتعلق بموضوع التكوين وتسمح بالحصول على شهادة يمنحها المعهد في حالة النجاح.³

ما يلاحظ من خلال استقراء التشريعات المنظمة لمهنة المحاسبة في الجزائر أنها ركزت وأولت أهمية كبيرة لموضوع التعليم والتأهيل المحاسبي نظرا لأهميته في إعداد كوادر محاسبية قادرة على مواكبة التغيرات التي تحدث على مستوى المهنة، كما يلاحظ أن الجزائر قد اتجهت نحو معايير التعليم المحاسبي وهذا ما يؤكد إنشاء معهد متخصص وذلك لضمان جودة تأهيل المحاسبين وتحسين الخدمات المحاسبية على المستوى الوطني.

4- تنظيم الامتحان النهائي بصفة انتقالية للحصول على شهادة الخبير المحاسب

تطبيقا لأحكام المادة 79 من القانون 01-10 المؤرخ في 29 جوان 2010 المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد والتي تم تعديلها بموجب المادة 78 من القانون 08-13 المؤرخ في 2013/12/30 والمتضمن قانون المالية لسنة 2014 التي تنظم بصفة انتقالية امتحانات الخبراء المحاسبين للمتبرصين الموجهين بشهادة نهاية التبرص قبل 2015/12/31.

4-1 تنظيم اختبارات الامتحان النهائي:

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 288-12، مرجع سبق ذكره، ص 14.

² نفس المرجع السابق.

³ نفس المرجع السابق.

يتم قبول الخبراء المحاسبين المترشحين الحاصلين على شهادة نهاية التبريس الممنوحة من طرف مجلس المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين أو من طرف المجلس الوطني للمحاسبة لإجراء اختبارات الامتحان النهائي للحصول على شهادة الخبير المحاسب.¹

وترسل طلبات الترشح لإجراء امتحان الخبير المحاسب إلى المجلس الوطني للمحاسبة الذي يقوم بدوره بإعداد وإرسال القائمة النهائية للمتشحين المقبولين لإجراء امتحان الخبرة المحاسبية إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.²

2-4 إجراءات الامتحان:

تكلف جامعة الجزائر 3 (دالي براهيم) بتنظيم الامتحانات للسماح للمتشحين بإجراء الاختبارات الكتابية والشفوية للحصول على شهادة الخبير المحاسب.³

ويتضمن الامتحان النهائي للحصول على شهادة الخبير المحاسب في اختبار كتابي للقبول واختبارات شفوية للنجاح محددة من خلال الجدول رقم (6-2).

الجدول رقم (6-2): الاختبارات الكتابية والشفوية للامتحان النهائي للخبير المحاسب

العلامات	المعاملات	طبيعة الاختبارات
200	10	1- الاختبار الكتابي (دراسة حالة)
280	14	2- الاختبارات الشفوية:
60	03	- مراجعة قانونية وتعاقدية
60	03	- مناقشة تقارير تبرص الخبير المحاسب
40	02	- القانون: القانون التجاري، قانون الشركات، قانون الأعمال، القانون الجنائي العام، التشريع الجنائي التطبيقي للأعمال، العقود والالتزامات، الخبرة القضائية.
60	03	- الجباية
40	02	- الاقتصاد العام، تسيير المؤسسة
		- التقنيات الكمية: الإعلام الآلي، الرياضيات التطبيقية للتسيير، الإحصاء، السير التطبيقي للتدقيق

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، شروط كفاءات تنظيم الامتحان النهائي بصفة انتقالية للحصول على شهادة الخبير المحاسب، العدد 11 المعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 13-171، الجزائر، 2013/05/05، ص 04.

² نفس المرجع السابق.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مركز الامتحان وتحديد الكفاءات العملية للامتحان النهائي للحصول على شهادة الخبير المحاسب وكذا تشكيلة لجنة المداولات، العدد 14، الجزائر، 2013/03/14، ص 05.

20	01	
480	24	3- مجموع المعاملات والعلامات

المصدر: عبد الله بن صالح، أهمية تطوير التعليم المحاسبي في ضوء مستجدات معايير الإبلاغ المالي الدولية ودورها في تحرير الخدمات المحاسبية في الدول العربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2016-2017، ص 229.

ويعتبر المترشح مقبولاً لإجراء الاختبارات الشفوية إذا تحصل في الاختبار الكتابي على علامة تساوي أو تفوق 100 نقطة من 200 نقطة أي متوسط علامة 10 من 20.

ويقبل لإجازة خبير محاسب المترشحين الذين حصلوا على مجموع 240 نقطة من أصل 480 نقطة أي 10 من 20 في الاختبار الكتابي والاختبارات الشفوية الموزعة كما يأتي:

- 100 نقطة من أصل 200 نقطة بالنسبة للاختبار الكتابي؛

- 140 نقطة من 280 نقطة بالنسبة للاختبارات الشفوية.

✓ ثانياً: متطلبات التعليم والتأهيل المحاسبي في المملكة العربية السعودية

يمكن استعراض متطلبات التأهيل العلمي والمهني في المملكة العربية السعودية في مجال التعليم، والتدريب،

الاختبار، الترخيص، والتعليم المهني المستمر، وذلك على النحو التالي:

1- التعليم المحاسبي:

يشترط نظام المحاسبين القانونيين الصادر في سنة 1991 لمزاولة مهنة المحاسبة والقيود في سجل المحاسبين

القانونيين أن يكون مستوفياً للشروط الآتية:¹

- أن يكون من جنسية سعودية وكامل الأهلية حسن السيرة والسلوك؛

- أن يكون متحصلاً على شهادة الليسانس تخصص محاسبة أو أي شهادة أخرى معادلة معترف بها من قبل

الهيئة المكلفة بمعادلة الشهادات؛

2- الخبرة المهنية:

تشرط الفقرة الخامسة من المادة الثانية لنظام المحاسبين القانونيين حتى يتم القيد في سجل المحاسبين

القانونيين أن يكتسب المترشح خبرة عملية بعد حصوله على المؤهل المطلوب لدى إحدى الهيئات التالية:²

1هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، نظام المحاسبين القانونيين، مرسوم ملكي رقم م/12، المملكة العربية السعودية، 13 ماي 1991.

2هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، نظام المحاسبين القانونيين، مرسوم ملكي رقم م/12، المملكة العربية السعودية، 19 نوفمبر 1991.

- لدى مكاتب المحاسبة الخاصة المعتمدة من قبل الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين المنصوص عليها في هذا النظام وذلك وفقا للضوابط المحددة في اللائحة التنفيذية لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات يتم تخفيضها إلى سنتين إذا كان المترشح حاصلا على درجة الماجستير في المحاسبة أو ما يعادلها؛
- الجهات الحكومية والشركات المساهمة لمدة لا تقل عن أربع سنوات إذا كان طالب القيد متحصلا على شهادة الليسانس في المحاسبة أو ما يعادلها يتم تخفيضها إلى سنتين إذا كان المترشح متحصلا على الماجستير في المحاسبة أو ما يعادلها وإلى سنة إذا كان متحصلا على الدكتوراه في المحاسبة أو ما يعادلها؛¹
- الشركات الأخرى والمؤسسات الفردية والأفراد لمدة لا تقل عن خمس سنوات إذا كان المترشح متحصلا على شهادة الليسانس في المحاسبة أو ما يعادلها يتم تخفيضها إلى سنتين إذا كان متحصلا على الماجستير في المحاسبة أو ما يعادلها وإلى سنة إذا كان متحصلا على الدكتوراه في المحاسبة أو ما يعادلها.

3- الاختبار:

تنص الفقرة السادسة من المادة الثانية لنظام المحاسبين القانونيين لسنة 1991 للقيود في سجل المحاسبين القانونيين أن يكون عضوا أساسيا بالهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، وللحصول على العضوية يجب على المترشح الحصول على شهادة الزمالة باستثناء المحاسبين القانونيين المرخص لهم بمزاولة المهنة في المملكة وقت العمل بهذا النظام.² ويتطلب الحصول على شهادة الزمالة في الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين اجتياز الامتحانات التي تنظمها لجنة الامتحانات، وذلك لمعرفة كفاءة الأفراد المترشحين من حيث المعرفة النظرية والقدرة على تطبيقها، ويتكون الامتحان من خمس مقاييس تشمل المحاسبة والمراجعة، الزكاة والضريبة، فقه المعاملات، الأنظمة التجارية، ويتم تنظيم الامتحان مرتين سنويا ويشترط لنجاح المترشح حصوله على 60% من مجموع كل مقياس.

4- الترخيص:

يسمح لكل من تتوفر فيه شروط متطلبات التعليم والخبرة والنجاح في امتحان الزمالة أن يتقدم بطلب القيد في سجل المحاسبين القانونيين ومزاولة المهنة.³

5- التعليم المهني المستمر:

تنص القواعد المنظمة لبرنامج التعليم المهني المستمر أن هدف البرنامج يتمثل في تحديث المعلومات والمهارات المهنية في تخصصات المحاسبة بغرض زيادة الكفاءة المحاسبية المهنية، وبذلك يلتزم كل عضو من أعضاء الهيئة الأساسية المرخص لهم بمزاولة المهنة أو تقديم خدمات الزكاة والضريبة باستكمال 300 نقطة تعليم مهني مستمر لآخر ثلاث سنوات

1 الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، اللائحة التنفيذية لنظام مهنة المحاسبة والمراجعة، المرسوم الملكي رقم م/59، المملكة العربية السعودية، 2021، ص 03.

2 هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، نظام المحاسبين القانونيين، مرسوم ملكي رقم م/12، المملكة العربية السعودية، 19 نوفمبر 1991.

3 عبد الله بن صالح، مرجع سبق ذكره، ص 141.

متتالية بمتوسط سنوي لا يقل عن 65 نقطة، وعلى الأعضاء غير المرخص لهم بمزاولة المهنة وكل من اجتاز زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ولم ينتسب إليها وكذا كل موظف يعمل في مكتب المحاسبة استكمال 180 نقطة تعليم مهني مستمر لآخر ثلاث سنوات متتالية بمتوسط سنوي لا يقل عن 50 نقطة.

ويتعين اتباع نظام النقاط عند حساب ساعات التعليم المهني المستمر وحسب قواعد البرنامج يتم حساب ثلاث نقاط لكل ساعة من التعليم المهني المستمر الرسمي ونقطة واحدة لكل ساعة تعليم مهني مستمر غير الرسمي.

ويتمثل التعليم المهني المستمر الدورات المتخصصة التي تنظمها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، وحضور المؤتمرات والندوات والمشاركة في اللجان الفنية والبحوث المحاسبية.¹

كما يعتبر التعليم المهني المستمر غير الرسمي الدراسة الذاتية والمطالعة ومشاهدة أشرطة الفيديو المتعلقة بالمحاسبة وأي شكل آخر من التعليم لا يوجد فيه تفاعل مع الآخرين ولا يتضمن عملية تقييم.

وتسمح القواعد المنظمة لبرامج التعليم المهني المستمر باستثناء مبرر من متطلبات التعليم المهني المستمر إذا توفرت أسباب معقولة لعدم الالتزام، ما عدا ذلك فإن عدم الالتزام بقواعد التعليم المهني المستمر قد يؤدي إلغاء العضوية من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

✓ ثالثاً: متطلبات التعليم والتأهيل المحاسبي في الولايات المتحدة الأمريكية

أولت المنظمات المحاسبية المهنية في الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى التشريعات التي تنظم مهنة المحاسبة أهمية بالغة للتعليم والتأهيل المحاسبي للمحاسبين، وسيتم تناول مختلف متطلبات التعليم والتأهيل المحاسبي في الولايات المتحدة من خلال مناقشة وتحليل المتطلبات المتعلقة بالتعليم والخبرة، والتدريب، والامتحان، والترخيص، والتعليم المهني المستمر.

1- التأهيل العلمي:

يتفق المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين ومعظم المنظمات المحاسبية المهنية في الولايات المتحدة الأمريكية أن يكون شرط التأهيل العلمي على مستوى الليسانس أو شهادة الدراسات العليا في المحاسبة كحد أدنى لقبول من يرغب بالحصول على شهادة المحاسب القانوني* CPA وخوض الامتحان اللازم لذلك.

وقد أولت المنظمات المحاسبية المهنية في الولايات المتحدة الأمريكية أهمية كبيرة للتأهيل العلمي والعملية للمحاسبين، باعتباره أساس تطوير الكفاءات المهنية للمحاسبين وتطوير مهنة المحاسبة في المستقبل من خلال التنسيق مع الجامعات لتصميم وإعداد برامج محاسبية مهنية تتوافق مع متطلبات سوق العمل، وذلك بتشكيل لجان من طرف المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين بهدف تقييم واعتماد البرامج والمناهج التعليمية وقياسها مع التوجهات الجديدة، وكذا ربط

¹ الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، القواعد المنظمة لبرنامج التعليم المهني المستمر. www.socpa.org.sa، تاريخ زيارة الموقع 2024/02/04، 20:13.

هذه البرامج مع مختلف التخصصات الأخرى التي لها علاقة بالمهنة بما يضمن استمرار تراكم المعرفة المحاسبية تتلاءم مع التطورات السريعة التي تشهدها بيئة المحاسبة.¹

2- الخبرة العلمية:

لم يشترط المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين الخبرة العملية للحصول على ترخيص مزاولة المهنة. ويكفي حصول المترشح على درجة الليسانس، وهذا نظرا لاختلاف المعايير التي تحدد الخبرة العملية والحكم على كفاءتها وهذا نظرا للأسباب الآتية:²

- يعتبر المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين أو برنامج التدريس في الجامعات والمحدد بحجم ساعي قدره 150 ساعة بالإضافة إلى التدريب العلمي لمدة أربع سنوات يسمح باكتساب المترشح لمزاولة المهنة باكتساب الخبرة الكافية لممارسة المهنة:

- عدم وجود أدلة لحصول المحاسبين على ترخيص مزاولة المهنة دون استيفاء متطلبات الخبرة العملية بالإخلال بقواعد المهنة بالمقارنة مع المنظمات التي تشترط ضرورة توفر الخبرة العملية في المحاسبين، كما أن معظم المحاسبين الذي يتطلعون لممارسة مهنة المحاسبة يعملون ويتدربون ضمن مكاتب محاسبة معتمدة، ولذلك يعتبر المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين أن الفترة التي يقضها المترشح لاجتياز الإمتحان النهائي تمثل خبرة عملية.

أما من وجهة نظر الجمعية القومية للمجالس المحاسبية بالولايات المتحدة الأمريكية فهو مختلف عن موقف المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين حيث تشترط ضرورة حصول المترشح لخبرة لمدة سنتين مع مؤهل الليسانس يتضمن دراسة 150 ساعة.

3- الامتحان النهائي:

يعد الامتحان النهائي لمزاولة مهنة المحاسبة الذي ينظمه المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين من بين الشروط الأساسية للقيود في سجل المحاسبين المعتمدين، ويهدف هذا الامتحان إلى اختبار المحاسبين المترشحين ومدى معرفتهم بالمبادئ المحاسبية المقبولة عموما مع أبرز المستجدات والتطورات التي حصلت في البيئة المحاسبية، ويتم تنظيم هذا الامتحان من طرف لجنة الامتحانات والاعتماد التابعة للمجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين والتي تشكل عضويتها من تسعة أعضاء يمثلون محاسبين متفرغين، وتتولى الإشراف على تنظيم الامتحانات وتوزيعها على مختلف الولايات الأمريكية،

¹ علي السويدي، أحمد عمر، مرجع سبق ذكره، ص194.

² نفس المرجع السابق، ص201-202.

وبالتالي للحصول على مزاولة مهنة المحاسبة وفق المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين يتطلب مجموعة من الشروط الأساسية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:¹

- يتم تنظيم الامتحان النهائي للحصول على ترخيص مزاولة مهنة المحاسبة مرتين في السنة؛
- تشمل مواضيع الامتحان النهائي جانب نظري وجانب عملي تغطي مقاييس نظرية المحاسبة والمحاسبة المالية والمراجعة والقانون التجاري؛
- تكون طبيعة أسئلة الامتحان في معظمها أسئلة اختيارية تتضمن العديد من الإجابات، أما باقي الأسئلة فتكون في صورة تحليلية ومواضيع قصيرة؛
- يسمح نظام الامتحانات للمحاسبين المترشحين باجتياز الامتحان النهائي على مراحل، أي أنه يمكن للمترشح الحصول على شهادة الزمالة خلال أربع مرات على مدى سنتين، بحيث يدخل في كل دورة في مادة واحدة فقط، فإذا اجتازها لا يمتحن فيها في الدورة التالية؛
- حسب نظام الامتحانات للمجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين يعتبر المحاسب المترشح ناجحاً بصفة نهائية إذا حصل على مجموع 75% في مجمل مواد الامتحان الأساسية، بينما يعتبر ناجحاً بصفة مؤقتة كل محاسب مترشح حصل على مجموع 75% في مقياسين على الأكثر، مع حصوله على مجموع 50% على الأقل في المواد التي لم يتحصل عليها.

4- الترخيص لمزاولة المهنة:

يتم منح ترخيص مزاولة مهنة المحاسبة لكل محاسب تتوفر فيه شرط التأهيل العلمي وهو حصوله على شهادة الليسانس، كما أن هناك بعض الولايات الأمريكية تشترط الخبرة العملية بالإضافة إلى النجاح في الامتحان النهائي للحصول على ترخيص مزاولة المهنة، وإذا توفرت هذه الشروط يتم منح الترخيص لمزاولة المهن من قبل مجالس المحاسبة في الولايات الأمريكية، وتعتبر هذه الأخيرة هي الهيئة المخولة بمنح تراخيص مزاولة مهنة المحاسبة أو تجديدها أو حتى إلغائها، ويسمح للمحاسب الذي حصل على ترخيص مزاولة المهنة أن يزاوّل مهامه على مستوى جميع الولايات، ويتطلب المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين لضمان استمرار الترخيص من المحاسبين الاهتمام بالتعليم المهني المستمر.²

5- التعليم المهني المستمر:

أولت المنظمات المحاسبية المهنية في الولايات المتحدة الأمريكية أهمية كبيرة بموضوع التعليم المهني المستمر وذلك لضمان استمرارية كفاءة المحاسبين، بإلزامية اجتياز المحاسبين المرخصين بمزاولة المهنة كأساس لضمان استمرارية الترخيص وذلك في إطار إلمام المحاسبين بمختلف المستجدات التي تواجه مهنة المحاسبة والعمل على تطويرها.

¹ عبد الله بن صالح، مرجع سبق ذكره، ص 125.

² نفس المرجع السابق، ص 203.

ووفقا لمتطلبات المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين، يتعين على الأعضاء الممارسين وغير الممارسين الالتزام بقواعد التعليم المهني، وبذلك يتطلب من الأعضاء الممارسين دراسة 120 ساعة من التعليم المهني المستمر خلال كل ثلاث سنوات وبمعدل متوسط 40 ساعة سنويا وحد أدنى 20 ساعة سنويا.

وبخصوص الأعضاء غير الممارسين يتوجب عليهم دراسة 90 ساعة خلال كل ثلاث سنوات بمعدل سنوي قدره 30 ساعة مع ضمان حد أدنى 15 ساعة سنويا.

ويتكون برنامج التعليم المهني المستمر من نوعين من الأنشطة التعليمية تمثل نشاط تعليمي رسمي ونشاط تعليمي غير رسمي، فهما يعتبران ضرورة لزيادة الكفاءة المهنية، غير أن المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين لا يعتمد إلا على ساعات التعليم المهني المستمر الرسمية والتي يقصد بها البرامج التعليمية التي يتم تصميمها تكون نشاط تعليمي إلا أن المعهد لا يعتمد إلا على برامج التعليم الرسمية والتي تصمم أساسا لتكون نشاطا تعليميا بحيث تتفق مع قواعد المعهد الذي يشترط أن يتميز بالخصائص الآتية:¹

- أن يكون البرنامج في الأساس نشاطا تعليميا مصمما لهذا الغرض؛
- يتم تطوير هذا البرنامج من طرف أفراد مؤهلين على دراية بأسس تصميم وإعداد البرامج والخطط التعليمية؛
- أن يكون البرنامج مبنيا على أسس تعليمية ومحددا لمستوى المعلومات التي يحتويها؛
- يتميز برنامج التعليم المستمر بالدقة والحداثة والكفاية بحيث يحقق أهداف العملية التعليمية؛
- يتم مراجعة البرنامج من طرف أفراد مؤهلين غير الأفراد الذين قاموا بتطويره؛
- تقييم البرنامج للتحقق من مدى تحقق الأهداف التعليمية من خلال تقييم جميع المكونات الأساسية لهذا البرنامج وملاءمته؛
- أن يوفر البرنامج دليلا لإثبات استكمال متطلباته، وأن يتم اختباره لتحديد متوسط زمن الاستكمال اللازم بهذه المتطلبات.

وبالإضافة إلى برامج التعليم المهني المستمر يعتمد المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين على بعض الأنشطة التي يتم احتسابها كساعات تعليم مهني مستمر منها ما يلي:²

- العمل على تأليف الكتب والمقالات أو إعداد برامج التعليم المهني، ويشترط المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين، أن يتم تقييمها ومراجعتها من طرف آخر مستقبل، بحيث لا تتجاوز ساعات المشاركة التي يتم اعتمادها لأغراض التعليم المهني المستمر من هذا النشاط 25% من إجمالي ساعات التعليم المهني المستمر عن الفترة التي يعد عنها التقرير؛

¹ عبد الله بن صالح، مرجع سبق ذكره، ص 127.

² علي السويدي، أحمد عمر، مرجع سبق ذكره، ص 205-206.

- يتم احتساب مواد ومناهج الجامعات التي تتفق مع معايير التعليم المستمر على أساس ان أي وحدة من وحدات الاعتماد التي يتم معادلتها 15 ساعة من ساعات المشاركة في برنامج التعليم المهني المستمر وذلك بالنسبة للجامعات التي تطبق النظام نصف السنوي أما الجامعات التي تطبق ربع السنوي فيتم معادلة أي وحدة من وحدات الاعتماد ب 10 ساعة من ساعات المشاركة في برنامج التعليم المهني المستمر.

✓ رابعا: متطلبات التعليم والتأهيل المحاسبي في المملكة المتحدة

تم التعرض لمتطلبات التعليم والتأهيل المحاسبي في المملكة المتحدة ضمن قانون الشركات البريطاني طبقا للمادة 25 من قانون الشركات، حيث لا يصبح الشخص مؤهلا للتعيين كمحاسب قانوني إلا إذا كان:

- عضوا في منظمة محاسبية معترف بها؛
- الترخيص بمزاولة المهنة.

1- التعليم المحاسبي:

يشترط معهد المحاسبين القانونيين بإنكلترا وويلز تأهيلا علميا لحصول المحاسب على ترخيص بمزاولة المهنة وقد حدد ضرورة أن يكون المترشح متحصلا على شهادة الدراسة الثانوية بمجموع مقبول مع مستوى جيد ومجموع مقبول مع مستوى جيد ومجموع مقبول في اللغة الإنجليزية والرياضيات، أو أي شهادة أخرى معترف من طرف مجلس التعليم، مع ضرورة اجتياز المترشح لمجموعة امتحانات وفق ما يلي:¹

- الالتحاق بالجامعة للدراسة والحصول على شهادة جامعية معترف بها في تخصصات غير تخصص المحاسبة، حيث تسمح قوانين مزاولة مهنة المحاسبة في المملكة المتحدة للطلبة الجامعيين الحاملين لشهادات جامعية من أي تخصص من الالتحاق والتدريب في مكاتب المحاسبة المعتمدة، وفي هذه الحالة يتطلب معهد المحاسبين القانونيين بإنكلترا وويلز ضرورة حصول المترشح على مؤهل علمي من طرف أحد المعاهد المحاسبية المتخصصة، من خلال معرفة ودراسة المحاسبة والقانون والإحصاء لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر؛

- التحاق الطالب مباشرة بعد إتمام الدراسة الثانوية بالجامعة وحضور مجموعة دراسات لمدة لا تقل عن تسعة أشهر أو أحد المنظمات المحاسبية المتخصصة أو مؤسسات التكوين الخاصة في المجال المحاسبي المعتمدة من قبل المجمع الإنجليزي للتعليم، مع ضرورة نجاح المترشح في الامتحان التأهيلي النهائي الذي يتم تنظيمه بعد انتهاء الدراسات واختباره في مختلف المواضيع المحاسبية مثل المحاسبة المالية والمحاسبة الإدارية والاقتصاد والقانون والإعلام الآلي.

2- التدريب والامتحان:

¹ نفس المرجع السابق، ص 207-208.

يشترط معهد المحاسبين القانونيين بإنكلترا وويلز على ترخيص مزاولة مهنة المحاسبة، ضرورة قيام المترشح بتربص مهني لمدة ثلاث سنوات لدى أحد المكاتب المحاسبية المعتمدة من قبل معهد المحاسبين القانونيين بإنكلترا وويلز وذلك لفئة المترشحين الحاملين لشهادة جامعية، وبخصوص المترشحين غير الجامعيين فيشترط معهد المحاسبين القانونيين ضرورة قيام المترشحين للامتحانات الرسمية المقررة من طرفه وهي:¹

- الامتحان الأول: ويتم تنظيمه بعد مرور سنة من بداية التربص المهني ويشمل مقاييس المراجعة، المحاسبة المالية، القانون والضرائب، المحاسبة الإدارية والإدارة العامة.
- الامتحان الثاني: يتم تنظيمه بعد مرور سنة من اجتياز الامتحان الأول ويشتمل على أسئلة لتعميق الفهم في مختلف المقاييس السابقة.

ويتم تقييم التربص المهني الذي يقوم به المترشحون بصفة مستمرة ويتم تسجيل مختلف أنواع الأعمال التي قام بها خلال التربص في سجلات رسمية خلال كل ستة أشهر، وعند نهاية مدة التربص المهني يتم إرسال هذه السجلات إلى معهد المحاسبين القانونيين بإنكلترا وويلز لتقييمها وإبداء الرأي بخصوص ترشيحه للحصول على ترخيص مزاولة المهنة.

3- الترخيص بمزاولة المهنة:

يتم قيام المترشح بإتمام التربص المهني بنجاح، يتم الحصول على العضوية في معهد المحاسبين القانونيين بإنكلترا وويلز، ويشترط المعهد للحصول على ترخيص مزاولة مهنة المحاسبة أن يقوم بتربص آخر لدى أحد المكاتب المحاسبية المعتمدة لمدة سنتين، يتم من خلالها الحصول على شهادة ترخيص مزاولة مهنة المحاسبة، ويتم حصول العضو المحاسب في معهد المحاسبين القانونيين بإنكلترا وويلز على لقب زميل بعد ممارسة عملية لمدة عشر سنوات من تاريخ الحصول على ترخيص مزاولة المهنة.²

4- التعليم المهني المستمر:

طبقا لمتطلبات معهد المحاسبين القانونيين بإنكلترا فإن التعليم المهني المستمر ضروري في ظل البيئة التي يعمل فيها المحاسب للمحافظة على كفاءته المهنية، وتلزم سياسات التعليم المهني المستمر العديد من الفئات المهنية مصنفة على أربع فئات تمثل الفئة الأولى الأعضاء المقبولون ابتداءً من جويلية 1978 أو بعده إذ يجب عليهم لتجديد ترخيص مزاولة إرفاق سجل لإثبات التعليم المهني المستمر، أما الفئة الثانية تمثل الأعضاء المتقدمين بطلبات الحصول على شهادة زميل إذ لا بد من إثبات شرط التعليم المهني المستمر والفئة الثالثة تشمل المؤسسات المشرفة على التدريب والفئة الرابعة تخص الأعضاء وغير الأعضاء بغض النظر عن تأهيلهم.³

¹ نفس المرجع السابق، ص 208.

² عبد الله بن صالح، مرجع سبق ذكره، ص 129.

³ نفس المرجع السابق، ص 129.

وبذلك يلزم معهد المحاسبين القانونيين بإنكلترا وويلز جميع الأعضاء الملتزمين بالتعليم المهني المستمر أن يستكملوا الحصول على 150 نقطة سنويا، يتم احتساب ثلاث نقاط لكل ساعة تعليم مهني مستمر إذا كان نوعه نظاميا، أما إذا كان تعليم مهني مستمر غير نظامي فيتم احتساب نقطة لكل ساعة من التعليم غير النظامي، وبالتالي يشترط المعهد أن يكون الحد الأدنى لمجموع نقاط التعليم المهني المستمر 60%.

ووفقا لسياسات معهد المحاسبين القانونيين بإنكلترا وويلز يتم تحقيق التعليم المهني المستمر النظامي من خلال التفاعل مع الآخرين وتشمل أنشطة متنوعة مثل الاجتماعات والندوات والملتقيات وكذا الدورات التدريبية بالإضافة إلى البحوث والدراسات التي يتم القيام بها، أما التعليم المهني المستمر غير النظامي فيشمل أنشطة الدراسة الفردية في المنزل والمشاركة في البرامج المحاسبية بالحاسوب وغيرها من الأنشطة التي لا تتطلب التفاعل مع الآخرين. وبخصوص مجالات التعليم المهني المستمر، لم يحدد معهد المحاسبين القانونيين بإنكلترا وويلز هذه المجالات، نظرا لتنوع الأنشطة المختلفة للأعضاء، وبالتالي فقد ترك المجال لمكاتب المحاسبة في تحديد نوعية برامج التعليم المهني المستمر ومدى ملاءمتها.

كما تتطلب سياسات معهد المحاسبين القانونيين بإنكلترا وويلز من جميع الأعضاء ضرورة تسجيل مختلف برامج التعليم المهني المستمر في سجلات خاصة وذلك لإثباتها عند الطلب، كما يستوجب على جميع الأعضاء توضيح مدى ملائمة برامج التعليم المهني المستمر التي تم إثباتها في تطوير كفاءتهم المحاسبية، كما تلزم سياسات المعهد ضرورة المحافظة على هذه السجلات الخاصة بالتعليم المهني المستمر لمدة لا تقل عن 10 سنوات.¹

وطبقا لسياسات معهد المحاسبين القانونيين بإنكلترا وويلز فإنها لا تستثني أي عضو كان من برامج التعليم المهني المستمر المحددة في فترة التريص بسنتين، كما لا يمكن الحصول على شهادة الزمالة في المعهد إلا بعد إثبات مختلف أنشطة التعليم المهني المستمر وكذلك الأمر بالنسبة للمؤسسات والمكاتب المحاسبية التي تشرف على عمليات التريص المهني.

✓ خامسا: واقع ومتطلبات التعليم والتأهيل المحاسبي في ليبيا

1- متطلبات التعليم المحاسبي:

يشترط القانون 116 لسنة 1973 الذي ينظم مهنة المحاسبة في ليبيا حسب المادة 23 أنه لمزاولة مهنة المحاسبة لا بد أن يكون مقيدا في السجل العام للمحاسبين والمراجعين، وحتى يتم القيد في السجل حسب المادة 24 من نفس القانون لا بد أن تتوفر الشروط الآتية:²

- أن يكون من جنسية ليبية؛

¹ علي السويدي، أحمد عمر، مرجع سبق ذكره، ص 209.

² نفس المرجع السابق، ص 231.

- أن يكون المترشح حاصلًا على شهادة الليسانس في المحاسبة من كلية الجامعات الليبية أو على شهادة معادلة معترف بها من الجهات المكلفة بمعادلة الشهادات؛
- أن يكون متمتعًا بالأهلية الكاملة؛
- حسن السيرة وأن لا يكون قد صدر في حقه قرار تأديبي فيتعلق بمهنة المحاسبة.

2- القيد في سجل المحاسبين:

- تضمنت المادة 26 من القانون 116 لسنة 1973 الذي ينظم مهنة المحاسبة في ليبيا أنه يقيد المحاسبين في سجل خاص يلحق به جدولان فرعيان هما جدول المحاسبين والمراجعين المساعدين وجدول المحاسبين والمراجعين المتفرغين.
- كما نصت المادة 28 من نفس القانون على شروط إضافية للقيد في سجل المحاسبين يمكن ذكرها فيما يأتي:¹
- أن يكون طالب القيد بالإضافة إلى المؤهل المطلوب وفق نص المادة 24 من القانون 116 لسنة 1973 أن لا تقل مدة الدراسة للحصول على المؤهل المطلوب عن أربع سنوات.

3- الخبرة العملية:

- اشتطت المادة 28 من القانون 116 لسنة 1973 إضافة إلى شرط المؤهل العلمي أن يكون لطالب القيد في سجل المحاسبين خبرة عملية لا تقل عن خمس سنوات في أحد مكاتب المحاسبة المعتمدة بعد حصوله على المؤهل العلمي.
- كما بينت اللائحة التنفيذية للقانون في المادة الثالثة مختلف المؤهلات العلمية التي تؤهل لطلب القيد في سجل المحاسبين المزاولين وهي:²

- شهادة الدكتوراه في المحاسبة أو المراجعة أو ما يعادلها؛
- شهادة العضوية في إحدى الجمعيات المحاسبية المعترف بها دولياً؛
- أي شهادة معادلة للمؤهلات السابقة من طرف جامعات معترف بها شريطة أن لا تقل مدة الدراسة عن أربع سنوات للحصول على المؤهل؛
- خبرة عملية لا تقل عن خمس سنوات بعد الحصول على المؤهل العلمي في أحد مكاتب المحاسبة المعتمدة.

4- التعليم المهني المستمر:

- من خلال القانون 116 لسنة 1973 المنظم لمهنة المحاسبة في ليبيا يتضح أنه لم يتعرض لبرنامج التعليم المهني المستمر، وتعد أحد أهم النقاط التي تميز هذا القانون، وبالتالي يقتضي إعادة النظر وتحديث هذا القانون لتطوير المهنة والمحافظة على الكفاءة المهنية للمحاسبين.¹

¹ عبد الله بن صالح، مرجع سبق ذكره، ص 171.

² إدريس عبد الحميد الشريف، متطلبات تطوير مهنة المحاسبة في ليبيا، ورقة مقدمة ضمن المؤتمر الوطني الأول حول المحاسبة، النقابة العامة للمحاسبين والمراجعين الليبيين، طرابلس، ليبيا، 2007، ص 42.

✓ سادسا: واقع التعليم والتأهيل المحاسبي في جمهورية مصر العربية

تناول القانون 133 لسنة 1951 المتعلق بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة متطلبات تأهيل المحاسبين ويجب أن يستوفي المترشح متطلبات التعليم والتدريب ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

1- التأهيل العلمي للمحاسبين:

يشترط المشرع المصري في المادة 06 من القانون 133 لسنة 1951 لمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة في مصر أن يكون حاصلا على إحدى المؤهلات الآتية:²

- ليسانس التجارة شعبة المحاسبة؛
- ليسانس المعهد العالي للعلوم المالية والتجارية؛
- ليسانس التجارة من شعب إدارة الأعمال مع دبلوم معهد الضرائب ويشترط أن تكون قد منحت للطالب من أحد معاهد التعليم المصرية؛
- وتجدر الإشارة إلى أن المادة السابعة من القانون 133 لسنة 1951 استثنت من حكم المادة السادسة المؤهلات الآتية:³

- الحاصلون على بكالوريوس من غير شعبة المحاسبة أو شعب إدارة الأعمال مع دبلوم معهد الضرائب أو من يحصل على هذه المؤهلات قبل 1956/12/31؛
- من حصل قبل تاريخ العمل بهذا القانون على دبلوم الدراسات التكميلية التجارية،
- من حصل قبل تاريخ العمل بهذا القانون على دبلوم المعهد العالي للتجارة.

2- القيد في جدول المحاسبين:

اشترط قانون مزاولة مهنة المحاسبة المصري رقم 133 لسنة 1951 في المادة الأولى أنه لا يجوز أن يزاول مهنة المحاسبة والمراجعة إلا من كان اسمه مقيدا في السجل العام للمحاسبين والمراجعين بوزارة التجارة والصناعة.

ويشمل هذا السجل ثلاثة أنواع وهي:⁴

- جدول المحاسبين والمراجعين تحت التمرين؛
- جدول المحاسبين والمراجعين؛
- جدول مساعدي المحاسبين والمراجعين.

¹ عبد الله بن صالح، مرجع سبق ذكره، ص 172.

² مجلس الشيوخ ومجلس النواب، مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة وتعديلاته، القانون رقم 457، مصر، 20 سبتمبر 1951.

³ مجلس الشيوخ ومجلس النواب، مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة وتعديلاته، القانون رقم 133، مصر، 20 سبتمبر 1951.

⁴ مجلس الشيوخ ومجلس النواب، مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة، قانون رقم 133، مصر، 1951، ص 734.

ويشترط للقيود في السجل حسب المادة الثانية من القانون 133 لسنة 1951 ما يلي:¹

- أن يكون مقيما في جمهورية مصر العربية؛

- كامل الأهلية المدنية؛

- حسن السمعة لم تصدر عليه أحكام قضائية أو قرارات تأديبية ماسة بالشرف.

ويستثنى من حكم المادة السابقة من شرط الجنسية حسب المادة الثالثة من القانون 133 لسنة 1951 ما يلي:²

- المشتغلون بالمحاسبة أو المراجعة في مصر بهذا القانون والذين تتوافر فيهم الشروط الأخرى للقيود؛

- أعضاء جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية المقيدون بها قبل تاريخ العمل بهذا القانون.

3- الخبرة العملية لمزاولة مهنة المحاسبة:

لم يشترط القانون رقم 133 لسنة 1951 حصول الطالب القيد في السجل العام للمحاسبين على أية خبرة عملية قبل مزاولة المهنة، وذلك بالنسبة للمقيدين في جدول المحاسبين والمراجعين تحت التمرين، في حين نصت المادة الثامنة من القانون على أن يشترط لنقل اسم الطالب من جدول المحاسبين والمراجعين تحت التمرين إلى جدول المحاسبين والمراجعين أن يكون قد أمضى مدة التدريب المقررة كالآتي:³

- ثلاث سنوات للحاصلين على المؤهلات المنصوص عليها في المادة السادسة؛

- أربع سنوات للحاصلين على المؤهلات المنصوص عليها في المادة السابعة البند رقم 01؛

- خمس سنوات للحاصلين على المؤهلات المنصوص عليها في المادة السابعة البند رقم 02؛

- ست سنوات للحاصلين على المؤهلات المنصوص عليها في المادة السابعة البند رقم 03؛

- خمس سنوات للحاصلين على مؤهل دبلوم معهد الضرائب.

ويشترط القانون 133 لسنة 1951 في المادة التاسعة أن يكون الطالب قد زاول فعلا أعمال المحاسبة والمراجعة

بصورة جدية وبدون انقطاع طول المدة، ويثبت التمرين بشهادة من المكتب الذي قضى به الطالب مدة التمرين.⁴

وتنص المادة العاشرة على أنه يدخل ضمن مدة التدريب ضمن وظيفة كمساعد مفتش بديوان المحاسبة، أو

مساعد مأمور، أو مساعد مفتش بمصلحة الضرائب وغيرها من الوظائف المناظرة المحددة بالقانون أو المقررة عن طريق

وزير المالية.⁵

4- اختبار التأهيل المهني

¹ عبد الله بن صالح، مرجع سبق ذكره، ص 183.

² مجلس الشيوخ ومجلس النواب، مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة، قانون رقم 133، مصر، 20 سبتمبر 1951.

³ مجلس الشيوخ ومجلس النواب، مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة، قانون رقم 133، مصر 1951، ص 736.

⁴ مجلس الشيوخ ومجلس النواب، مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة، قانون رقم 133، مصر 1951، ص 737.

⁵ مجلس الشيوخ ومجلس النواب، مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة، قانون رقم 133، مصر، 02 مارس 2021.

لم يتطلب القانون 133 لسنة 1953 للحصول على ترخيص مزاولة المهنة اجتياز المترشح للإمتحان النهائي الذي يرخص لمزاولة المهنة وذلك بالنسبة للمحاسبين تحت التمرين مشروط للقيود ضمن سجل المحاسبين والمراجعين تحت التمرين أو للقيود في سجل المحاسبين والمراجعين.¹

5- التعليم المهني المستمر

لم يتطلب القانون 133 لسنة 1953 أي شرط لخضوع المحاسبين لبرامج التعليم المهني المستمر، وهو أحد النقائص التي عرضت هذا القانون لمجموعة من الانتقادات، الأمر الذي أدى إلى التفكير في ضرورة تعديل هذا القانون ليواكب تطورات مهنة المحاسبة، وبالتالي فقد نص مشروع القانون الجديد الذي ينظم مهنة المحاسبة في مصر على ضرورة اجتياز المترشح للإمتحان حتى يتم قيده في سجل المحاسبين والمراجعين وتجديدها في إطار الالتزام ببرامج التعليم المهني المستمر، وتم إسناد مهام تنظيم برامج التعليم المهني المستمر لمجلس شعبة المحاسبين والمراجعين.²

6- تقييم واقع التعليم والتأهيل المحاسبي في مصر

من خلال ما سبق يمكن القول أن القانون 133 لسنة 1951 الذي ينظم مهنة المحاسبة في مصر يواجه بعض النقائص فيما يخص تطوير مهنة المحاسبة والتي يمكن ذكرها فيما يلي:³

- لم ينص القانون 133 لسنة 1951 على المحاسب تحت التمرين لقيده في سجل المحاسبين والمراجعين أي امتحانات لمزاولة المهنة؛

- بخصوص الخبرة العملية فقد نص القانون 133 لسنة 1951 على إعفاء مجموعة كبيرة من الأعمال والوظائف كمعادلة للخبرة العملية كشرط لمزاولة مهنة المحاسبة؛

- اقتصر القانون 133 لسنة 1951 على التدريب العملي فقط لدى أحد مكاتب المحاسبة المعتمدة للقيود المحاسب تحت التمرين في سجل المحاسبين والمراجعين.

✓ سابعاً: متطلبات التعليم والتأهيل المحاسبي في الأردن

تعرض القانون 73 لسنة 2003 المنظم لمهنة المحاسبة في الأردن وكذا نظام مزاولة مهنة المحاسبة القانونية لسنة 2006 متطلبات التأهيل العلمي والعملي للمحاسبين كما يلي:

1- التعليم المحاسبي:

أشارت المادة 22 من القانون 73 لسنة 2003، في الفقرة الرابعة أنه لمزاولة مهنة المحاسبة يتعين على المترشح لطلب ترخيص المزاولة أن يكون متحصلاً على أحد المؤهلات الآتية:¹

¹ عبد الله بن صالح، مرجع سبق ذكره، ص 184.

² علي السويدي، أحمد عمر، مرجع سبق ذكره، ص 213.

³ عبد الله بن صالح، مرجع سبق ذكره، ص 185.

- شهادة جامعية تخصص محاسبة؛
- شهادة كلية مجتمع (الدبلوم) تخصص محاسبة؛
- شهادة جامعية في أي من التخصصات ذات العلاقة بالمهنة على أن تتضمن الحد الأدنى من المواد المتعلقة بالمحاسبة. ويتم تحديد هذه الشهادات والحد الأدنى المطلوب بمقتضى نظام مزاولة مهنة المحاسبة القانونية؛
- شهادة في المهنة من المعاهد المهنية للمحاسبين القانونيين أو ما يماثلها والمعترف بها من الهيئة العليا بموجب تعليمات تصدرها لهذه الغاية إذا كان متحصلا على شهادة جامعية؛
- أن يستكمل متطلبات التدريب المنصوص عليها في هذا القانون ونظام مزاولة مهنة المحاسبة القانونية الصادر بمقتضاه؛
- أن يجتاز الامتحان الذي تجريه لجنة الترخيص بما في ذلك الامتحان بالتشريعات الأردنية ذات العلاقة بالمهنة. كما أشارت المادة 21 من القانون 73 لسنة 2003 على أنه يمنع على أي شخص غير مرخص له بمزاولة المهنة وغير مقيد في سجل المزاولين الأعمال الآتية:²
- مزاولة أعمال التدقيق؛
- العمل في أي وظيفة رئيسية تتعلق بأعمال المحاسبة لدى أي من الجهات المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة 30 من هذا القانون بعد مرور المدة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة 31 من هذا القانون والتعليمات الصادرة بمقتضاه.
- وبخصوص مزاولة الأجانب للمهنة فقد رخص القانون 73 لسنة 2003 في المادة 25 وفي إطار مبدأ المعاملة بالمثل يجوز للأجانب القيد في سجل المحاسبين القانونيين لمزاولة المهنة بشرط أن تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها في هذا القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه شريطة التقيد بتشريعات العمل والإقامة النافذة المفعول.
- كما أشار نظام مزاولة مهنة المحاسبة القانونية لبعض المواد الأساسية لتنظيم المهنة، حيث تضمن في المادة الثالثة منه تحديد مجالات عمل المحاسبين القانونيين وفق مزاولتهم كالاتي:³
- محاسب قانوني مزاولة مهنة التدقيق يعمل في مكتبه الخاص أو لحساب الغير من المزاولين لأعمال التدقيق؛
- محاسب قانوني يعمل في أعمال المحاسبة في وظيفة رئيسية وفق لأحكام القانون.
- كما تضمنت المادة السادسة من نظام مزاولة مهنة المحاسبة القانونية بأنه يجوز للمحاسب القانوني المرخص له القيام بالمهام الآتية:⁴

¹ ديوان التشريع والرأي، قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية. قانون رقم 73، الأردن، 2003، ص 05.

² نفس المرجع السابق، ص 06.

³ عبد الله بن صالح، مرجع سبق ذكره، ص 189.

⁴ نفس المرجع السابق، ص 189.

- تقديم استشارة والخبرة المهنية في المجالات المحاسبية والمالية والضريبية والاقتصادية وأنظمة المعلومات؛
- القيام بأعمال التحكيم والتصفية والخبرة القوامة في المجالات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة؛
- القيام بأعمال دراسات الجدوى الاقتصادية والدراسات العلمية والإحصائية وجمع المعلومات الاقتصادية لحساب الغير وإعداد النظم الداخلية وأعمال تقييم الأداء والأعمال.

2- الخبرة العملية:

حسب المادة 10 من نظام مزاولة المهنة 2006 على المحاسب المتدرب الذي يحمل الشهادات المنصوص عليها في المادة (22) من قانون المهنة ويرغب في التسجيل في سجل المتدربين التقدم بطلب انتساب إلى الجمعية معززا بالوثائق المطلوبة وشهادة من المحاسب القانوني الذي يتدرب لديه سنويا.

وتكون مدة التدريب للمحاسب المتدرب المسجل في الجمعية لأغراض الترخيص كما يلي:¹

- سنة واحدة لحاملي الدرجة الجامعية الثالثة (دكتوراه)؛
- سنتين لحاملي الدرجة الجامعية الثانية (ماجستير)؛
- ثلاث سنوات لحاملي الدرجة الجامعية الأولى (بكالوريوس)؛
- خمس سنوات لحاملي شهادة كلية المجتمع.

كما تنص المادة 11 من نظام مزاولة المهنة لسنة 2006 يحق لحاملي الشهادات العلمية الذي نصت عليهم المادة العاشرة من هذا النظام في الفقرتين الثانية والثالثة الذين يشغلون وظائف متعلقة بأعمال المحاسبة والتدقيق لدى الدوائر الحكومية التقدم بطلب الترخيص للحصول على إجازة المزاولة شريطة أن تكون لديهم خبرة في هذا العمل مدة لا تقل عن 7 سنوات في هذا المجال بعد اجتياز الامتحان.²

3- لجان التفتيش:

حسب المادة 12 من نظام مزاولة المهنة يعين المجلس في بداية دورته لجنة تفتيش أو أكثر لمدة ثلاث سنوات تتكون عضويتها من ثلاث محاسبين قانونيين مزاولين للمهنة تقوم بالتحقق مما يلي:³

- المحاسب القانوني المزاول لمهنة التدقيق متفرغ للمهنة ويقوم بمزاولتها وملتزم بمعايير التدقيق المعتمدة وأداب وسلوك المهنة؛
- أن المحاسب المسجل في سجل المتدربين متدرب تحت إشراف المحاسب القانوني المزاول للمهنة وملتزم بشروط ومتطلبات التدريب.

¹ نفس المرجع السابق، ص 190.

² نفس المرجع السابق، ص 190.

³ نفس المرجع السابق، ص 190.

وتقوم اللجنة بمهامها بقرار صادر من المجلس خلال المدة التي يحددها لهذه الغاية أو كلما دعت الضرورة لذلك بناءً على قرار صادر عنه، كما يتعين على اللجنة أن تعد محضر عن كل عمل من أعمال التفتيش موقعا عليه من طرف أعضائها ومن المحاسب القانوني وتقديمه إلى المجلس مرفق بالتوصيات اللازمة في هذا الشأن.

4- الامتحان وترخيص مزاولة المهنة:

قامت الهيئة العليا لتنظيم مهنة المحاسبة القانونية في الأردن بإقرار تعليمات لجنة ترخيص المهنة رقم (1) لسنة 2004 والصادرة بمقتضى أحكام الفقرة (ب) من المادة (5) من القانون نفسه. وبموجب المادة (5) من تعليمات لجنة الترخيص فقد تم تشكيل لجنة لإجراء امتحانات المهنة، حيث انتهت إلى اعتماد المواضيع المدرجة في كل ورقة من أوراق الامتحان وعددها ورقتين بيانها أدناه:¹

1-4 الورقة الأولى: التشريعات

التشريعات الأردنية ذات العلاقة بالمهنة بما في ذلك قانون الشركات، البنوك، الضرائب، الأوراق المالية، التأمين، التجارة، التأجير التمويلي، الاستثمار، المنطقة الاقتصادية الخاصة، المناطق الحرة المؤهلة، الطوابع، الضرائب وتطبيقاتها، قانون الضمان الاجتماعي، قانون ديوان المحاسبة، قانون المنافسة، قانون غسيل الأموال، قانون مكافحة الفساد.

2-4 الورقة الثانية: المحاسبة والتدقيق

وتتضمن المواضيع الآتية: معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، معايير التدقيق الدولية، محاسبة التكاليف، المحاسبة الإدارية، النظرية المحاسبية، المحاسبة المالية، محاسبة الضرائب، أنظمة المعلومات.

5- نظام التعليم المستمر:

أشارت المادة الثامنة من قانون مزاولة المهنة لسنة 2006 أنه يقصد بالتعليم المهني المستمر حضور ندوات أو مؤتمرات أو المشاركة في دورات متخصصة أو كتابة مقالات في مجال المهنة، ويلتزم المحاسب القانوني خلال كل سنة في شهر جويلية بشهادة تعليم مهني مستمر لمدة لا تقل عن 20 ساعة أو 10 ساعات إضافة إلى بحث مشارك به في مؤتمر مهني أو مقالين منشورين في مجال المهنة وفي حالة عدم الالتزام لا يجوز تمديد الترخيص لمزاولة المهنة.²

المطلب الثاني: الإجابة على فرضيات الدراسة

من خلال عرض متطلبات التعليم والتأهيل المحاسبي في الجزائر وبعض الدول العربية والأجنبية، يتضح لنا وجود اختلافات في هذه المتطلبات والمعايير تتمثل في: التي تم التطرق إليها تتمثل في ما يلي:

- تختلف جهات الترخيص الرسمية والمهنية بين الدول؛
- يوجد نقص في التأهيل المهني الرسمي في الجزائر وليبيا مقارنة بالدول الأخرى؛

¹ نفس المرجع السابق، ص 191.

² نفس المرجع السابق، ص 191.

- دولة السعودية تدمج عناصر محلية (مثل الشريعة) في المناهج على غرار باقي الدول؛
- قوة الاعتراف الدولي للشهادات تختلف.

في ظل وجود الفروق والاختلافات بين متطلبات ومعايير التأهيل والتعليم المحاسبي في الجزائر وباقي الدول إلا أنه توجد أوجه تشابه تتمثل فيما يلي:

- معظم الدول تتطلب بكالوريوس كحد أدنى؛
 - الاعتماد على المعايير الدولية (IFRS) في التعليم بدأ ينتشر بشكل واسع؛
 - الحاجة إلى اجتياز امتحان مهني أو اختبار عضوية في الهيئات المحاسبية (باستثناء دولة ليبيا والجزائر).
- من خلال ما سبق يمكن القول بأنه هناك توافق كبير بين معايير التعليم والتكوين المحاسبي الجامعي في الجزائر مقارنة بمعايير التعليم المحاسبي على المستوى الدولي، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الجزئية الأولى للدراسة، والتي تنص على أن: "هناك اختلاف كبير بين محتوى البرامج التعليمية المحاسبية في الجامعات الجزائرية ومعايير التعليم المحاسبي الدولية، مما يعرقل ويصعب عملية حصول خريجي الجامعات الجزائرية على المطابقة والتأهيل المهني المحاسبي في باقي دول العالم".
- كما أن النتائج المتوصل إليها من خلال تحليل واقع التعليم المحاسبي الجامعي في الجزائر تشير إلى أن الجهود والاصلاحات السنوية والمراجعة الدورية لمحتوى مناهج التكوين في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير المبدولة من طرف وزارة التعليم العالي الجزائرية كان لها دور فعال في تكييف المناهج التعليمية في تخصص المحاسبة مع المتطلبات الدولية، لكنها تعاني من عدة عراقيل منها: نقص التأطير، ضعف التكوين المستمر، وعدم توافر الموارد الملائمة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الجزئية الثانية.

خلاصة الفصل الثاني:

تم التطرق في الفصل الثاني لدراسة تطبيقية مقارنة تهدف إلى تقييم مدى توافق التعليم المحاسبي الجامعي في الجزائر مع المعايير الدولية للتعليم المحاسبي. تم في بداية الفصل رصد واقع التعليم المحاسبي من خلال تقديم لمحة عن مؤسسات التعليم العالي، مبرزاً تطورها وبرامجها المرتبطة بالمحاسبة. ثم يتم عرض تصميم أداة الدراسة، التي تعتمد على المقابلة كوسيلة لجمع المعلومات.

كخطوة ثانية من هذا الفصل تم عرض وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية، حيث تكشف نتائج المقابلة عن وجود تفاوت بين البرامج الجزائرية والمعايير الدولية، مع الإشارة إلى بعض النقاط الإيجابية وأوجه النقص. في الأخير، تم الإجابة على فرضيات الدراسة بناءً على تجميع وتفسير وتحليل المعلومات التي تم التوصل إليها من خلال استخدام أداة المقابلة و تم المقارنة مع ما وجد من معلومات حول متطلبات ومعايير التكوين والتأهيل المحاسبي على المستوى الدولي، مما سمح بتقديم تقييم شامل لواقع التعليم المحاسبي الجامعي في الجزائر ومدى الحاجة إلى إصلاحات تتماشى مع التوجهات والمعايير العالمية.

الخاتمة

الخاتمة

في ضوء ما تم تناوله حول توافق التعليم المحاسبي الجامعي في الجزائر مع معايير التعليم المحاسبية الدولية، يتضح أن هناك جهودا ملحوظة تبذلها المؤسسات التعليمية الجزائرية لتقريب مناهجها وبرامجها من المعايير الدولية، لاسيما في ظل التغيرات الاقتصادية والانفتاح على بيئة الأعمال العالمية. ومع ذلك لا تزال هناك تحديات تتعلق بتطوير المناهج، تأهيل الكوادر التدريسية، وتوفير الوسائل التكنولوجية والبيداغوجية الحديثة.

إن تحقيق توافق فعال وشامل يتطلب استراتيجية وطنية واضحة تركز على الشراكة بين الجامعات، والهيئات المهنية، والسلطات العمومية، ويعد هذا التوفيق خطوه أساسية نحو تحسين جودة التعليم المحاسبي في الجزائر من جهة ورفع كفاءة الخريجين وتمكينهم من الاندماج في السوق الدولية للعمل من جهة أخرى.

ومن جانب آخر فإن عملية التحديث لا ينبغي أن تقتصر فقط على المحتوى الأكاديمي بل يجب أن تشمل أيضا تحديث أساليب التعليم والتقييم وتشجيع البحث العلمي في المجال المحاسبي وربط النظري بالتطبيقي من خلال تعزيز العلاقة بين الجامعة ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي.

كما أن إدماج التكنولوجيا الحديثة في التعليم كالمحاكاة المحاسبية والبرمجيات المتخصصة أصبح أمرا ضروريا لمواكبة التطور المتسارع في مجال الأعمال وأخيرا وفي هذا السياق يعتبر دعم التكوين المستمر للأساتذة ومواكبتهم لأحدث المستجدات إلى جانب تحفيز الطلبة على الانخراط في برامج تدريبية مهنية وشهادات دولية ركيزة مهمة لتعزيز هذا التوافق فالتعليم المحاسبي الجامعي لا يمكن أن يكون فعالا إلا إذا كان منفتحا على المعايير العالمية مستجيبا لحاجيات السوق وموجها نحو إعداد كفاءات قادرة على المنافسة والإبداع في بيئة أعمال في تغير دائم.

قائمة المراجع

• المراجع باللغة العربية:

✓ المنشورات الجامعية

1. إبراهيم بختي، الدليل المنهجي في إعداد وتنظيم البحوث العلمية، مطبوعة أكاديمية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2007.
2. فضيل دليو واخرون، اشكالية المشاركة الديمقراطية في الجامعة الجزائرية، قسنطينة، مخبر علم اجتماع الاتصال+ مخبر التطبيقات النفسية والتربوية، منشورات جامعة الاخوة منتوري، 2001.
3. المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار، نموذج مطابقة عرض تكوين ل.م.د ليسانس أكاديمي، إيزي، الجزائر، 07 جويلية 2022.

✓ رسائل الدكتوراه

1. إيمان ببة، تحليل واقع الإصلاح والتغيير وأثرها على أداء مؤسسات التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2015، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصي مرباح-ورقلة، ورقلة، الجزائر، 2017.
2. حورية علجية، مدى التوافق بين محتوى التعليم المحاسبي ومتطلبات تأهيل مهنة المحاسبة بالجزائر -دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، (2019).
3. عبد الله بن صالح، أهمية تطوير التعليم المحاسبي في ضوء مستجدات معايير الإبلاغ المالي الدولية ودورها في تحرير الخدمات المحاسبية في الدول العربية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2016/2017.
4. علي السويسي، أحمد عمر، معايير مراجعة الحسابات في اللجنة الشعبية العامة لجهاز المراجعة المالية في ليبيا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010-2011.
5. مريا علي صوشة، المسار التعليمي لمهني المحاسبة والمراجعة في ظل متطلبات معايير التعليم المحاسبي الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر، (2018).
6. نور الدين جرد، تطوير بيئة المحاسبة لتحقيق نجاح النظام المحاسبي المالي في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 03، 2018-2019.

✓ المقالات العلمية

1. أمل عبد الحسين كحيط، أحمد ميري أحمد، مدى ملائمة مناهج التعليم المحاسبي المهني في العراق لمعايير التعليم المحاسبي الدولية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، الكلية الإدارية التقنية، الكوفة، العراق، 2020.
2. باسمه فالح النعيمي، متطلبات الكفاءة المهنية لمراقبي الحسابات وفق المعيار الدولي الثامن للتعليم المحاسبي، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة زاخو، إقليم كوردستان العراق، ديسمبر 2018.
3. بلال أمجد محمد الصائغ، دور التعليم المحاسبي الجامعي في تأهيل الخريجين على استخدام الحاسوب في العمل المحاسبي الواقع وإمكانية التطوير، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 06، العدد 20، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة تكريت، محافظة نينوى، 2010.
4. جبار جاسم الربيعي، عوامل بناء المهارات المحاسبية التقنية لطلبة هيئة التعليم التقني، مجلة التقني، المجلد العشرون، العدد 02، 2007.
5. خلف الله بن يوسف و قويدر معاش، متطلبات تحين برامج التعليم المحاسبي في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية في ظل تبني معايير التعليم المحاسبي الدولية IES، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد (05)، العدد (02)، سنة (2021).
6. زوينة بن فرج، واقع التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد رقم 04، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريش، الجزائر، 2017.
7. صافي فتحي و بلجيلالي فتيحة، مؤسسات التعليم العالي بالجزائر ودورها الداعم للابتكار وريادة الأعمال، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 15، العدد 01، 2022.
8. عبد الحكيم مصلي، التعليم المحاسبي في ليبيا وتحديات سوق العمل، مجلة البحوث والدراسات، العدد (38)، ليبيا، 2020.
9. عبد الرحمان محمد سليمان رشوان، دور التعليم المحاسبي في الجامعات الفلسطينية في تعزيز الممارسة المهنية والأخلاقية لمهنة المحاسبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد الثالث والأربعون، القدس، شباط، 2018.
10. عبد الكريم قاسم العابدي، دور التعليم المحاسبي المستمر في تعزيز جودة الأداء المحاسبي، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة زاخو، 2020.
11. علي عبد الحسين هاني الزاملي، التعليم المحاسبي ودوره في تطوير المهارات المهنية لخريجي قسم المحاسبة، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 12، 2020.

12. علي مامي، مدى التوافق التكويني المحاسبي في الجزائر مع متطلبات المعايير الدولية للتعليم المحاسبي (IES)، دراسة مقارنة، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد (18)، العدد (01)، جامعة الجلفة، الجزائر، (2019).
13. منتصر أحمد حجازي، غادة إياد أبو ریحان، نسمة سيد سعيد، دور التعليم المحاسبي في تنمية المهارات المحاسبية لطالب كلية فلسطين التقنية، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، العدد 01، فلسطين دير البلح، 2021
14. ناظم شعلان جبار، مارية علي صوشة، اتجاهات لتطوير برامج التعليم المحاسبي التكامل بين بيانات الموقف للجنة تغيير التعليم المحاسبي ومعايير التعليم المحاسبي الدولية، مجلة العلوم التجارية، العدد 02، العراق، 2020
15. الهادي براي، عبد العزيز قتال، دراسة تحليلية لتوافق التعليم المحاسبي في الجزائر مع معايير التعليم المحاسبي الدولية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 07، العدد 02، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، الجزائر، 2021
16. هوارية مبسوط، عمار درويش، واقع التعليم المحاسبي ومدى استجابته لمتطلبات مهنة المحاسبة في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد 01، 2006.
17. ياسمينه عمامرة، متطلبات تحسين جودة التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية وفق المعايير الدولية، دراسة قياسية، المجلة الجزائرية للموارد البشرية، المجلد (03)، العدد (01)، جامعة العربي التبسي، تبسه، الجزائر، (2019)
18. يعقوب خليفة، بليبة محمد، معايير تطبيق ادارة الجودة الشاملة في التعليم العالي بالجزائر، وجهة نظر محور العملية التدريسية، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، العدد 05، 2013، ص 273.
- ✓ التظاهرات العلمية
1. إدريس عبد الحميد الشريف، متطلبات تطوير مهنة المحاسبة في ليبيا، ورقة مقدمة ضمن المؤتمر الوطني الأول حول المحاسبة، النقابة العامة للمحاسبين والمراجعين الليبيين، طرابلس، ليبيا، 2007
2. حنان الصادق بيزان، التعليم المستمر وتحديث المعلومات، ورقة مقدمة ضمن الندوة الدولية بعنوان "التعليم المفتوح بوسائل الاتصال الحديثة"، المركز الوطني للبحوث والاستشارات العلمية، طرابلس، ليبيا، 20-22 جويلية 1999
3. الربيعي سعيد بن محمد، التعليم العالي في عصر المعرفة التغيرات والتحديات وأفاق المستقبل، دار الشروق، عمان، الأردن، 2007.
4. زباني عبد الحق، بن سعيد حياة، مداخل وأساليب التعليم المحاسبي على الصعيد الدولي، الملتقى الدولي الأول حول تدويل التعليم المحاسبي نحو تعزيز القاعدة التعليمية للممارسة المحاسبية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 05 أكتوبر 2021.

5. الطاهر خامرة، بوعمامة خامرة، تأهيل مخرجات التعليم المحاسبي للوفاء باحتياجات سوق الشغل، ورقة مقدمة ضمن المؤتمر المعنون بالملتقى الدولي الثاني حول متطلبات مهنة المحاسبة والتدقيق ودورهما في الإصلاح المحاسبي، جامعة غرداية، الجزائر، 12 مارس 2019
6. عبد السلام علي العربي، رندة عطية بوفارس، المهارات الواجب توافرها في المحاسب ومجهوداته لتطويرها، ورقة مقدمة ضمن المؤتمر الوطني الأول حول المحاسبة، غرفة التجارة والصناعة، الهيئة العامة لإذاعات الجماهيرية العظمى، طرابلس، ليبيا، 12 جوان 2006
7. ليندة بطاد و آخرون، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، كتاب جماعي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات والسياسات الاقتصادية، ألمانيا، 2019
8. نجوى محمد بحر الدين أبو بكر، مدى توافق التعليم المحاسبي في الجامعات السعودية مع متطلبات سوق العمل في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030، جامعة عين شمس كلية التجارة قسم المحاسبة والمراجعة، العدد 02، المجلد 25، 2020.
9. نزار بن صالح الشويمان، دور المعايير الدولية للتعليم المحاسبي iaes في تحسين جودة المحاسبة كمهنة، جامعة القصيم، طنطا
✓ الدراسات الميدانية
1. راضية بوزيان، إدارة الجودة الشاملة ومؤسسات التعليم العالي، دراسة ميدانية في بعض جامعات الشرق الجزائري، ط1، عمان، مركز الكتاب الأكاديمي، 2015.
2. ميلود بورحلة، نجيب بن سليمان، واقع التعليم المحاسبي في الجامعات الجزائرية ومدى انسجامه مع متطلبات المعيار الدولي للتعليم المحاسبي رقم 4، دراسة ميدانية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد (15)، العدد (03)، المركز الجامعي تندوف، الجزائر، 2021.
3. نور الدين مزباني، واقع برامج التعليم المحاسبي في الجامعات الجزائرية وتوافقها مع متطلبات المعيار 3 من المعايير الدولية للتعليم المحاسبي - دراسة ميدانية- مجلة البحث، العدد 18، 2018.
✓ القرارات، القوانين، والمراسيم
1. ديوان التشريع والرأي، قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية، قانون رقم 73، الأردن، 2003.
2. مجلس الشيوخ ومجلس النواب، مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة وتعديلاته، القانون رقم 457، مصر، 20 سبتمبر 1951.
3. مجلس الشيوخ ومجلس النواب، مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة وتعديلاته، القانون رقم 133، مصر، 20 سبتمبر 1951.

4. مجلس الشيوخ ومجلس النواب، مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة، قانون رقم 133، مصر، 1951
5. مجلس الشيوخ ومجلس النواب، مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة، قانون رقم 133، مصر، 02 مارس 2021.
6. هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، نظام المحاسبين القانونيين، مرسوم ملكي رقم م/12، المملكة العربية السعودية، 13 ماي 1991.
7. هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، نظام المحاسبين القانونيين، مرسوم ملكي رقم م/12، المملكة العربية السعودية، 19 نوفمبر 1991.
8. الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، اللائحة التنفيذية لنظام مهنة المحاسبة والمراجعة، المرسوم الملكي رقم م/59، المملكة العربية السعودية، 2021.

✓ مقالات الجرائد

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، إنشاء معهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب وتنظيمه وسيره، العدد 43، المرسوم التنفيذي رقم 12-288، الجزائر، 2012/07/21.
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الشهادات الجامعية التي تمنح حق المشاركة في مسابقة الإلتحاق بمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب، العدد 11، المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 11-72، الجزائر، 2011/02/16.
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، شروط وكيفيات سير التبرص المهني ودفع أجر الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين، العدد 65، المرسوم التنفيذي رقم 11-393، الجزائر، 2011/11/30
4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، شروط كيفيات تنظيم الإمتحان النهائي بصفة انتقالية للحصول على شهادة الخبير المحاسب، العدد 11 المعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 13-171، الجزائر، 2013/05/05.
5. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مركز الإمتحان وتحديد الكيفيات العملية للإمتحان النهائي للحصول على شهادة الخبير المحاسب وكذا تشكيلة لجنة المداولات، العدد 14، الجزائر، 2013/03/14.

✓ مواقع الإنترنت

1. الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، القواعد المنظمة لبرنامج التعليم المهني المستمر، www.socpa.org.sa، تاريخ زيارة الموقع 2025/02/04، 20:13

• المراجع باللغة الأجنبية

1. Amani Hussein , **Importance of Generic Skills in Accounting Education : Evidence from Egypt**. International Journal of Accounting and Financial Reporting, Vol 2 , N° 02, 2017.
2. Jamila said Ghamber, **Difficulties Facing The Education Of International Accounting Standards From The Point View Of Teaching Members And Students Of The Accounting Department At Surman Economic College**, Zarqa Journal for Research and Studies in Humanities, Vol 5, N° 02, 2017.